التعليم فى مصر- المشكلة والحلول

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الفيوم

دار الهانى للطباعة والنشر
٠٢٤٤٤٤٢٠٥٥

التعليم فى مصر- المشكلة والحلول

د. عبد المنعم ابراهيم الجميعى

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الفيوم

تمهيــد:

تحتـل قـضية التعلـيم فـى مـصر مركـزا بـارزا بـين مجمـوع القـضايا الاجتماعية الكبرى المطروحة على المجتمع، فقد شغلت باستمرار الرأى العام والدولة ، وظلت تطرح نفسها فى كل مرحلة من مراحل التاريخ المصرى منذ عهـد محمـد علـى الـذى ارتبطـت جـذوره ارتباطـا وثيقـا بمـشروعه الـسياسى النهضوى إلى الآن خاصة وأن التعليم يعد أحد المقومات الأساسية لصناعة عقل الأمة ، وبالتالى فإن صياغته بالطريقة المثلى تؤدى إلى تشكيل العقل المصرى بشكل سليم وتعطى فى النهاية الصورة العامة للمجتمع ككل، وتنقله من عصر التبعية التكنولوجية إلى عصر تطور علمى وتكنولوجى ينفض عن مصر غبار التبعية والتخلف.

لقد كانت الأمية منتشرة فى كافة أرجاء مصر فى مستهل القرن التاسع عشر كما كانت متغلبة على السواء الأعظم من المصريين الذين كانوا يزاولون الزراعة ، والصناعة والتجارة على أساليبها الفطرية ولم يكن هناك سوى التعليم الدينى داخل حلقات الجامع الأزهر وعدد من الكتاتيب المنشأة فى الأوقاف الخيرية ، ولم تكن هذه الكتاتيب تعلم غير القراءة والكتابة وشئ من القرآن الكريم ، كما أن التعليم فى الأزهر لم يكن يخرج عن دراسة ما ألف فى القرون الوسطى فى علوم اللغة والدين وانصرف التعليم فيه إلى الشكل دون الجوهر، وليس للعقل

فيه حرية التفكير لاقتصاره على الحفظ دون الفهم[1]، مما أفقده مكانته كمنارة للعلم ، وبدأت غيوم الإهمال تتراكم عليه وإلى جانب ذلك فقد أخذ علماء الأزهر ينظرون بعين العداء إلى المدنية الحديثة وإلى العلوم التى قامت عليها[2]، فانحصرت الدراسة فى العلوم الدينية، وظلت العلوم الرياضية والجغرافية والعقلية والفلسفية مهجورة من الأزهر[3]، ونتيجة لاستيلاء الفرنسيين على مصر فى عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، تغير الموقف، حيث حدثت مواجهة بين ثقافتين مختلفتين تمام الاختلاف وهما الثقافة المصرية المتمثلة فى حضارة العصور الوسطى وثقافة الغرب الحديثة المتمثلة فى الحملة الفرنسية، ولكن رحيل الحملة المبكر لم يتح الفرصة لاستمرار هذه المواجهة حتى جاء عصر محمد على فتغيرت الأمور وفيما يلى نعرض لذلك من خلال فصول هذه الدراسة.

---

(١) Chirol valentine: The Egyptian Problem , P. ٢٣٨

(٢) عبد المتعال الصعيدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح، القاهرة، مطبعة الاعتماد ١٩٤٣، ص ٣٥.

(٣) عبد المتعال الصعيدى : المجددون فى الاسلام، القاهرة ، مكتبة الجماميز، د.ت، ص ٥١٦.

الفصل الأول
تاريخ التعليم فى مصر الحديثة

١ ـنشأة التعليم الحديث فى عصر محمد على:

على الرغم من أن محمد على لم يتعلم القراءة والكتابة إلا بعد أن تجاوز الأربعين من عمره[١]، وبالرغم من أن التعليم فى مصر قبل عهده كان قد إنزوى فى أروقة الأزهر وصحون بعض المساجد وأبنية الكتاتيب واقتصر على إتقان الأحكام الشرعية والاعتقادية[٢]، فقد وجه محمد على جلّ اهتمامه إلى التعليم فى مصر بكافة مراحله متبعا فى ذلك أحدث نظم التعليم الأوربية فى ذلك الوقت حيث أيقن أن بناء الدولة الحديثة التى ينشدها يحتاج إلى جيش قوى لا تكتمل كفاءته إلا على الأساليب الحربية الحديثة التى تقوم على العلم والمعرفة، وهذا يحتاج إلى أعداد من المهندسين والأطباء والمحاسبين والمعلمين والمترجمين وغيرهم ونتيجة لذلك رأى محمد على أن يربط التعليم بحاجة الجيش وأن يبدأ السلم التعليمى من رأسه فبدأ بتأسيس المدارس المتخصصة والعالية للوفاء باحتياجات حكومته من المتخصصين وتوفير متطلباتها من الموظفين فى شتى نواحى النهضة وتكوين الرجل المحترف بحرفة يكتسب بها عيشه وكان من هذه المدارس الطب البشرى والصيدلة والمدارس الزراعية والهندسية والصناعية ومدرسة الألسن وغيرها، كما قام بإيفاد البعثات العلمية فى مختلف التخصصات إلى الخارج وأمر بترجمة العديد من الكتب الأجنبية إلى التركية والعربية فى قسم

---

(١) قال محمد على لأحد أصدقائه الانجليز ذات مرة " لم يمن الله على بنعمة التعليم فى الصغر، ولم أعرف القراءة والكتابة إلا بعد أن بلغت السابعة والأربعين ، كرابيتس: ابراهيم باشا، ص ٥٦.

(٢) رفاعة الطهطاوى مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، القاهرة ، مطبعة الرغائب، ١٢٣٠هـ، ص ٣٧٢.

ملحق بمكتبه بالقلعة ليسهل الإفادة منها[١]، وبهذه الوسائل الثلاث حاول محمد على أن ينقل الغرب إلى مصر ليحقق أهدافه فى بناء الدولة الحديثة، ولكنه لم يحاول أن ينقل مصر إلى الغرب بل احتفظ لها بتراثها وتقاليدها الشرقية وأن كان قد مزجها بحضارة الغرب وعلومه، ومعنى ذلك أن محمد على عندما أخذ بنظام التعليم الحديث لم يقصد به نشر التعليم بين المصريين عموما بل كان هدفه إعداد الموظفين والفنيين والإداريين اللازمين لمشروعه النهضوى.[٢]

وبذلك أقام النهضة المصرية الحديثة على أسس مزجت بين التطور فى العالمين الشرقى والغربى[٣]، فسارت المدارس الحديثة متوازية مع التعليم الدينى الشعبى الموجود بالأزهر والكتاتيب المنتشرة بالريف المصرى، والجدير بالذكر أن التعليم الحديث وجد من المصريين إعراضا فى بداية الأمر ، وخاصة أن التلاميذ كانوا يعيشون فى المدارس بعيدا عن أهلهم[٤]، ولكن ذلك لم يستمر طويلا فبعد أن رأى الأهالى أن خريجى هذه المدارس يتقلدون المناصب الحكومية ويتقاضون المرتبات الكبيرة، ويرتدون الملابس الجيدة أقبلوا على تعليم أولادهم.

وحتى تتضح الصورة نعرض لمراحل تطور التعليم الحديث فى عصر محمد على:

(١) كان كتاب "الأمير" لمكيا فيللى من أوائل الكتب التى أمر محمد على بترجمتها.
(٢) اسماعيل القبانى: دراسات فى تنظيم التعليم بمصر، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ١٤٧.
(٣) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر فى عصر محمد على ، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٥١، ص ١٠.
(٤) لتفاصيل ذلك انظر: احمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٣٨، ص ٣٧.

المرحلة الأولى ١٨١١- ١٨٣٦:

بدأ محمد على فى هذه المرحلة بإنشاء المدارس العالية والخاصة والمدارس الحربية وكذلك المدارس الابتدائية وفى هذه المرحلة أيضا قام محمد على بإرسال البعثات العلمية إلى أوربا وبخاصة إيطاليا وفرنسا. [١]

والمتتبع لحركة تطور التعليم خلال تلك الفترة يلاحظ ما يلى:

١- أن المدارس كانت تابعة لديوان الجهادية وكان الغرض الأساسى منها حربيا بالدرجة الأولى.

٢- أن نظام التعليم لم يكن مركزيا ، بحيث كان كل مدير مدرسة يضع اللوائح التى يراها مناسبة لمدرسته.

٣- اهتمام الحكومة بتخريج الموظفين بغض النظر عن جنسياتهم مما جعل العنصر المصرى بين الطلاب ضعيفا.

٤- سيطرة النفوذ الايطالى الثقافى على هذه المرحلة حيث كانت الإيطالية هى أولى اللغات التى درست بالمدارس المصرية، وكانت أولى البعثات إلى أوربا توفد إلى إيطاليا.

٥- قيام الأجانب بالتدريس فى هذه المدارس.

المرحلة الثانية ١٨٣٦- ١٨٤١:

وقد بدأ التعليم فى هذه المرحلة يصبح أكثر تنظيما حيث أصبح هناك ترابطا أكثر بين المدارس، كما عاد الكثير من طلاب البعثات للمشاركة فى تنظيم التعليم ببلادهم والعمل فى المصالح والدواوين الحكومية، وإلى جانب ذلك فقد أصدر محمد على أمرا عاليا عام ١٨٣٦ بتكوين " مجلس عام للنظر فى تنظيم المدارس" فوضع قوانين للتعليم أطلق عليها "قوانين شورى التعليم" وهى أول

---

(١) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : البعثات العلمية المصرية إلى أوربا، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣-٧.

قوانين تعليمية تصدر فى مصر لتنظيم العمل بالمدارس وتعتبر اولى التشريعات المتكاملة التى نظمت التعليم فى مصر وقسمته إلى مراحله الثلاث، وتبع ذلك فصل المدارس عن ديوان الجهادية وإنشاء ديوان خاص يرعى شئون التعليم عام ١٨٣٧، أطلق عليه " ديوان المدارس" وقد قام هذا المجلس بوضع لائحة لكل مرحلة من مراحل التعليم. [١]

المرحلة الثالثة من ١٨٤١ إلى نهاية عصر محمد على:

بعد أن تمت التسوية بين محمد على والدولة العثمانية عام ١٨٤٠/ ١٨٤١ وبدأ عهد الاستقرار السياسى وتحجيم إعداد القوات المصرية أخذ محمد على فى تسريح العديد من جنوده ، كما أغلقت العديد من المصانع المخصصة لخدمة الأغراض العسكرية على حين استمرت المدارس فى تخريج الموظفين اللازمين للحكومة ، ونتيجة لذلك تم إعادة النظر فى نظام التعليم، وشكلت لجنة لبحث هذه الأوضاع فى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة فقامت بوضع لوائح جديدة للتعليم انخفضت بموجبها أعداد المدارس الابتدائية فأصبحت مدرسة واحدة بالقاهرة وأربع بالأقاليم ، أما عن المدارس التجهيزية والخصوصية فقد ظلت كما هى وإن أنقص عدد طلابها خاصة وأن حاجة الحكومة إلى الموظفين قد خفت حدتها. [٢]

ومما سبق يتضح أن محمد على أوجد نظاما جديدا من التعليم فى مصر يختلف عن النظام التعليمى الذى كان سائدا بها قبل ذلك، وذلك بهدف سد حاجة الحكومة من الموظفين ومد الجيش والإدارات والدواوين باحتياجاتهم من الضباط والموظفين ، كما يتضح أن محمد على اهتم بالتعليم العالى فى بادئ الأمر لأنه لم

---

(١) للتفاصيل انظر: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع، التعليم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ١٩٩٦.

(٢) عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص ١٢٣- ١٢٤.

يكن مرتاحا إلى سيطرة الأجانب على التعليم، ويريد التعجيل بإحلال المصريين محلهم فأرسل البعثات إلى أوربا ولما عاد طلابها حلوا محل معظم الأجانب يضاف إلى ذلك أن التعليم كان يتصف بالصبغة الحربية سواء فى نظام الحياة فى المدارس أو فى طريقة جمع التلاميذ لها أو فى تبعية المدارس لديوان الجهادية مما أدى إلى نفور الأهالى من التعليم فى أول الأمر وامتناعهم عن إرسال أولادهم إلى المدارس كما يتضح أن الحكومة المصرية كانت تعتنى بالتلاميذ وتهيئ لهم السبل الكفيلة لمساعدتهم على إتمام الدراسة من النواحى المادية والصحية وغير ذلك.

وبالنسبة للمدارس الخصوصية التى أنشأها محمد على نذكر:

١- مدرسة الطب لتخريج أطباء ، وصيادلة للجيش والإدارة.

٢- مدرسة الألسن بهدف إعداد مترجمين من الفرنسية والانجليزية إلى العربية أو التركية ، وإمداد المدارس العليا بطلاب على دراية بلغات أجنبية.

٣- مدرسة الهندسة: بهدف إعداد طلاب لمدارس المدفعية والهندسة والحربية والبحرية والمناجم ، وإعداد الموظفين للمصالح المختلفة التى تتطلب معرفة بالعلوم الرياضية والطبيعية.

٤- مدرسة الطب البيطرى لتخريج اطباء بيطريين للجيش والإدارة المدنية.[١]

٥- مدرسة الزراعة.

٦- مدرسة الإدارة الملكية.

٧- مدرسة المشاة لتخريج ضباط فى الجيش لفرق المشاة.

٨- مدرسة المدفعية لتخريج ضباط مدربين على سلاح المدفعية.

---

(١)عزت عبد الكريم : مرجع سابق، ص ٩٥.

٩- مدرسة الفرسان لتخريج ضباط فى الجيش للفرسان.

١٠- مدرسة الموسيقى العسكرية لإعداد طائفة من الموسيقيين لكل آلاى.

١١- المدرسة البحرية بالاسكندرية لتخريج الضباط البحريين.

١٢- المدرسة المصرية بباريس لمتابعة أعضاء البعثات خاصة بعثات الأنجال.

وعندما نقارن بين التعليم الذى عرفته مصر أيام محمد على والتعليم الذى عرفته فرنسا أيام نابليون بونابرت نجد أن هناك تشابها بينهما مما يجعلنا نرى أن محمد على اقتبس النظام الفرنسى فى التعليم، فلم يهتم كل من محمد على وبونابرت بالتعليم الأولى الذى يمكن أن يلتحق به سواد الشعب بل تركز اهتمامها على التعليم العالى(١)، خاصة وأن الأغراض التى توخاها نابليون بونابرت ومحمد على فى فتح المدارس وإشراف الدولة عليها إشرافا تاما كانت لتكوين الأعوان وغرسهم فى مرافق الدولة.

أشار الدكتور عزت عبد الكريم إلى ذلك بقوله "فالتعليم عند محمد على ونابليون وظيفة من وظائف الدولة ونظام من نظمها العامة لإعداد من تحتاج إليه الدولة من العمال لمختلف مرافقها". (٢)

لذلك فإن النظام التعليمى التى شكله محمد على لم يبدأ من القاعدة الشعبية وإنما بدأ بالمراحل العالية ، وعندما أحس بان طلاب هذه المدارس يفتقرون إلى القدرة على استيعاب العلوم الحديثة، ويحتاجون إلى إعداد خاص يؤهلهم للدراسة بهذه المدارس تم إنشاء المدرسة التجهيزية التى يلتحق بها التلاميذ بعد انتهائهم من الدراسة الأولية الابتدائية بمدارس المبتديان التى أنشئت كمرحلة أولى من التعليم ومن ذلك يتضح أن السلم التعليمى فى عهد محمد على نشأ كهرم مقلوب

---

(١)حول التعليم العالى فى عصر محمد على انظر كتابنا وثائق التعليم العالى فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٤.

(٢)انظر تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق، ص ٦٧.

من القمة التى تمثلها المدارس المتخصصة العالية إلى القاعدة التى تمثلها المدارس الابتدائية والتجهيزية.

أما عن أثر البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوربا فقد أدت إلى حدوث صراع فكرى بين ما تركته العصور الوسطى من تراث ، وما جلبه العصر الحديث من تطور، فعلى الرغم من أن أفكار المصريين فى ذلك الوقت كانت تتمسك بتلابيب الماضى الذى كان أنصاره يدافعون عنه، ويحاربون أى أفكار واردة، خاصة وأن الجمود الدينى كان له سلطانه فى ذلك الوقت وأن ما تركته الحملة الفرنسية من آثار استفزت شعور المصريين وهزت المفاهيم الخلقية الثابتة لديهم خاصة بعد خروجهم عن التقاليد والعادات المصرية مما كان له آثاره السلبية فإن البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى أوربا كانت لها آثارها المثمرة فى هز هذه الأفكار والتعرف على ما فى أوربا من ثمرات العلم النافع والمفيد، والإسهام فى التحديث العلمى لمصر، خاصة بعد انتقال آدابه وعلومه إليها، وقد تم ذلك عن طريقين:

أولهما: ما نشره المبعوثون بين أفراد الأمة المصرية من أفكار وطرق حديثة وعادات لم يسمع المصريون عنها من قبل فقد نقل المبعوثون إلى مصر ما رأوه فى فرنسا من عادات لم يألفوها من قبل كما نقلوا إليها ألفاظ جديدة تتعلق بفكرة الدولة وفكرة الحكومة وما يتعلق بالقانون والعدل، وما يتعلق بالحياة الاجتماعية وآداب السلوك وما إلى ذلك، وبالنسبة لما رأوه من عادات تختلف مع عادات المصريين وطرق حياتهم فقد تحدثوا عن جلوس الفرنسيين على الكراسى وهى طريقة لم يكن يألفها المصريون حيث كانوا يجلسون غالبا إما على المسطبة أو على الأرض، وتحدثوا عن نوم الفرنسيين على أسرة مرتفعة عن الأرض وهى طريقة لم يعرفها المصريون الذين كانوا يفرشون الحصيرة وينامون بها على الأرض، وتحدثوا عن طريقة إعداد المائدة ونظام تتابع الأطعمة عليها،

واستعمال الشوكة والسكينة في تناولها، وانفراد كل فرد بأدواته أثناء المأكل والمشرب[1]، وهي طريقة لم يتبعها المصريون الذين كانوا يأكلون معا في صينية من النحاس ويستعملون الخبز بدل الصحون، ويجلس الأكلون على ركبتهم على الأرض حول الصينية ، ويشمر كل شخص عن زراعه اليمنى حتى الكوع، كما أنهم كانوا لا يستعملون السكين ولا الشوكة ولا يعرفون عنها شيئا وإنما يستعملون الإبهام وإصبعين من اليمنى. [2]

وقد تحدث رفاعة عن ذلك في تلخيص الإبريز مقارنا بين آداب المائدة عند الفرنسيين والمصريين بقوله " احضروا لنا... نحو مائه كرسي للجلوس عليها، لأنه في هذه البلاد يستغربون من جلوس الإنسان على سجادة مفروشة على الأرض فضلا عن الجلوس بالأرض ثم مدوا السفرة للفطور، ثم جاءوا بطبليات عالية ثم رصوها من الصحون البيضاء.. وجعلوا قدام كل صحن قدحا من القزاز وسكينا وشوكة وملعقة ، وفي كل طبلية نحو قزازتين من الماء وإناء فيه ملح ، وآخر فيه فلفل ، ثم رصوا حول الطبلية كراسي لكل واحد كرسي، ثم جاءوا بالبطيخ ، فوضعوا في كل طبلية صحنا كبيرا أو صحنين ليغرف أحد أهل الطبلية، ويُقسم على الجميع فيعطي لكل إنسان في صحنه شيئا يقطعه بالسكين التي قدامه ثم يوصله إلى فمه بالشوكة لا بيده فلا يأكل الإنسان بيده أصلا ، ولا بشوكه غيره أو سكينه أو يشرب من قدحه أبدا، ويزعمون أن هذا أنظف وأسلم...". [3]

وإلى جانب ذلك فقد نقل المبعوثون إلى مصر ألفاظا وأفكارا جديدة من الثقافة السياسية تتعلق بالفكر الليبرالي وبنظم الحكم المعروفة في فرنسا وقتذاك

([1])رفاعة الطهطاوى : تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، القاهرة، وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٥٨، ص ١٣.

([2])ادوارد وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعادتهم، ترجمة عدلي طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة ١٩٥٠، ص ٨٧- ٨٩.

([3])رفاعة الطهطاوى : مرجع سابق.

وهى الملكية المطلقة والملكية الدستورية والجمهورية وعن الدولة المدنية والدستور الفرنسى أو "الشرطة" La Charte كما يسميه رفاعة وعن الحقوق الطبيعية وعن العدل وعن مناخ الحريات فى باريس وبخاصة حرية الصحافة والنشر، وعن مؤلفات قادة الفكر الأوربى أمثال "جان جاك روسو" ولاسيما العقد الاجتماعى وكذلك روح القوانين لمونتسكيو وغير ذلك من الكتابات ففى " تخليص الابريز فى تلخيص باريز" الذى كتبه رفاعة بعد عودته من بعثته الشهيرة إلى باريس عام ١٨٣١ ووصف فيه رحلته إلى فرنسا نجده يتكلم عن الثورة ضد "شارل العاشر" وتولية" لويس فيليب" العرش بعده، ويصورها تصويرا لم يسمع المصريون به من قبل حيث يقسم فيه الأمة الفرنسية إلى قسمين فيقول: إنه كانت هناك فرقتان الملكية والحرية، ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية، ولا حاجة لملك أصلا، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها ما تختاره عنها للحكم وهذا هو حكم الجمهورية وهكذا دخلت كلمة جمهورية إلى اللغة العربية، حقيقة أن هذه الكلمة استعملت وقت الحملة الفرنسية حين بدأ الجيش الفرنسى ينشر منشوراته التى وصفت بأنها صدرت عن الجمهور الفرنسى، ولكنها لم تستخدم فى اللغة العربية وقتذاك وإلى جانب ذلك فقد نشر رفاعة كتابه المعروف " مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب المصرية" وبه مصطلحات جديدة منها مفهوم السلطة وفى السياسة وتطرق إلى الأصول والأحكام التى يدار بها الحكم وسماها " البلوتيقا" وإلى جانب ذلك فقد لفت نظره أناقة المرأة الفرنسية وبعض صفاتها الخلقية وبأنها لا تغالى فى اقتناء الحلى والجواهر كما تفعل المرأة المصرية، وأنها تعمل كالرجل تماما، وبين ما لها من حقوق فى العلم وفى الحب والزواج والسفر من غير محرم، وقارن بين ذلك وواقع المرأة الشرقية ومع أنه

طالب أن تنال المرأة المصرية قسطا معقولا من التعليم وتدبير شئون المنزل[1]، فأنه طالبها بالاحتجاب مؤكدا أنها أعدت لحفظ المصالح المنزلية.

وإلى جانب ذلك فقد حمل أعضاء هذه البعثات مشروعا متكاملا للفكر التنويرى إلى مصر، وأرجعوه إلى تطور الحضارات، ومع أنهم ساهموا فى بناء دولة مصر الحديثة وكان تأثيرهم واضحا فى مجالات التعليم والصحافة والفكر والثقافة والتربية فإنهم حاولوا التحفظ على الكثير من مبادئ الثورة الفرنسية واعتبروا الشريعة الاسلامية فوق الجميع، وأن على المحكومين طاعة الحاكم، وعلى الحاكم إرضاء المحكومين وإرساء العدالة بينهم. [2]

ثانيها: رغبة محمد على فى مسايرة التطور الحديث فى أوربا عن طريق نقل علوم الغرب ونظمه وطرائقه إلى مصر، فقد طلب من أعضاء البعثات بعد عودتهم إلى وطنهم ترجمة العلوم التى درسوها فى أوربا، وأن يكونوا همزة الوصل بين الثقافة العربية والأوربية وإلى جانب ذلك فقد استجاب إلى اقتراح رفاعة الطهطاوى بإنشاء مدرسة الألسن فى عام (١٨٣٥) لتكون ملتقى ثقافة الشرق بالغرب ويمكن عن طريقها إعداد مترجمين يقومون بترجمة الكتب فى العلوم المختلفة ونقل التراث العلمى الغربى إلى مصر. [3]

وقد استطاع رفاعة خلال إدارته لهذه المدرسة تعريب العديد من علوم الغرب وآدابه وتغيير وجه الحياة الثقافية فى مصر بعد أن نجحت المدرسة فى تخريج العديد من المترجمين الذين قاموا بترجمة أكثر من ألفى كتاب واستطاعوا نقل ثقافة الفكر الغربى إلى مصر، وإلى جانب ذلك استطاعت تخريج العديد من المترجمين البارعين والقادرين على التحرير والكتابة.

([1])للتفاصيل انظر: رفاعة الطهطاوى: المرشد الأمين للبنات والبنين، القاهرة، مطبعة المدارس الملكية، ١٢٨٩هـ.

([2])انظر: كتابنا مدرسة الألسن أيام رفاعة الطهطاوى دراسة ضمن كتاب رفاعة الطهطاوى رائد التنوير، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧، ص ٦٣٠.

([3])على مبارك: الخطط التوفيقية، جـ١٣، ص ٥٤.

كما استطاعت إدخال علوم جديدة فى مناهجها الدراسية عرفتها مصر لأول مرة فى مناهج مدارسها التعليمية ومنها تدريس مادة التاريخ، ومن أجل ذلك قامت المدرسة بترجمة أول كتاب تاريخى إلى العربية وهو "بداية القدماء وهداية الحكماء"[1]، كما تم تزويد مكتبتها بكتب تاريخية تم شراؤها من فرنسا[2]، كى تغطى تاريخ العالم فى العصور القديمة والوسيطة والحديثة، ويبدو أن تدريس التاريخ فى هذه المدرسة كان باللغة الفرنسية. وقد عاشت هذه المدرسة مزدهرة فى عصر محمد على لدرجة أنها بدأت تسيطر على شئون الثقافة العامة فى مصر، وتقوم بربط الثقافة المصرية بالثقافة الأوربية.

وهكذا يمكن القول أننا إذا أردنا أن نجمع أسباب النهضة المصرية فى عهد محمد على والتى ما زالت آثارها باقية حتى الآن فى جملة واحدة قلنا إنها اتصال مصر بالحضارة الغربية عن طريق البعثات والسير على منوالها فى العديد من النواحى العلمية والاقتصادية ما جعلها أسبق الأمم الشرقية على الاقتباس من أوربا. حقيقة أن مصر استعدت لأخذ هذه الحضارة من الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، ولكن قصر مدة تواجدها فى البلاد جعل التأثر بها ضعيفا حتى جاء محمد على فاكتمل ما بدأوا به وأدار الحركة بقوة حتى وصلت إلى معظم مناحى الحياة فى مصر.

وعلى أى حال فبالرغم من نجاح محمد على فى تحقيق أهدافه ، وتمكنه من إخراج البلاد من الحالة البدائية التى وجدها عليها إلى حيث تستقبل لونا جديدا من الحضارة فإن معظم من تولوا الحكم بعده لم يرغبوا فى السير على منواله.

٢-التعليم فى عصر عباس الأول ١٨٤٨- ١٨٥٤:

---

(١) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : مدرسة الألسن وتطور حركة الترجمة فى مصر، القاهرة، ص ٧. وما بعدها.

(٢) دار الوثائق : دفتر رقم ٢٠٢١، ديوان المدارس جلسة ٢١ القعدة ١٢٥٢هـ ومحافظ الأبحاث: تعليم محفظة ٦١ تحت عنوان التقرير الفرنساوى المقدم لامتحان تلاميذ مدرسة الألسن.

بعد أن تولى عباس باشا الحكم فى أواخر نوفمبر ١٨٤٨ تخلى عن خطط جده فى التعليم وأنهار على يديه النظام التعليمى من أساسه فألغى معظم المدارس وقل الاهتمام بالتعليم وتناقص عدد المدارس وأرسل طائفة من كبار رجالاتها امثال رفاعة الطهطاوى إلى السودان كما طرد الموظفين الأوربيين وفى مقدمتهم " كلوت بك" مؤسس مدرسة الطب، وأهمل ما درج عليه محمد على من إرسال البعثات إلى أوربا كما أمر بالغاء المدرسة المصرية الموجودة فى باريس ، والتى كانت ترعى شئون هذه البعثات وفيما يلى نذكر ما جناه عباس باشا على التعليم الذى أنشأه محمد على ، وكان الأمل يحدوه فى استمراره من بعده.

١- أمر عباس باشا بنقل مدرسة الطب البيطرى إلى اسطبل بمنوف فى نوفمبر ١٨٤٨ بعد أن مرض له بعض خيوله ولم يجد من أساتذة المدرسة من يستطيع القيام بمداوتها ثم يأمر بالغائها بعد ذلك وإلحاق طلابها جنودا بمدرسة الفرسان.
٢- فصل المدارس الحربية والمشاة والفرسان والمدفعية عن ديوان المدارس وإلحاقها بالجهادية فى فبراير ١٨٤٩ ثم إلغاءها جميعا ، وإنشاء المدرسة المفروزة على أنقاضها.
٣- إلغاء المدرسة البحرية فى فبراير ١٨٤٩.
٤- إحالة "كلوت بك " ناظر الطب إلى المعاش فى إبريل ١٨٤٩ على الرغم من كفاءته وعطائه.
٥- فصل العديد من طلاب مدارس المهندسخانة والطب والألسن.
٦- إلغاء مدرسة الألسن فى نوفمبر ١٨٤٩ ونقل ناظرها رفاعة الطهطاوى إلى السودان لإدارة مدرسة ابتدائية بالخرطوم.

أما عن المنشأت التعليمية التى أقيمت فى عصر عباس باشا فإنه امر بإنشاء قسم خاص للمحاسبة، قامت الحكومة بتشجيع الطلاب على الانضمام إليه

عن طريق ترتيب مرتبات لهم ثم ما لبثت أهواء عباس المتقلبة أن أدت إلى اغلاقه وفصل معلميه[1]، وإلى جانب ذلك فقد أمر عباس بإنشاء مؤسسة واحدة تجمع بين مراحل التعليم الثلاث الابتدائية ، والتجهيزية ومدرسة حربية أطلق عليها اسم المفروزة ، وكانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية.

٣ـالتعليم فى عصر سعيد باشا ١٨٥٤ـ ١٨٦٣:

على الرغم من أن الأمل كان معقودا على سعيد باشا فى رعايته للتعليم، فإنه لم يفعل ما كان مأمولا منه ففى حين كان يغدق على المدارس والمؤسسات العلمية الأجنبية نراه يضن على المدارس المصرية بالنفقة التى تمكنها من مواصلة المسيرة فألغى ديوان المدارس مما أفقد العملية التعليمية سندا قويا كانت تستطيع الاعتماد عليه، وتستمد منه القوة والتوجيه والإرشاد وألغى مدرسة المهندسخانة التى نظمت فى عهد سلفه وكان يديرها على مبارك، كما عاشت باقى المدارس فى عهده حياة مضطربة تنتقل من ديوان إلى آخر، ومن نظام إلى آخر خاصة وإن إنشاء معظم هذه المدارس لم يصدر عن خطة معينة وأغراض واضحة ، وكذلك كان ألغاؤها يتم طبقا لأهوائه، وأكثر هذه المدارس لم يقدر أن يمتد أجله إلى أكثر من خمس سنوات فالمدرسة الحربية بالقلعة أنشئت فى عام ١٨٥٦ وألغيت عام ١٨٦١ ومدرسة المهندسخانة بالقلعة السعيدية (القناطر الخيرية) أنشئت فى عام ١٨٥٧ وألغيت فى عام ١٨٦١ بعد تحويلها إلى مدرسة حربية (والمدارس الحربية المفروزة) تلغى فى عام ١٨٦١.

ومدرستا الطب والولادة تلغيان فى عام ١٨٥٤ ثم يعاد افتتاحهما فى عام ١٨٥٦ ولم يكد ينتهى عصر سعيد باشا وليس بمصر من المدارس العالية سوى

---

(1) عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر خلفاء محمد على/ عصر عباس الأول، ص ٧٥.

اثنين من المدارس العالية هما المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية، ومدرسة الطب بالقاهرة.

٤-التعليم فى عصر اسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩:

تولى اسماعيل حكم مصر وكان النظام التعليمى الذى وضعه جده محمد على قد غدا أنقاضا على حين كانت المدارس الأجنبية التى شجع سعيد باشا على وفودها إلى مصر كانت مزدهرة، ونتيجة لذلك حاول اسماعيل بعث النظام التعليمى فى مصر على اعتبار أنه أداة للإصلاح والنهوض القومى للأمة فأعاد افتتاح المدارس التى انشأها جده وإحياء ما اندثر منها من مؤسسات وفى عهده تم وضع مناهج جديدة للمدارس بإضافة مواد أخرى كالتاريخ والجغرافيا(١)، كما ظهرت فكرة نشر التعليم الأولى بين أفراد الشعب ومن أجل هذا الغرض قام رفاعة الطهطاوى بإنشاء مكتبا تجريبيا ملحقا بمدرسة المبتديان كما أفتتحت مكاتب فى أقسام القاهرة لمحاربة الأمية. كما أعاد اسماعيل تأليف ديوان المدارس وأصدر لائحة لتنظيم التعليم كما وجه همته إلى إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها فأسس عدة مدارس عالية منها مدرسة الرى والعمارة (١٨٦٦م) والإدارة والألسن (الحقوق) عام (١٨٦٨)، والفنون والصنايع (العمليات) (١٨٦٨)، ومدرسة التلغراف (١٨٦٨)، ومدرسة المساحة والمحاسبة (١٨٦٨) ، ومدرسة اللسان المصرى القديم (١٨٦٩)، ومدرسة دار العلوم (١٨٧٢) ، ومدرسة العميان والخرس (١٨٧٥) وإلى جانب ذلك فقد أعاد اسماعيل عهد البعثات التى ازدان بها عصر محمد على، واتخذ التعليم فى عهده طابعا علمانيا فتدفقت وفود الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم إلى مصر وجاءت معهم البعثات التبشيرية كجماعة الجزويت والفرير وغيرها، كما أخذ يوفد الطلاب إلى أوربا

(١)أبو الفتوح رضوان: منهج المدرسة الابتدائية، الكويت، دار القلم ، ١٩٧٣م، ص ٦٠- ٦١.

منذ عام ١٨٦٣، واستعان فى ذلك بعلى باشا مبارك الذى يرتبط اسمه دائما بهذه النهضة العلمية والتعليمية، كما يرتبط اسمه بلائحة رجب المشهورة ١٨٦٨م أو التى تعد خطوة هامة فى تاريخ التعليم فى مصر وفى وضع أسس التعليم القومى. ولكن ذلك لم يستمر طويلا نظرا لارتباك مالية البلاد نتيجة لسياسة الإسراف والاستدانة التى سار عليها اسماعيل، فألغيت المدارس الحربية، وأنشئت بدلا منها مدرسة حربية واحدة تضم مختلف أسلحة الجيش، والجدير بالذكر أن عصر اسماعيل ينفرد بإنشاء أول مدرسة للبنات فى مصر وهى المدرسة السيوفية (١٨٧٣) حيث كان التعليم النسوى يعد قبله فى حكم العدم حيث لم يكن فى البلاد مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة، ولم يكن يتعلم فيها فى الغالب سوى البنات الحبشيات كما أنه ينفرد بزيادة عدد المدارس الأوربية التى خرجت عددا كبيرا من رجال الأعمال والمهن وموظفى الحكومة خاصة موظفى البريد والبنوك والسكك الحديد والمحاكم المختلطة. [1] وخلال ذلك تطلع المصريون إلى الأخذ بأسباب المدينة الغربية وبدأت الثقافة الأوربية تدخل إلى مصر بلغاتها وآدابها وعلومها وفنونها.

٥-التعليم فى عصر توفيق ١٨٧٩- ١٨٩٢:

وبالنسبة للتعليم فى عصر توفيق فيمكن تقسيمه إلى قسمين، ما قبل الاحتلال وما بعده، ففى القسم الأول وإبان النهضة القومية التى سبقت الثورة العرابية فى الوقت الذى كان فيه الوعى السياسى قد بلغ ذروته فإن الوعى القومى قد بلغ ذروته أيضا، رأت الحكومة أن تخطو بالتعليم خطوة جديدة، فألفت فى عام ١٨٨٠ لجنة للنظر فى أحوال المدارس واقتراح الخطة المثلى لإصلاح التعليم[2]، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا تضمن الكثير من وجوه الإصلاح ومنها زيادة

---

(١) الرافعى : عصر اسماعيل، جـ١، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ص ١٩٧- ٢٠٨.
(٢) انظر الوثائق الخاصة بتشكيل لجنة إصلاح التعليم (او قومسيون تنظيم المعارف)

المركزية المتخصصة للمدارس وضرورة تحسين المناهج واقترحت زيادة عدد المدارس الابتدائية، وتحسين مستوى الطلاب، وإعداد المعلمين اللازمين وتحسين أحوال دار العلوم ، وإنشاء مجلس أعلى للمدارس، وفى أعقاب ذلك وافق مجلس النظار فى ١٣ يوليو ١٨٨٠ على إنشاء مدرسة للمعلمين بنظام جديد يخرج عن دائرة الأزهر ، ويهتم بتعليم اللغات الأجنبية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والتاريخ والجغرافيا[١]، وقد اتخذت هذه المدرسة مكانا لها بدرب الجنينة بالقرب من العتبة الخضراء[٢] وأعلن أن هدفها إعداد معلمين أكفاء للمدارس الابتدائية والتجهيزية يستطيعون تأدية وظائف التدريس فى الأدب والعلوم ، وتسهيل نشر المعارف بين طلابهم ، وتكوين جيل جديد من المثقفين يستجيب لحاجات البلاد ومطالب الحياة الحديثة، ويستفيد من تجارب الأمم الأوربية التى خطت خطوات كبيرة فى مجال التعليم على أن تكون هذه المدرسة نواة لمدرسة معلمين عالية ورغبة من الحكومة فى تثبيت دعائم هذه المدرسة ضمت إليها مدرسة دار العلوم وكونت القسم الأول منها. [٣]

وبالنسبة لسياسة الاحتلال تجاه التعليم فى مصر فقد تم إهماله ومحاربته خاصة وأنه نظر للمصريين نظرة استعلائية ، ووصفهم بأنهم لا يصلحون إلا للأعمال الدنيا ولا يلزمهم سوى التعليم الأولى ، كما جعل الانجليز من التعليم فى نوعه وكمه أداة خادمة لتحقيق أهدافهم وإيقاف الجهود المبذولة لتطوير التعليم، ولذلك قاموا بتعيين (دوجلاس دنلوب) مستشارا للمعارف عام ١٨٩٠ فقام بربط نظام التعليم بحاجة الحكومة إلى الموظفين اللازمين للمهن والخدمات المختلفة[٤]، مما دفعها إلى الاهتمام بالمدارس العليا بهدف تكوين كوادر من الموظفين لسد

---

(١) محمد شفيق غربال: خبير سويسرى فى خدمة التعليم المصرى فى عصر اسماعيل ، مقال بمجلة التربية الحديثة، ابريل ١٩٣٧.

(٢) متحف التعليم : الكتاب الذهبى لمدرسة المعلمين العليا ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧.

(٣) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : تاريخ مدرسة المعلمين العليا ١٨٨٠- ١٩٣٣.

(٤) المؤيد فى ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤.

احتياجات الدواوين ، وتسيير دفة الجهاز الحكومى وقد أكد ذلك "اللورد كرومر" فى تقريره عام ١٩٠٢ بقوله أن الحكومة تسعى فى تقديم خدماتها التعليمية إلى إعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم فى الوظائف الحكومية يضاف إلى ذلك ان سلطات الاحتلال شجعت على انتشار التعليم الأجنبى فى مصر لدرجة أن عدد الإرساليات الأجنبية قد تضاعف حوالى أربع مرات. [١]

ونتيجة لذلك اقتصر التعليم على تخريج موظفين لا يصلحون لعمل خارج دواوين الحكومة " فتقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك، وسدت أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة[٢]، حيث ألغيت المجانية فى أقسامه الثلاث الابتدائى والثانوى والعالى بعد أن كانت قاعدة التعليم الحكومى فى مصر منذ عهد محمد على تقوم على مبدأ المجانية ، وبعد أن كانت العلوم تدرس باللغة العربية فيما عدا الحقوق التى كان التعليم فيها بالفرنسية أصبحت تدرس بالانجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وحل المدرسون الانجليز مكان المصريين، واغلقت بعض المدارس كما تلاشت البعثات التعليمية إلى أوربا فى الوقت الذى زادت فيه الإرساليات التبشيرية لترويج الثقافة الأجنبية ، وأنشئت مدارس لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية.

وبالرغم من زيادة ميزانية الحكومة ، فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها منخفضة طوال فترة الاحتلال[٣]، وقد عبر مجلس شورى القوانين عن استيائه من تدهور أحوال التعليم فقال على لسان لجنة الميزانية "ان نشر التعليم قد تقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك، ويحسن بنا أن نقول أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة فى وجه أبناء الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء

---

(١) جرجس سلامة : التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١٢-١١٣.

(٢) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأربعاء ١٩ ديسمبر ١٨٩٤، ص ٥٠.

(٣) للتفاصيل: انظر : د. سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر من ١٨٨٢- ١٩٢٣.

المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى أنحطت كمدرسة الطب وياليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا يدفع المصاريف بل أنها سدت هذا الباب أيضا فى كثير من الأحوال. [1] وإلى جانب ذلك فقد قامت سلطات الاحتلال باستبعاد المصريين من الوظائف الهامة فى إدارة التعليم واسندتها للموظفين البريطانيين.

وهكذا نجح الاحتلال فى القبض على شئون التعليم فى مصر وقصره فى أضيق الحدود وتضمنت سياسته من أجل ذلك مظاهر متعددة منها أغلاق بعض المدارس وتشجيع الكتاتيب ، وضغط الميزانية الخاصة بوزارة المعارف، وفرض المصروفات المدرسية والتشدد فى الامتحانات والغاء البعثات وجعل الدراسة بالمدارس باللغة الانجليزية بدلا من العربية بهدف مسخ العقلية المصرية ، وضمان السيطرة عليها بحيث تظل تابعة وناقلة وليست مبتكرة ونتيجة لذلك رأى البعض ضرورة ألا يترك أمر التعليم للسلطات الرسمية ومن هنا بدأت الجمعيات الخيرية تنشئ المدارس الحرة، كما استجاب البعض لدعوة (مصطفى كامل) لإنشاء المدارس وقد لعبت (جمعية العروة الوثقى) دورا هاما فى نشر التعليم الفنى فقامت بإنشاء مدرسة محمد على الصناعية[2]، كما اعتزم الحزب الوطنى إنشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء.

والجدير بالذكر أن الهدف من سياسة الاحتلال تجاه التعليم يرجع إلى رغبته فى فرض رقابة دقيقة على اتجاهات المصريين كى تبعدهم عن مفاهيم حقوقهم فى الحرية والكرامة وتجعلهم يقتصرون كما قال كرومر على العمل فى

---

(1) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤، ص ٥٠.
(2) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء ، محفظة (٣) شركات وجمعيات، مذكرة اللجنة المالية على فتح اعتماد خصوصى لجمعية العروة الوثقى.

المزارع كفلاحين أو العمل فى التجارة والصناعة بحيث لا يتخطى تعليمهم هذه الحدود، أو يحول لأغراض أخرى غير الأغراض التى يقصدونها. [١]

وكذلك عصف الاحتلال بالتعليم الحربى بحجة الاقتصاد فى الميزانية، فتم الغاء المدرسة البحرية بالاسكندرية وتعطيل الترسانة[٢]، وتماشيا مع سياسة الاحتلال فى محاربة التعليم تم التضييق على نظام التعليم فى الأزهر عن طريق خفض حصص القرآن الكريم فى المناهج، والدعوة إلى استخدام العامية بدلا من الفصحى. [٣]

٦-التعليم فى عصر عباس الثانى ١٨٩٢- ١٩١٤:

فى ذلك العصر تم تشكيل مجلس المعارف الأعلى، كما تم إنشاء إدارة خاصة بالتعليم الزراعى والصناعى وشهدت مدارس الطب والصيدلة والمهندسخانة والحقوق والمعلمين العليا جهودا واضحة لتطوير التعليم فيها ونجلزة مناهجه ، كما أنشئت مدارس للتعليم التجارى والزراعى ، والطب البيطرى هذا بالإضافة إلى ما شهدته بعض مراحل هذه الفترة من اهتمام بتنشيط البعثات العلمية إلى أوربا بهدف تكوين الكفاءات المطلوبة لإدارة البلاد.[٤]

وإلى جانب ذلك فانه نتيجة لاشتداد الشعور الوطنى برزت فكرة إنشاء جامعة فى مصر ولكن سلطات الاحتلال كان لها العديد من التحفظات على هذه الفكرة مما دفع الوطنيين المصريين إلى إنشاء جامعة أهلية تبرعوا لها بالمال

---

(١)تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٤، القاهرة مطبعة المقطم ، ص ١٣٤.

(٢)عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٢٨.

(٣)تحية أبو شعيشع : قضايا التعليم فى مجلس النواب المصرى ١٩٢٤- ١٩٤٥ القاهرة د.ت، ص ١٤ وما بعدها.

(٤)محمد أبو الأسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢- ١٩٢٢، القاهرة، النهضة العربية ١٩٨٣، ص ٢٢- ٢٣.

لتقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتساهم فى تجديد الحضارة العربية وتحرير الفكر المصرى من قيود التقليد. (١)

أما بشأن التعليم الدينى فقد أمر الخديو عباس الثانى باسناد وكالة مشيخة الجامع الأزهر للشيخ (حسونة النواوى) كما أصدر أمرا عاليا فى ١٣ يناير ١٨٩٥ بتأليف لجنة أطلق عليها مجلس إدارة الجامع الأزهر وقد تحددت اختصاصاته فى النظر فى ترتيب قواعد التدريس ودرجات العلماء ومقرراتهم وكل ما فى شأنه الارتقاء بأحوال التدريس بالجامع الأزهر(٢)، وتأليف مجالس لإدارة كل معهد دينى على حده ، وإدخال بعض العلوم التى لم يكن جاريا تدريسها كالحساب والهندسة والجبر والتاريخ وتوالت بعد ذلك القرارات المنظمة لإدارة الأزهر وفى عام ١٨٩٦ استصدر (الشيخ محمد عبده) قانونا وافق عليه الخديو عباس الثانى يجعل للأزهر أطباء وصيادلة، ويضع نظام لاستحقاق الدرجات، وكسوة التشريفات.

هذا إلى جانب افتتاح مدرسة القضاء الشرعى فى عام ١٩٠٧ لتدريس العلوم الشرعية بعد أن تعددت الشكوى من الخلل فى نظام المحاكم الشرعية، والضرر الذى وقع على الناس نتيجة لجهل قضاتها ونقص علومهم فى تيسير أمور هذه المحاكم بما لا يتفق مع روح الشريعة الاسلامية، وعدم الاهتمام بتأهيلهم التأهيل المناسب، ودخول الرشوة فى تعيين العديد منهم حتى ضج الناس بالشكوى من ضياع حقوقهم وملاقاتهم الصعاب فى سبيل الحصول عليها(٣)، ولإصلاح هذه الأمور تأسست هذه المدرسة لتخريج القضاة والمفتين وأعضاء

---

(١)عبد المنعم الجميعى : الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨- ١٩٢٥، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١٣.

(٢)عاصم الدسوقى : مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥- ١٩٦١ القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠، ص ٢١.

(٣)للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : مدارس عليا ساهمت فى إنشاء الجامعات المصرية- دراسة فى الوثائق ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٨ وما بعدها.

وكتبه المحاكم الشرعية وفي عام ١٩١١ تحددت سلطات شيخ الجامع الأزهر، بتشكيل مجلس الأزهر الأعلى.

٧-التعليم فى مصر فى ظل الاستقلال:

بعد أن حصلت مصر على استقلالها طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بدأ تمصير وزارة المعارف العمومية، وانتقل التعليم الشعبى من ايدى المحتلين إلى أيدى المصرين كما صدر دستور ١٩٢٣ الذى حوى بين مواده ثلاث مواد عن التعليم هى ١٧، ١٨، ١٩ أما الأولى فقد جاء بها "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب" وجاء الثانية "تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون" أما الثالثة فنصت على أن "التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى لجميع المصريين[1]، ونتيجة لذلك تألفت لجنة برلمانية لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى للبنين والبنات[2]، وناقش البرلمان هذه الأمور ومع ذلك فقد ظل التعليم بالمرحلة الأولى يمثل انعكاسا واضحا للأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى خاصة وأن كبار الملاك من أعضاء البرلمان حالوا دون تطبيقه وأبدوا تخوفهم من تعليم أبناء الفلاحين والعمال، واظهروا نظرة استعلائية تجاه الطبقات الفقيرة، وظهرت بينهم آراء تنادى بان يقتصر تعليم أبناء الفقراء على القراءة والكتابة لذلك لم يتحقق فى نظام التعليم المساواة فكان هناك الكتاتيب والمدارس الأولية، والمدارس الالزامية ، وكان التفاوت صارخا بينها وبين المدرسة الابتدائية وغيرها من دور التعليم المناظرة فقد كانت المدارس الابتدائية تنال اهتمام الوزارة من حيث المناهج، والخطط، وهيئات التدريس بها ومن حيث امكانياتها ومرافقها ، وكانت وقفا إلى حد كبير على فئة قليلة من أبناء المجتمع،

([1])د. سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٠.

([2])مضابط مجلس النواب : الجلسة الخامسة عشرة فى يونيو ١٩٢٤، ص ٤.

وهى الفئة التى تستطيع دفع مصروفاتها المقررة، والتى كانت تستطيع مواصلة التعليم الثانوى والتعليم العالى، لتجد المجال مفتوحا فى شغل الوظائف الحكومية أما الغالبية العظمى من المصريين فكان مكانهم التعليم فى الكتاتيب والمدارس الأولية والالزامية والتى كانت فقيرة فى امكانياتها كما كانت مناهجها ومدرسوها أقل فى المستوى، ومن هنا انحرف ميزان العدالة الاجتماعية بالنسبة للتعليم فى ذلك الوقت. [١]

وكم من مرة حاول أعضاء مجلس النواب لفت نظر الحكومة إلى هذا الموضوع، فقد طالب نواب البرلمان خاصة نواب مديريات الوجه القبلى بتخفيض مصروفات التعليم بجميع درجاته بما فيه التعليم الابتدائى حتى لا يحرم الطلاب الراغبين فى التعليم من مواصلة تعليمهم[٢]، كما انتقد مجلس الشيوخ سياسة وزارة المعارف تجاه التعليم الابتدائى وطالب اعضاؤه بتخفيض مصروفاته بعد أن إنهالت العرائض والاقتراحات عليهم من أولياء أمور التلاميذ تطالب الحكومة باعفاء ابنائهم من مصروفات التعليم، كما أرسلت العرائض إلى الديوان الملكى يتظلم فيها أصحابها من فداحة المصروفات الدراسية، ويطالبون بإعفاء ابنائهم من المصروفات أو من بعضها ، وجعل المجانية للمتفوقين سواء كانوا من أبناء الفقراء أو الأغنياء. [٣]

ونتيجة لذلك قامت وزارة المعارف برفع نسبة المجانية للتلاميذ المتفوقين إلى ٥% كما قامت بتخفيض المصروفات المدرسية بنسبة ٢,٥% يضاف إلى ذلك ان وزير المعارف رخص بأن يعفى بعض التلاميذ من المصروفات المدرسية كلها أو بعضها إذا اتضح أن موارد أولياء أمورهم لم تسمح لهم بدفع المصروفات، بشرط ألا يتجاوز عدد التلاميذ الذين يتناولهم الاعفاء ١% من

---

(١) د. سعيد اسماعيل على : التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.
(٢) مضابط مجلس النواب : الجلسة الثالثة والعشرون فى ٢ اغسطس ١٩٢٦، ص ٣٢٠- ٣٢١.
(٣) مضابط مجلس النواب : الجلسة التاسعة عشرة فى ٩ يناير ١٩٣٢، ص ١٠٦. والجلسة الحادية والثلاثون فى ١٢ ابريل ١٩٣٢.

مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية ، ثم زيدت نسبة الإعفاء بعد ذلك إلى ٣,٥% هذا عن موضوع المصروفات المدرسية، أما عن تطوير نظام التعليم ، والتعديلات التى أضيفت إليه فقد قامت وزارة المعارف بادخال تعديلات بأنظمة المتعلمين الابتدائى والثانوى ومناهجهما فأضيف إلى المواد التى تدرس بالمدارس الابتدائية ثلاث مواد جديدة، كما أضيف إلى مواد التعليم الثانوى ست مواد جديدة ووسعت المناهج فى سائر المواد، كما اشتملت الامتحانات على اختبارات تحريرية وشفوية بحيث لا يدخل الاختبارات الشفوية إلا من نجح فى التحريرية.

ولم يقتصر ذلك الأمر على تعليم البنين بل تناول تعليم البنات[١]، ولمواجهة ذلك تم وضع برنامج لبناء عددا من المدارس الثانوية والابتدائية كما قامت وزارة المعارف بتعيين مراقب للتعليم الثانوى يوكل إليه امر الاشراف عليه. [٢]

وفى السنة نفسها تم افتتاح الجامعة المصرية بعد أن صدر الأمر الملكى فى ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٣]، كما أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى الجامعة المصرية[٤]، وإلى جانب ذلك اهتمت وزارة المعارف بإصلاح المدارس العليا وتوسعت فى إرسال البعثات العلمية إلى أوربا للاستفادة من خبرات

---

(١) اسماعيل القبانى : سياسة التعليم فى مصر، القاهرة، مطبعة التأليف والترجمة، ١٩٤٤، ص ٨-٩.
(٢) مجلس النواب : مضبطة الجلسة الحادية والثمانين فى ٢٢ يونيو ١٩٢٧، ص ١٥١٧.
(٣) دار الوثائق : محافظ عابدين – تعليم عالى – مذكرة ايضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
(٤) للتفاصيل انظر : الوقائع المصرية العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

وتجارب الجامعات الأوربية وبضرورة إعداد فريق من الأساتذة المصريين للقيام بمهمة التدريس فى الجامعة باللغة العربية. [1]

وإلى جانب ذلك اهتمت وزارة المعارف بالتعليم الفنى فقررت الاهتمام بالتعليم التجارى لاحتياج خريجيه للعمل فى البنوك والشركات على أن تشمل الدراسة فى هذه المدارس تعليم اللغات الأجنبية المتداولة فى البلاد، كما قررت الاهتمام بالتعليم الصناعى والزراعى لحاجات البلاد المتزايدة لخريجى هذه المدارس.

وبعد أن تولى (احمد نجيب الهلالى) منصب وزير المعارف العمومية فى وزارة توفيق نسيم فى نوفمبر ١٩٣٤ تم القيام بعدة اصلاحات تعليمية حيث قام بوضع تقرير معروف بعنوان " التعليم الثانوى عيوبه وإصلاحه" كان من نتيجته إنشاء مكتب فنى لإصلاح التعليم الثانوى ، ووضع مناهج جديدة، وفيه قسمت الدراسة إلى قسمين القسم الأول أربع سنوات للحصول على اتمام الشهادة الثانوية – القسم العام "الثقافة العامة " والقسم الثانى سنة واحدة للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية – القسم الخاص "التوجيهية" من شعبتى الآداب والعلوم ، ثم اضيفت شعبة للرياضيات بعد ذلك، كما زادت مدة الدراسة بالتعليم الثانوى للبنات مدة عام ابتداء من سنة ١٩٣٥ لتصبح ست سنوات لتزويد الفتيات بقدر مناسب من المواد النسوية.

وفى عام ١٩٤٩ صدر قانون بشأن تنظيم التعليم الثانوى وتحديد مستوى الدراسة فى المدارس الثانوية العامة والفنية وتقسيمه إلى قسمين القسم الأول متوسط ومدة الدراسة به سنتان ، والقسم الثانى ثانوى مدة الدراسة به ثلاث سنوات ينقسم التعليم فيها إلى عام وفنى ، وتكون الدراسة فى التعليم الثانوى العام موحدة لجميع الطلاب فى الصف الأول ثم تتشعب فى الصفين الأخيرين إلى

---

(١) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : البعثات العلمية المصرية إلى أوربا- دراسة فى الوثائق، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٢.

شعبتين أدبى وعلمى إلا أن هذه الخطط لم تنفذ ، وتم ابطالها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٠ الذى أعاد تنظيم التعليم الثانوى طبقا للتعديلات التى تمت عام ١٩٣٥.

وبعد أن تولى (الدكتور طه حسين) وزارة المعارف (١٢ يناير ١٩٥٠- ٢٧ يناير ١٩٥٢) بدأ فى تطبيق مجانية التعليم الثانوى عملا بما نادى به من أن التعليم حق لكل فرد كالماء والهواء، وكان من نتيجة ذلك زيادة الاقبال على التعليم بجميع مراحله ، كما صدر القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم المرحلة الثانوية حيث تم تقسيم التعليم الثانوى إلى نوعين عام وفنى ، وتقسيم الدراسة فى التعليم الثانوى على مرحلتين المرحلة الاعدادية، ومرحلة الثقافة العامة التى تليها سنة توجيهية تتشعب فيها الدراسة إلى شعبتين أدبى وعلمى، وقد تم العمل بهذا القانون حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإصدار القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣. [١]

تطور التعليم فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالى:

حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تستطع الحكومات المتعاقبة حل مشكلات البلاد، حيث تركزت السلطة والثروة فى يد فئة قليلة لم تهتم فى الكثير من الأحيان إلا بالمحافظة على مصالحها ، وكانت البلاد ضيعة يمكن توارثها أبا عن جد دون الإكتراث بمصالح القطاعات الكبيرة من المصريين الذين كانوا نهبا للجهل والفقر والمرض ولهذا كان قيام الثورة أمرا محتوما لأنه كان من الصعب أن تستمر الأوضاع القائمة إلى مالا نهاية، لذلك كان المجتمع المصرى على استعداد للتغيير الهادف إلى إصلاح الأوضاع. وبعد أن تمكن الضباط الأحرار من الوصول إلى السلطة شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع فى التعليم بشكل غير مسبوق. كما شهدت نهضة كبيرة فى الآداب والفنون ، والنهضة المسرحية

---

(١)موسوعة مصر الحديثة . التعليم، مرجع سبق ذكره.

والسينمائية والفنون التشكيلية وشجعت على ترجمة عيون التراث العالمى والتأليف والابتكار فى شتى ألوان المعرفة حيث تم إعادة صياغة المجتمع المصرى بسياستها التى حاولت بها تهيئة الفرصة لكل فرد من أبناء مصر للحصول على قسط من المعرفة والعلم يستطيع به أن يشق طريقه فى الحياة فبعد أن تقلد الصاغ (كمال الدين حسين) أمور التعليم فى مصر خلفا لإسماعيل القبانى تم تغيير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

كما أعلن أن سياسة الثورة التعليمية تنحصر فى الخطوط التالية:

١- تعميم التعليم الابتدائى ودعمه ، وجعله إجباريا مجانيا لمدة ست سنوات كاملة، وإنشاء مرحلة جديدة هى المرحلة الاعدادية بين الابتدائية والمرحلة الثانوية.

٢- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين فى جميع مراحل التعليم.

٣- تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الأولى على أساس احتياجات البلاد وامكانياتها مع دعم هذا التعليم حتى يؤدى الغرض منه لتخريج بناة المستقبل.

٤- التوسع فى التعليم الفنى بأنواعه وخاصة فى المرحلة الاعدادية الفنية.

٥- التوسع فى تعليم البنات.

٦- دعم التعليم العالى والجامعى ، ورفع مستواه ، وتشجيع البحث العلمى مع توجيه عناية خاصة للمعاهد والكليات العملية والدراسات العليا.

٧- مسايرة التطور العالمى فى العلوم والفنون والاداب مع الحرص على روائع تراثنا القديم فى كل العصور وحمايتها.

٨- التعاون الثقافى مع جميع الدول الصديقة فى العالم ، وزيادة أواصر الوحدة الثقافية مع الدول العربية. [١]

([١])سعيد اسماعيل على: التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

ولتأكيد ذلك تضمن الباب الثالث من الدستور الصادر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ بعض المواد الخاصة بالتعليم جاء فيها: أن التعليم حر فى حدود القانون، وحق للمصريين كما جعله فى مرحلته الأولى إجباريا مجانيا.

وخلال ذلك عملت الثورة على التوسع فى التعليم بشكل لم يحدث فى مصر من قبل فقامت بزيادة عدد المدارس الابتدائية الحديثة التى يتوافر فيها كل ما يلزم لأبنيه التعليم.

أما عن المرحلة الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات فقد هدفت إلى تهيئة فرص النمو للتلاميذ فى مختلف نواحى النشاط المدرسى والعملى والاجتماعى، وتوفير وسائل الكشف عن ميولهم واستعداداتهم التى تعين على توجيههم للتعليم الثانوى.

وبجانب المدارس الاعدادية العامة اهتمت الدولة بالتعليم الفنى فتأسست المدارس الاعدادية الفنية زراعية وصناعية وتجارية لتوفير أصحاب المهارات الفنية المواكبة لاحتياجات البلاد فى المشروعات الانتاجية.

أما التعليم الثانوى فقد قصر القبول فيه على ذوى الاستعدادات الذين يستطيعون متابعة الدراسة إلى التعليم العالى والجامعى على أساس مجموع درجات التلميذ فى المرحلة الاعدادية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات وتنتهى بامتحان عام، والدراسة فى هذه المرحلة عامة فى السنة الأولى لجميع التلاميذ، وتتفرع فى السنتين التاليتين إلى قسمين ، قسم أدبى ، وقسم علمى ، وقد أصبحت دراسة الدين أساسية فى جميع فرق هذه المرحلة ، كما صارت الهوايات العملية من مواد الدراسة الأساسية، وعنى بدراسة المجتمع وعلم الاجتماع كما اهتم التعليم الثانوى بفتح آفاق جديدة للطلاب للإطلاع على مختلف الثقافات والعلوم التى تدون بها ، فدخلت اللغة الألمانية وغيرها من اللغات إلى بعض المدارس . وإلى جانب ذلك أولت وزارة التربية والتعليم عنايتها بالتعليم الثانوى الفنى فأسست المدارس الزراعية والتجارية والصناعية وبالنسبة للمدارس الثانوية

الزراعية فقد قصد منها تخريج شباب يضطلعون بإدارة المزارع ، واستغلال المشروعات الزراعية الحرة ، وشغل الوظائف الفنية بوزارة الزراعة والمصالح الزراعية . وضمانا للتدريب العلمى الكافى نص قانون التعليم الزراعى على أن يلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب التلاميذ.

وبالنسبة لمواد الدراسة بالتعليم الثانوى التجارى فقد تلقى فيها التلاميذ علوم المبادلات التجارية ومسك الدفاتر والاقتصاد والآلة الكاتبة والاختزال واللغات بهدف ايجاد جيل مثقف ثقافة تجارية ، وإمداد البنوك والمصالح التجارية ببعض خريجى هذه المدارس.

وبالنسبة للمدارس الثانوية النسوية فقد استهدفت رفع كفاية الطالبات إلى مستوى فنى مناسب يمكن عن طريقه مزاولة الأعمال المنزلية على أحدث الطرق وأقربها إلى الاقتصاد والذوق السليم.

وقد أكد دستور مارس ١٩٦٤ الحق لجميع المواطنين فى التعليم فى مراحله المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان كما تضمن الدستور الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ بعض المواد الخاصة بالتعليم ، وبموجبها أصبحت الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وتعمل على تحقيق الالتزام فى المرحلة الابتدائية ومده لمراحل أخرى ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، إلى جانب جعل التربية الدينية مادة أساسية والتعليم مجانيا فى مؤسسات الدولة التعليمية ، ومحو الأمية واجبا وطنيا.

وترتيبا على ذلك فان نظام التعليم أصبح بعد قيام ثورة ١٩٥٢ يتميز بأنه حق أساسى لجميع المواطنين وفق قدراتهم وبدون تمييز بينهم . وأن التعليم الأساسى الذى يشمل الحلقة الابتدائية والحلقة الاعدادية تعليم إلزامى اعتبارا من عام ١٩٨١، وأنه يخضع لاشراف الدولة ، ومتاح بالمجان وذلك دعما لتكافؤ

الفرص، ولكن مما يؤخذ عليه اهتمامه بالكم لا بالكيف مما أدى إلى المساس بالعملية التعليمية فى شتى مراحلها.

وعلى أى حال ففى محاولة للتنسيق بين المؤسسات التعليمية المختلفة تم إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعى يتولى التخطيط لهذا التعليم ورسم برامجه، وتحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية والتربوية فى كل مراحل التعليم قبل الجامعى ، ووضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية ، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٨٩ بهدف تزويد المشتغلين بالسياسة التعليمية بالمعلومات التربوية التى تساعد الطلاب عبر مراحل الدراسة على النمو والنضج عقليا واجتماعيا وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم والمعرفة ، والعمل على تطوير المناهج التعليمية وإعداد الخطط لتدريب المعلمين.

أما عن المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى فقد صدر القرار الوزارى بانشائه عام ١٩٨٧ بهدف تحديد المعايير الواجب توافرها فى أسئلة الامتحانات بما يتلاءم مع الأهداف التى تعبر عنها المناهج الدراسية هذا بالإضافة إلى إنشاء العديد من المراكز التى تساهم فى تطوير التعليم مثل مركز تطوير المناهج ، والمجلس النوعى للتعليم الفنى قبل الجامعى، والمجلس التنفيذى للمشروع القومى لادخال الحاسب الآلى وتطبيقاته، ومجلس مديرى التعليم والهيئة العامة لمحو الأمية.

أما عن التعليم العالى فى عهد الثورة فقد صار فى توازن كامل مع التعليم العام ، ففى عام ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم عملية إنشاء المعاهد والكليات التابعة للوزارة وشروط القبول بها والشهادات التى تمنحها وبالنسبة للتعليم الجامعى ، فقد اهتمت حكومة الثورة به، مما دفع بمعدل الحراك الاجتماعى إلى مستويات غير مسبوقة ، وبدأ ذلك فى عام ١٩٥٧ حيث

قامت بإنشاء جامعة جديدة وهى جامعة اسيوط والتى أصبحت حقيقة واقعة بعد أن ظل مشروعها معطلا منذ عام ١٩٥٠، وأنشئت كلية للبنات بجامعة عين شمس، وأنشأت جامعة القاهرة فرعا لها بالخرطوم، وبدأ العمل به فى أكتوبر ١٩٥٥. [١]

أما عن باقى الجهود لتطوير التعليم الجامعى ، فهذا ما سنتعرض له فى الجزء الخاص بنشأة الجامعات وتطورها. [٢]

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٥٩، ص ٤٤٣.

(٢) للتفاصيل انظر عبد المنعم الحميعى : تاريخ الجامعات المصرية ١٩٠٨-٢٠٠٨ القاهرة ٢٠٠٨.

الفصل الثانى

التعليم الجامعى والعالى

تمثل الجامعات الطلائع لأى مجتمع يسعى إلى التقدم فضلا عن كونها إحدى القلاع الحصينة لتحقيق الأمن القومى العلمى والتكنولوجى والفكرى فمن الجامعات خرج أصحاب الرأى وقادة العلم الذين أثروا البشرية ببحوثهم ومخترعاتهم وأفكارهم وقادوا مجتمعاتهم عبر التاريخ الحديث فى كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها.

فالجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده، وإنما يتكون فيها الشخص الذى يجب أن يتميز بسعة العقل ، والتفنن فى ألوان المعرفة، والذى لا يكتفى أن يكون مثقفا بل يعنيه أن يكون مصدرا للثقافة.

وإلى جانب ذلك فإن أهمية التعليم فى حياة الأمة لا يخفى على أحد فالجامعات فى كل البلاد هى الأمينة على التراث الثقافى للأمة، وتحفظه وتنميه، وتغذى به عقول الشباب ونفوسهم ، فتساهم بذلك فى إقامة الأسس الروحية لحياة الجماعة ، وهى المراكز الأولى للبحوث العلمية التى تعتمد عليها البلاد فى نهضتها ، وفى حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وهذا فضلا على أن التعليم الجامعى هو المرحلة النهائية الحاسمة فى تكوين رجال الغد وتوجيههم. (١)

كما أن أساتذة الجامعة هم العمود الفقرى للمجتمعات الراغبة فى التطور والتحديث والبداية الحقيقية للنهوض بالأمة.

وفيما يلى نعرض لتاريخ الجامعات المصرية.

(١)تقرير الدكتور على ماهر عن أعمال لجنة التعليم الجامعى، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١.

١ -الجامعة المصرية القديمة (الأهلية):

راودت فكرة التعليم الجامعي خلد المصريين، وأشاد الكثيرون ممن تعلموا فى أوربا بفضل الجامعات وهتفوا بذكرها وتحدثوا عن أبنيتها الضخمة وعدد الكليات التى تحويها كل جامعة وبيان ما فيها من العلوم والفنون، وأفاضوا فى حديث مزاياها وبيان فوائدها وأنه لا غنى عنها لبلاد تريد أن ترقى إلى معارج المدنية ، وتنتظم فى سلك الحضارة الحقيقية إلا أن حديثهم عنها لم يكن إلا من قبيل الأمانى والمشتهيات[١]، إلى أن دعا الزعيم الوطنى مصطفى كامل إلى إنشاء جامعة أهلية ومهد لذلك الموضوع على صفحات (مجلة اللواء) فى أكتوبر ١٩٠٤ فقال " أن الأمة المصرية أدركت فى هذا الزمان حقيقة المركز الذى يجب أن يكون لها بين الأمم وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها فى مسألة التعليم وقيام عظمائها وكبرائها وأغنيائها بفتح المدارس وتأسيس دور العلم بأموالهم ومجهوداتهم ولكن قد آن لهم ان يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه الا وهو إنشاء جامعة للأمة بأموال الأمة. [٢]

وفى ينايرَ ١٩٠٥ كرر مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء الجامعة المصرية واقترح تسميتها (كلية محمد على) لمناسبة مرور مائة عام على ولاية محمد على أريكة مصر[٣]، وقد أيد الأمير حيدر فاضل[٤] دعوة مصطفى كامل واستنهض همم الأمراء والأغنياء إلى الاكتتاب فى المشروع وجمعت فعلا فى سنة ١٩٠٥ الاكتتابات لهذا الغرض من بعض الأمراء والأغنياء بلغت حوالى

---

[١] الجامعة المصرية لائحة أجراءاتها الداخلية ، وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه ومقدار ما اكتتبوا له لغاية ١٥ ابريل ١٩٠٨ القاهرة – مطبعة الجماميز ، ص ٦.

[٢] اللواء فى ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤.

[٣] اللواء فى ٨ يناير ١٩٠٥.

[٤] تلقى الأمير حيدر فاضل تعليمه فى الكلية الفرنسية بالاستانة ، ولما تخرج اشتغل بالعلم والأدب وترجم سورا من القرآن الكريم إلى الفرنسية ، وكانت له علاقات صداقة شخصية مع كثيرين من كتاب فرنسا منهم اناتول فرانس ، وقد زار كثيرا من بلدان أوربا وأمريكا ، وكانت له معرفة بالعلوم التاريخية والجغرافية والفلكية.
زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، جـ١، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٣.

ثمانية آلاف جنيه ولكن أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له[١]، خشية المعارضة البريطانية ولخلافه مع مصطفى كامل فى تلك الفترة والتى بلغت ذروتها بعد مقابلة ديفون[٢] ١٩٠٤ وربما لعدم رغبة الخديو فى أن ينسب مثل هذا المشروع إلى مصطفى كامل ، ومع ذلك لم ييأس مصطفى كامل فبعد نجاحه فى استثارة الرأى العام فى أوربا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواى دعا محمد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوربا، وحين علم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من باريس خطابا بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبوله هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلا منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال " خير هدية اقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء"[٣]، ثم تبلورت فكرة ونمت وفقا لرغبة قومية فقامت حركة عامة تدفع بالشعب إلى التزود من التعليم حيث كان الرسمى منه غير كاف وغير واف بالحاجة الجديدة، وازدياد تعطش المصريين إلى التعليم العالى الحر وكان قادة الرأى فى ذلك الوقت يدعون إليه بقوة[٤]، ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع له بالمال[٥] فتبرع مصطفى بك

---

(١) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة : النهضة المصرية. الطبعة الرابعة ، ص ٢٣٩.

(٢) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقرب الخديو إلى سلطات الاحتلال خصوصا بعد الاتفاق الودى، ولما ثارت قضية زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو على تأييد الشيخ على مما ضايق مصطفى كامل ، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار تأييده للشيخ على مما أغضب الخديو وأدى إلى اعلانه عدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.

(٣) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠.

(٤) قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا، جـ٢، القاهرة- مطبعة مصر، ١٩٣٤، ص ٦١.

(٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبد ه- القاهرة – مطبعة المنار ، الطبعة الأولى، ص ١٠٦٧.

كامل الغمراوى من أعيان بنى سويف بمبلغ خمسمائة جنيه[١]، كما راودت هذه الفكرة احمد منشاوى باشا[٢]، ففكر فى إنشاء جامعة يبنيها فى أطيانه جهة باسوس وأبى الغيط[٣]، على نفقته الخاصة، ويشترى لأساتذتها مركبا بخاريا ينقلهم إلى القاهرة كل يوم[٤]، وقد بحث مع بعض العلماء متطلبات هذه الجامعة من النفقات كما كانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى سنته الأخيرة وموضوع حديثه فى الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده[٥] الذى كان يرى ضرورة إنشاء جامعة مصرية تقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتساهم فى تجديد الحضارة العربية القديمة وتحرر الفكر من قيود التقليد. [٦]

تباحث المنشاوى باشا مع الشيخ محمد عبده فى وسائل بناء الجامعة وضمان الموارد التى ينفق منها عليها وقد خاطب الشيخ مجلس النظار فى بيع عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منشاوى باشا ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريفها على أن تجعل الثمن رمزيا، وقد وعد المستشار المالى بذلك[٧]، وتعلقت الآمال بظهور هذه الجامعة الا أن وفاة المنشاوى باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أوقفت ذلك وخمدت الفكرة واستبدل بها الحديث عن ضرورة

---

[١] جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤، القاهرة، ١٩١٤، ص ٤٤.

[٢] من أعيان الغربية ومن مؤيدى الثورة العرابية ، وقد حوكم بتهمة الانتماء إلى العرابيين ، ولكن الأوربيين لجأوا إلى حمايته لأنه كان قد أواهم فى قرية القرشية أثناء الفتنة التى دبرها ابراهيم باشا أدهم خلال الحرب ، وقد برئ المنشاوى من التهم الموجهة إليه غير أنه ظل يؤيد أنصار الحركة الوطنية سرا. المنار، جـ٢ ، ص ٨٣٣- ٨٣٥.

وقد استماله الشيخ محمد عبده ، وأخذت الصداقة بينهما مجراها وفى مرة تحادثا فى مسألة إنشاء مدرسة جامعة تغنى عن الأزهر فى تخريج الرجال الذين يقومون بخدمة الإسلام ، وأعلن منشاوى باشا عن استعداده لتنفيذ المشروع على نفقته الخاصة على شرط أن تكون المدرسة خارج مدينة القاهرة " بلد الأفيون والمنزول".

محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام جـ١، ص ٩٤٦- ٩٤٧.

[٣] توجد هاتان القريتان فى مركز قليوب بمحافظة القليوبية.

للتفاصيل : انظر محمد رمزى . القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القاهرة، ص ٥٣، ٥٥.

[٤] محمد رشيد رضا : المرجع السابق، جـ١، ص ٩٤٧.

[٥] الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ٦-٧.

[٦] عثمان أمين : محمد عبده القاهرة اعلام الاسلام – لجنة دائرة المعارف الاسلامية، ص ١٢٧.

[٧] محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ص ٩٤٧، عباس العقاد: محمد عبده . القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٦٥.

انتشار الكتاتيب ويتضح ذلك مما كتبه حافظ ابراهيم فى كتابه " ليالى سطيح " مؤنبا تلاميذ الأمام بقوله " فتلاميذ الأمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه. علموا أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها... (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا فى إنشاء الكتاتيب حتى ساقتهم الحكومة إلى ذلك"[1] كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكتاتيب وبناء الجامعة فى وقت واحد لأن "بناء الرجال لا يكون إلا فى بناء الجامعة". [2]

أنتشرت فى البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول – المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية فى ذلك الوقت- على رأسها[3] وتبرع لها بمائة جنيه[4] وكان من أوائل المكتتبين[5] ثم أخذت الجرائد الوطنية فى الدعوة إلى الاكتتاب لانشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم ، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق الفكرة التى تحمسوا لها وتأليف لجنة لتلقى الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع فى داره. [6]

والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التى أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة أنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون أحياء ذكرى استاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك فى كتابه " تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده" بقوله أن سعد زغلول وبعض أصدقاء

([1])حافظ ابراهيم : ليالى سطيح . القاهرة – دار الهلال العدد ١٠٠، ص ١٧٣.
([2])حافظ ابراهيم : المرجع السابق، ص ١٧٤.
([3])الأخبار : العدد ٢٤٨، بتاريخ ١٩٠٨/١١/١٣.
([4])عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية . القاهرة ١٩٣٦، ص ٩١.
([5])المقطم : العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ١٩٠٦/١٠/٥.
([6])كريم ثابت : الملك فؤاد – ملك النهضة . القاهرة – مطبعة المعارف ١٩٤٤، ص ١٥.

الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأى " على إنشاء كلية تنسب إليه"[١]، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب " عهدوا إلى احمد فتحى زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكيلا يكون على ريبه منه[٢] " فكان رد اللورد "أن من الحكمة ان يبدأ بهذا العمل صغيرا ثم يصعد فيه على سلم التدريج وأن يجرى فيه على خطة مدرسة (عليكرة) فى الهند"[٣]. وأنه يجب على المصريين " أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة فى البلدان الأخرى[٤]، مما يتطلب وقتا كما أوضح ان مصر لم تكن فى حاجة ماسة إلى جامعة بقدر ما هى بحاجة إلى نشر التعليم الأولى.[٥]

والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية كانت حتى قبل ان تولد كابوسا لبريطانيا يوضح الخديو عباس الثانى أسبابه بأنه خوف الانجليز من ان يتحول

---

(١) محمد رشيد رضا: المرجع السابق، جـ١، ص ١٠٦٦.

(٢) محمد رشيد رضا : المرجع السابق، جـ١، ص ١٠٦٦. بينما يذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لم يكن يعرف ان فتحى زغلول سيتوجه إلى الوكالة البريطانية للتحدث مع اللورد كرومر فى هذا الشأن.
دار الوثائق : مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ، ص ٢٨٧.

(٣) أسسها السيد احمد خان فى الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية فى غير تعصب ولا جمود وكان صبغتها الاقبال على العلم والبعد عن السياسة.
احمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث – القاهرة – النهضة المصرية – الطبعة الثالثة، ص ١٤٠.
وقد طاف السيد احمد خان مدن الهند للدعوة إلى التبرع للمشروع بالمال وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠,٠٠٠ روبية اى نحو ٧٠٠,٠٠٠ فرنك أنفقها على المدرسة وقضى نحو عشرين عاما فى خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.
جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر – القاهرة مطبعة الهلال ١٩٠٣، ص ٧٣-٧٤.
وقد ساعدت الحكومة الانجليزية السيد احمد خان على تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. انظر: محمد رشيد رضا: المرجع سابق الذكر ، ص ١٠٦٦.
ويذكر سعد زغلول ان كرومر استحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة واستلمها منه فتحى زغلول "مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ، ص ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو ان يتلقى فيها أبناء المسلمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اغتراف معين من الثقافة الغربية ، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة " عليكرة " واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢.

(٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٦ من كرومر إلى جراى . المقطم ١٩٠٧، ص ١٥٩.

(٥) Cromer: Modern Egypt , vol II , P. ٥٢٧.

الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعى[1] يضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الامام على أن يبدأ المشروع صغيرا وبدأوا فى جمع الأموال له وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع واستقر الرأى على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى داره ، وحدد يوم ١٢ اكتوبر ١٩٠٦ موعدا لهذا الاجتماع[2] وفى الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التى تكونت من سبعة وعشرين عضوا هم " سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين ، ومصطفى بك الغمراوى ، وخالد بك سعيد ، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان اباظة ، وصادق بك اباظة ، وحسين بك ابو حسين، وعلى بك فهمى ، وحنفى أفندى ناجى ومحمود بك الشيشينى ومحمد بك عثمان أباظة ، وعبد الله بك أباظة ، وزكريا أفندى نامق والدكتور عبد الحليم افندى حلمى ومنشاوى افندى سيد احمد واخنوخ افندى فانوس ومحمود بك حسيب وعبد العزيز بك فهمى وحسن بك سعيد والشيخ عبد العزيز شاويش ومحمد بك راسم ومحمد بك هاشم ومحمد بك يوسف واحمد افندى رمزى وحسن بك جمجوم وحفنى بك ناصف. [3]

وبعد مناقشة الموضوع استقر الرأى على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة ، وقد تكونت هذه اللجنة من:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتير اللجنة
حسن سعيد بك	امينا للصندوق
محمد عثمان اباظة بك	

([1])المصرى . العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات عباس الثانى .
([2])الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٨.
([3])الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٩.

محمد راسم بك

حسن جمجوم بك

حسين السيوفى بك أعضـــــاء

اخنوخ افندى فانوس

زكريا افندى نامق

محمود الشيشينى بك

مصطفى كامل الغمراوى بك

أما مركز الرئاسة قد أبقوه خاليا ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة ، ونشر الدعوة للمشروع فى جميع الصحف المحلية عربية وافرنجية وان تسمى هذه الجامعة باسم " الجامعة المصرية" وأن يكون الاجتماع مرة اخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[١] واتفق على ان تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفى هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥[٢] جنيها وقد قرر المجتمعون ان يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع وشرحت الغرض من إنشاء الجامعة ورغبة البلاد فى ايجاد مثل هذه الجامعة[٣] ودعت " الجريدة " الأغنياء إلى التنافس فى التبرع لمثل هذا المشروع فقالت: " وإذا كان بعض الأغنياء يتنافسون فى حب الظهور فلمثل هذا فليعمل العاملون وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ، وما على

(١)احمد عبد الفتاح بدير: الأمير احمد فؤاد ونشأة الجامعة، ص ٧.
(٢)جرجى زيدان : المرجع السابق.
(٣)المؤيد : العدد ١٩٦١ فى ٢٥ فبراير ١٩٠٦.

الأغنياء الذين انفقوا على إقامة الأفراح الالاف من الجنيهات إلا أن يسألوا عما قيل فيهم ، ثم يبحثوا عما يقال عن المتبرعين اليوم بنصف ما انفقوا وبعد ذلك يقارنون بين القولين"[١]. كما أشادت الهلال بالمشروع فقالت " أن إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة فى تاريخ هذه القضية والآمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها[٢] وعلى أثر اعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية ارسل مصطفى كامل من أوربا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بانه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة ، ويجب ان يكون تنفيذها تحت رعايته. [٣]

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحى تفكير مصطفى كامل[٤]، كما أنه كان من أوائل من روج لها على صفحات الجرائد ولكن خلافه مع الخديو عباس الثانى وانشغاله بالقضية الأساسية وهى جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع كان السبب فى عدم نقل فكرته إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلى وقبل ان يعقد اللجنة اجتماعها الثانى عين سعد زغلول ناظرا للمعارف العمومية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦[٥]، مما أدى إلى تنحيه عن الاشراف على المشروع حيث لم يعد فى امكانه التفرغ لأعماله[٦]، فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جمجوم

---

(١) الجريدة : العدد ٢١٥٤ فى ٨ أكتوبر ١٩٠٦.

(٢) الهلال : الجزء التاسع من السنة السادسة عشر، ١٩٠٧.

(٣) د. محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية – القاهرة – كتاب روزاليوسف ، ص ٦١.
والجدير بالذكر ان علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفى عندما عين وزير للمعارف . انظر اللواء فى ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد زغلول وزير المعارف) ثم شدد حملته عليه بعد انسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقا لرغبة الاحتلال. انظر اللواء العدد التاسع فى مارس ١٩٠٧، تحت عنوان (فشل وزير) اما سعد زغلول فقد كان يرى فى مصطفى كامل انه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشئ كما رأى فيه وفى انصاره مجموعة من ذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين فى الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول كراس ، ص ٣٤٤- ٣٤٦.

(٤) المصرى : العدد ٤٨٣٨ فى ١٧ مايو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية، جـ١، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٦٠.

(٦) ذكر الرافعى بأن تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان ادعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلا عن مصطفى كامل "كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف".

بالعباسية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة، وقد حضر سعد زغلول الجلسة وافتتحها موضحا أسباب اضطراره إلى اعتزال رئاسة اللجنة فقال : " ان المهمة التى عهدت إلى اخيرا تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم فى مشروع الجامعة المصرية التى افتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه(١)، كما ذكر انه يأسف على ذلك أشد الأسف ولكن مما هون على نفسه أن عمله الجديد هو خدمة المعارف فى مصر وهو المقصد العام الذى يقصده الجميع(٢)، وهنا لابد لنا من وقفه حول هذا الموضوع لندرس هل كان تخلى سعد عن رئاسة لجنة الجامعة حبا فى الوزارة ام أن قبوله لهذا المنصب كان فرصته لاصلاح أحوال التعليم الذى كثيرا ما انتقده؟

المعارضون لسعد وخصوصا انصار الحزب الوطنى ذكروا ان تخلى سعد عن فكرة مشروع الجامعة يرجع إلى حبه فى الوظيفة وميله إلى السلطة وتحقيقا لرغبة اللورد كرومر(٣) الذى كان يرى فى انشاء الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى قصر التعليم على إعداد الموظف الحكومى(٤)، وان هذا التخلى كان من الممكن أن يضعف الفكرة بل ويقضى عليها فى مهدها، كما ذكروا ان الانجليز وسعد تواطئوا على اهمال المشروع وصرف الأنظار عنه ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة(٥) ورأى بعضهم أن تقلد سعد لنظارة المعارف كان بهدف القضاء على

الرافعى : المرجع السابق، ص ٤٢٠.

(١)المنار : المجلد التاسع العدد العاشر فى ١٩٠٦/١١/٩ ، ص ٧٨٤ تحت عنوان " الدعوة إلى المدرسة الجامعة".

(٢)الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ١٥.

(٣)اللواء : العدد التاسع مارس ١٩٠٧ تحت عنوان " فشل وزير"، الرافعى المرجع السابق، الذكر ص ٤٢١- ٤٢٢.

(٤) Chirol : The Egyptian problem, P. ٧٧.

(٥)عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص ١٠٣.

روح الثورة التي نشرها مصطفى كامل بين طلبة المدارس حتى أصبح الانتظام فيها من الأمور المستعصية. [1]

اما انصار سعد فذكروا ان تولى سعد لوزارة المعارف كان بداية عصر جديد فى المعارف[2]، يذكر الأستاذ عباس محمود العقاد أنه لما كثر الجدل فى هذه الفرية المجحفة تعمد ان يسأل سعد زغلول عنها فذهب إليه فى مايو ١٩٠٨ كمندوب عن صحيفة الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له " أن الهمم فاترة" كما ذكر ان المال الذى جمع حتى الآن لا يفى بالحاجة[3]، مما يوضح لنا يأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التى كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لاصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظارة المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الانجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها[4]، كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكى يثبت كفاءة المصريين فى تدبير شئونهم وصلاحيتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك " علامة عن ابتداء عصر جديد فى المعارف". [5]

([1])تشارلز أدمس: الاسلام والتجديد فى مصر، ص ٢١٩.

([2])نجح الاحتلال فى فرض سياسته التعليمية منذ بداية عهده وأصبحت نظارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليها وزير واحد.

Chirol : The Egyptian problem , P. ٧٧.

([3])عباس العقاد : المرجع السابق ذكره ، ص ١٠٤.

وقد أكد ذلك الخديو عباس الثانى فى مذكراته بقوله " كان اعداد ذلك المشروع شاقا وعسيرا نظرا للعقبات الاقتصادية والدينية والسياسية العديدة".

انظر : المصرى العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان مذكرات الخديو عباس الثانى.

([4])عباس العقاد : المرجع السابق الذكر، ص ١٠٦.

([5])دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠.

تاريخه اول نوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ، ص ٩٦١.

وبتخلى سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم امين ليحل محله فى الرياسة المؤقتة . وهنا يمكن أن نتساءل عن أسباب هذا الاختيار بالرغم من الصعوبات التى كان يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذى وجه إلى قاسم امين بعد ظهور كتابيه " تحرير المرأة" , "المرأة الجديدة".

الواقع أن قاسم امين كان من انصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية فى مصر واشترك مع سعد زغلول فى بذل الجهود لاقامتها منذ عام ١٩٠٦م وانه كان الرجل الثانى فى اللجنة بعد سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما أنه أراد " أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقا يتناول فيه ثروة فى اللغة والأدب كالثورة التى أحدثها كتاباه فى تعليم المرأة ورفع الحجاب[١]: " جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة او الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الانسان العلم حبا للحقيقة وشوقا إلى اكتشاف المجهول. [٢]

لقد بذل قاسم امين جهودا كبيرة حتى لا يخفق المشروع فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله " ولى أمل عظيم أن انشاء الجامعة يكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال"[٣]، ولكن الحكومة اعتبرت أن مشروع إنشاء الجامعة سابق لأوانه لانه يحتاج إلى مزيد من التدقيق وأنها لم تمد يدها للمساعدة إلا إذا برهن المصريون على أنهم مجدون فى هذا العمل حقيقة[٤]، وأنه لم يأت الوقت المناسب لان تقوم به الأمة نفسها[٥]، وعندما عرض على المستشار المالى ان تعد الحكومة

([١])د. محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص ٦٨.
([٢])نفسه، ص ٧١.
([٣])نفسه.
([٤])الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ١٥.
([٥])احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٠.

الجامعة بالمساعدة الأدبية والمادية لم يستحسن ذلك(١)، وقد دفع كل ذلك قاسم أمين إلى المطالبة بالاعتماد على النفس وعدم تعلق الآمال بالمساعدات الخارجية فدعا إلى بذل الجهد فى جمع الاكتتابات وتشكيل اللجان لهذا الغرض فى أنحاء البلاد فقال " اعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدنا لا فى يد غيرنا وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا فإذا صادف عزيمة قوية فلا شئ يحول بيننا وبينه". (٢)

ولما شرع فى انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة اعتذر قاسم امين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة أنه إذا تقلدها شخص من الأمراء فانه سيكون لها وزن كبير وبناء على ذلك تأجل انتخاب الرئيس إلى الجلسة التالية(٣)، وفيها أسفر الانتخاب السرى عن فوز خمسة عشر عضوا وهم بحسب ترتيب الأصوات.

قاسم أمين بك – محمد بك فريد – حسين باشا السيوفى – حسن بك جمجوم – حفنى بك ناصف – مرقص حنا افندى(٤) – مصطفى بك خليل- محمود بك الشيشينى – محمد بك بهجت – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوى – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب- على بك فهمى المحامى.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية، انتخب الخمسة عشر عضوا من بينهم:

قاسم أمين بك — نائب رئيس

محمد فريد بك — سكرتيرا

حسن السيوفى باشا — أمين صندوق(٥)

---

(١) دار الوثائق : مذكرات سعد زغلول . كراس رقم ٩ ، ص ٤٢١.

(٢) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) نفســـه.

(٤) محام قبطى مصرى . تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس . عمل بالمحاماة ودخل الحزب الوطنى أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى أنصار سعد زغلول بعد الحرب الأولى.

خير الدين الزركلى : القاموس السابق، جـ٨، ص ٨٩.

(٥) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها، ص ١٦.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء فى القاهرة، وفى هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية فى العاصمة والأقاليم وان تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر كما قررت انتخاب حفنى بك ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمد بك فريد لغيابه فى أوربا[١]، واشتغاله بالسياسة التى يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات[٢]، ثم قررت ان يكون اجتماعها يوم الخميس من كل اسبوع فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية[٣] ، ثم تقرر ايداع ما يجمع من الأموال فى البنك الألمانى الشرقى[٤]، لأنه البنك الوحيد الذى يقبل مساعدة الجامعة باعطاء فائدة ٤% سنويا.

وفى اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادى المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضوا وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء جدد كما انتخب عضوا بدلا من محمود بك حسيب الذى استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوى[٥] باشا ويوسف بك صديق وجبرائيل بك حداد ، وحبيب بك فرعون ، وسليمان أفندى البستانى، وحسين باشا رشدى ، ويعقوب أرتين باشا ، وابراهيم نجيب باشا ، والافوكاتو لوزينابك، ومسيو ماسبيرو، وأحمد بك زكى. [٦]

---

(١) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٢.
(٢) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها، ص ١٧.
(٣) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين فى مصر بإنشاء نادى للمدارس العليا عام ١٩٠٥ واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٨ ديسمبر ١٩٠٥ وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادى بنشاط كبير فى العمل الوطنى امثال ابراهيم الوردانى وشفيق منصور.
(٤) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٢.
(٥) طبيب مصرى تعلم فى مصر وفرنسا ، وكان رئيس قسم الرمد فى المؤتمر الطبى المصرى عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقبا للجامعة المصرية وعمل طبيبا خاصا للأميرة فاطمة اسماعيل.
خير الدين الزركلى : الاعلام، جـ٧، ص ١٥٢.
(٦) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية، ص ١٩.

ومن التحليل الاجتماعي لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث أن معظمهم من خريجي الحقوق ، كما أنهم يمثلون عنصرى الأمة ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط ، أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت فمن بين الأسماء أعضاء فى الحزب الوطنى أمثال محمد فريد وعلى فهمى كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقص حنا وفى بينها أعضاء فى حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح) ومنهم بعض أتباع وتلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا فى تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفى السيد ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل احمد زكى وحسين بك أبو حسين ومنهم أيضا من له خبرة واسعة فى شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسيو ماسبرو مدير عموم الآثار وحسين رشدى المفتش بالمعارف فى ذلك الوقت ومنهم من هو من أصل غير مصرى مثل احمد زكى[١]، وسليمان البستانى وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفى جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم امين أعضاء اللجنة بان الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وبجعل ولى عهده رئيس شرف لها[٢] كما أبلغها فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو اسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير احمد فؤاد. [٣]

---

(١)والده مغربى الأصل وقيل أنه فلسطينى من عكا.
زكى مجاهد : الاعلام الشرقية: جـ ٤ ، ص ١٦٦

(٢)احمد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ٢٤.
ويؤكد الخديو عباس الثانى ذلك بانه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولى عهده الأمير عبد المنعم.
انظر : المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٣)الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية، ص ١٩.

وفى ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة بسراى الأمير احمد فؤاد وتناقشت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لانجاز مهمتها فى أقرب وقت لاظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ. (١)

وبرئاسة الأمير احمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتابات والأوقاف فجمع أكثر من ٢٠ ألفا من الجنيهات للجامعة(٢)، كما أوقفت العقارات على الجامعة ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتتبت نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كل سنة لاعانة الجامعة كما اكتتبت نظارة المعارف بألفى جنيه. (٣)

وخلال ذلك أعلن الأمير احمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لديها من الايراد السنوى أن تباشر عملها فى أول اكتوبر ١٩٠٨ وتقرر البدء باتخاذ مقر لالقاء الدروس فيه " فى آداب اللغة العربية وفى آداب اللغة الانجليزية وفى آداب اللغة الفرنسية وفى التاريخ العام ولاسيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الاسلامية وتاريخ النهضة التليانية(٤)، كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كل عام إلى أوربا لتلقى العلوم والآداب بغرض "إعداد فريق من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون اقامتهم فى اوربا طول المدة الالزمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية فى العلوم التى تخصصوا لها". (٥)

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها(٦)، وذلك فى ٢٠ مايو ١٩٠٨ واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو "ترقية مدارك واخلاق المصريين على

(١)احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٦.
(٢)مذكرات قلينى فهمى باشا، جـ٢، ص ٦١.
(٣)جرجى زيدان : المرجع السابق، جـ٤، ص ٤٤.
(٤)الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها ص ٢٣- ٢٤.
(٥)الجامعة المصرية : لائحة الارساليات الجامعية باوربا، ص ١.
(٦)احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٣٩.

اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم[1]، واتفق على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي " اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكي ترتقي اللغة العربية

([1])الجامعة المصرية : تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية، ص ٥.

نفسها بهذه الوسيلة[١]، وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأى فى مصر فى ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التى أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم والمثقفون منهم يتفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف العصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضى الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد[٢]، فقد وافقت اللجنة على القاء بعض الدروس باحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم فى أوربا فيتولون التدريس باللغة العربية[٣] وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

١- الأمير احمد فؤاد	رئيسا
٢- حسين رشدى باشا	وكيلا
٣-ابراهيم نجيب باشا	وكيلا
٤-احمد زكى بك	سكرتيرا
٥- حسين سعيد بك	امين صندوق
٦-أرتين باشا	أعضاء
٧-الدكتور علوى باشا	"
٨- عبد الخالق ثروت باشا	"
٩-مرقص حنا افندى	"
١٠-موسيو ماسبرو	"
١١-يوسف صديق بك	"

---

(١) محاضر جلسات مجلس الجامعة المصرية: جلسة الثلاثاء فى ٢٨ ابريل ١٩٠٨.
ويذكر الخديو عباس الثانى انه كان حريصا على الأخص فى هذه المؤسسة الجديدة العلمانية البحتة والحديثة ان يكون التدريس فيها باللغة العربية.
المصرى : العدد ٤٨٦١ فى يونيو ١٩٥١ تحت عنوان: " مذكرات عباس الثانى".
(٢) دار الوثائق : محافظ عابدين : محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.
(٣) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ ابريل ١٩٠٨.

١٢-على أبو الفتوح بك "

١٣-على بهجت بك "

١٤-مسيو لوزينا "

١٥-على ذو الفقار بك[١] "

وفى أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابا إلى مصطفى فهمى رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت " وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع اكتتابات. وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها . على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرا للفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التى سيقوم بها للبلاد. [٢]

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه " الموافقة على هذا العمل الجليل ذى المنفعة العمومية". [٣]

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ احتفل بافتتاح الجامعة المصرية رسميا فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان ورجال السلك السياسى والأجانب وشيخ الجامع الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[٤]، كما حضر الحفل الخديو عباس الثانى وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود[٥]، وأعلن أن الحكومة ستوالى مشروع الجامعة بالعناية والرعاية كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق

---

(١) الجامعة المصرية : تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية، ص ٦.
(٢) نفسه ، ص ٣.
(٣) نفسه تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٨ نمره ١١٢٢، ص ٤.
(٤) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢.
(٥) الرافعى : محمد فريد ، ص ٣٤٠.

ثروت واحمد زكى وآخرون خطبا فى حفل الافتتاح[١]، وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله أن أحسنها " تلاوة والقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت[٢]، وأسوأها خطب رئيس الجامعة والخديو[٣]، وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة احمد زكى لأنه "تكلم فيها عن الاسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة القاؤها فى افتتاح جامعة لادين لها إلا العلم". [٤]

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلول لها يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية حيث تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة فى تأسيس الجامعة وذكر أنها من أسباب تقدم التعليم فى البلدان الأخرى وأشاد بفكرة أن يكون التدريس فى الجامعة باللغة العربية وبأهمية ارسال البعثات إلى الخارج[٥]، أما عن خطبة الخديو فبالرغم من أن سعد زغلول هو الذى كتب للخديو هذه الخطبة[٦]، فانه هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيرت كثيرا عما كتبه[٧] ، وعن خطبة احمد زكى سكرتير الجامعة فانها قد تطرقت كما ذكر سعد إلى الحديث عن مجد الاسلام وإلى مفاخر مصر من قديم الزمان. [٨]

---

[١] عن نص هذه الخطب انظر المقتطف . الجزء الثانى ، المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩، ص ١٣٨ وما بعدها.

[٢] مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجدير بالذكر أن الخديو عباس الثانى قرظ خطبة ثروت فى مذكراته.
انظر : المصرى : العدد السابق تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

[٣] نفســـه

[٤] مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يوضح فهمه التام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهرى الذى كان متعصبا لدينه أثناء مذبحة الاسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوربيين ، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل فى أطوار التفرنج بعد ذلك فى معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الاسلامية. المنار ، جـ ٢٨، ص ٧١١.

[٥] المقتطف : الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩، ص ١٣٨.

[٦] يتضح ذلك من قول سعد زغلول فى هذه المناسبة " هيأت خطبة على لسان الجناب العالى". انظر مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢١.

[٧] نفسه.

[٨] عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف . الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩، ص ١٤١.

ولما طلب سعد زغلول الاشتراك فى القاء الخطب لكون ان " له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية" فان طلبه كان طريقه الاهمال. (١)

وبالرغم من مجهودات قاسم أمين فى تأسيس الجامعة فان احدا لم يذكره بشئ فى أثناء الاحتفال " مع أنه أول مؤسسيها ومات فى خدمتها". (٢)

وفى مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيث نظمت على هيئة محاضرات بعد الظهر يوميا ، وانتظمت محاضراتها وبرامجها واتخذت لها مكانا فى دار "جناكليس" التى بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شارع القصر العينى بايجار سنوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى السنة(٣)، ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى بشارع الفلكى فى عام ١٩١٥ وذلك لأن قيام الحرب جعل الجامعة تقتصد فى مصروفاتها فرأت ان تستأجر مبنى أقل فى الايجار وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيه.

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب ، وكانت الدراسة فى بداية عهدها محدودة حيث جعلت فى كل يوم درسين يبتدئ الدرس الأول فى الساعة الخامسة بعد الظهر وينتهى فى الساعة السادسة ثم يلى ذلك نصف ساعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان ثم يبتدئ الدرس الثانى ويستمر ساعة ايضا ، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة ، واشتمل تدريس المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفى بمرتبات ضئيلة(٤)، ومن هؤلاء اسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا بدار العلوم وحفنى ناصف الذى كان يدرس الأدب العربى

---

(١) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ، ص ٤٢٢.
(٢) نفسه.
(٣) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٨١.
(٤) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٤٦.

القديم[1]،والشيخ محمد الخضرى[2]،مدرس التاريخ الاسلامى والشيخ محمد المهدى[3]،مدرس الأدب العربى والاستاذ الألمانى ليتمان أستاذ اللغات السامية.[4]

ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة فى توفير أعضاء هيئة التدريس بها فى تلك الفترة طلب الأمير احمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظار المدارس الثانوية الاستعانة به فى القاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرا للمعارف وصاحب الشأن الأول فى هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية مباشرة.

يتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلا على مناهضة سعد زغلول للجامعة[5]، ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجها ضد الجامعة بقدر ما هو موجة للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل فى سعد فى ذلك الوقت ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست حيث قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة" فقال أن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسنين مدرسا بها – يقصد مدرسا بالجامعة – ويشكو معارضتك قلت انى لست بطرطور فى نظارة المعارف.. انى لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأنى أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها ان يعرف ان هناك ناظرا للمعارف

---

(1) طبعت من محاضراته التى القاها بالجامعة عامى ١٩٠٩، ١٩١٠ ثلاثة أجزاء بعنوان " تاريخ الأدب" أو "حياة اللغة العربية".
انظر: يوسف اليان سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة، القاهرة ١٩٢٨، ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم . العدد الماسى بمناسبة مرور ٧٥ عاما على المدرسة ١٨٧٢- ١٩٤٧ القاهرة. دار المعارف، ص ٢٤٣.

(2) من علماء الأزهر . التحق بدار العلوم عام ١٨٩١.
انظر : تقويم دار العلوم، ص ٢٧٩.

(3) عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده واخلص له وتأثر بمبادئه.
تقويم دار العلوم ،ص ٢٧٢.

(4) طه حسين : الأيام جـ ٣ القاهرة – دار المعارف – ١٩٧٣، ص ٣٤- ٤٠.

(5) د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، جـ١، القاهرة، دار المعارف، ص ١١٢- ١١٣.

وانه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه[1]، ومعنى ذلك ان اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسنين مدرسا بالجامعة لم يكن سببه التضييق على الجامعة أو إعاقة العمل بها بل ان السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

وقد اقتصرت المحاضرات فى الجامعة على دروس فى الآداب والتاريخ والجغرافيا[2]، حيث بدئ بتدريس خمسة علوم هى:

١- الحضارة الاسلامية.

٢- الحضارة القديمة فى مصر والشرق.

٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٥- تاريخ آداب اللغة الانجليزية.

كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضرات فى الفروسية والرماية[3]، وكان الطلاب نوعين:

١- طلبة منتسبون وهم المتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر والذين يقدمون طلبا للاستمرار على حضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو أجازة أو لقب مما تقرره الجامعة فى المستقبل.

٢- المستمعون المتطوعون وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأى قيد أو شرط آخر. وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، ٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد وضوعفت

---

(١) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونية ١٩٠٩، ص ٨٣٨.

(٢) الرافعى : محمد فريد ، ص ٣٤٠.

(٣) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١١٧.

هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمسة قروش[١]، وكان متوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ فردا. [٢]

ومن ذلك يتضح أن الجامعة فى أول أمرها لم تعرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونة فسمحت بحضور المحاضرات لكل مثقف يرغب فى ذلك. لقد كان من جراء افتتاح الجامعة ذلك الأثر الكبير الذى احدثته فى المجتمع المصرى فيذكر الدكتور طه حسين ان حياة الجامعة فى أول عهد المصريين بها كانت عيدا متصلا يحيوه إذا أقبل المساء من كل يوم حيث يزدحمون على غرفات الدرس على اختلاف منازلهم من الفقر والغنى وعلى اختلاف حظوظهم من الثقافة وعلى اختلاف ازيائهم أيضا فازدحمت غرفات الجامعة بهؤلاء وعجز الأساتذة عن أن يسمعوا هذه الأعداد الضخمة التى كانت تكتظ بها الغرفات فقرر بعضهم أن يلقى محاضرته مرتين[٣]، ثم اضطرت الجامعة بعد ذلك إلى أن تنظم الدخول فقصرته على المنتسبين فقط، يذكر الخديو عباس الثانى أنه بعد افتتاح الجامعة اعتقد كل انسان " أن له حق رفع صوته بالنقد ولو كان نقدا قاسيا وظالما". [٤]

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبه فقد جمع لها مجموعات من الكتب النفيسة ذات القيمة العلمية كاهداء لها من داخل البلاد، فقد اهدى إليها مكتبتان نفيستان أحدهما للمرحوم شفيق بك منصور بك والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن[٥]، كما بادرت الجامعات الأوربية باهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة وقد وصل عدد الكتب

---

(١) نفســـه.

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراى المقطم ، ١٩٠٩، ص ٨٤.

(٣) طه حسين : الأيام . الجزء الثالث . سبق ذكره ، ص ٣٠.

(٤) المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة فى ١٤ مايو ١٩١٤ ، ص ٢٧.

نحو خمسة عشر الف مجلد مكتوبة بلغات متعددة[١]، وصارت نواة لمكتبة الجامعة التى أفتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم فى شهر فبراير ١٩٠٩ كما تلقت الجامعة مساعدات علمية من ايطاليا حيث أهدت لها الحكومة الايطالية آلات كاملة مما يلزم للتجارب الطبيعية[٢]، فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعة كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانوبل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية[٣]، وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى ايطاليا. [٤]

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الايطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفا وديا للغاية وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير فؤاد رئيس الجامعة والبلاط الايطالى وخصوصا الملك فيكتور عمانوبل الثالث والملكة مرجريت. [٥]

أما عن البعثات العلمية إلى أوربا فبالرغم من أن الانجليز كانوا يبغضون أن يتصل المصريون بالتعليم الأوربى العالى[٦]، فقد عنيت الجامعة منذ نشأتها بايفاد الطلبة إلى أوربا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة[٧]، وذلك لتخريج

---

(١) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتاب إلى جانب مجموعة من المجلات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية ، ومجموعات من أوراق البردى والشرائح الزجاجية والعملات القديمة.
انظر : تقويم جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٣٨ تحت عنوان " مكتبة الجامعة".

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩، من جورست إلى جراى. المقطم ١٩١٠.

(٣) المصرى . العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.

(٤) ارسلت الجامعة فى عام ١٩١٠ ثلاثة من الأطفال إلى ايطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة.
احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٤٥.

(٥) المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير احمد فؤاد تلقى علومه فى المعهد الدولى بتورينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الايطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك من مدرسة تطبيقات المدفعية وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط فى سلك الجيش الايطالى والتحق بالبلاط الملكى بروما.
للتفاصيل انظر : خير الدين الزركلى : الاعلام، جـ١، ص ١٨٧.
قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى باشا ، جـ٢، ص ٥٩.

( )طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر، جـ ٢، القاهرة – مطبعة المعارف- ١٩٣٨، ص ٢٨٢.

( )الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة فى ١٤ مايو ١٩١٤، ص ٢٩.

أسـاتذة وطنيـين يعلمـون العلـوم باللغـة العربيـة فأرسـلت إلـى جامعـات لنـدن[1]، وباريس وليون احد عشر طالبا من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسـة وكـان يـتم اختيـارهم عن طريـق الاختبـارات واللياقـة الطبيـة وقد أرسـل أربعـة طـلاب منـهم إلـى انجلترا وسبعة إلـى فرنـسا والطـلاب الـذين أرسـلوا إلـى انجلترا هم : محمد كامل حسين القاضى المدنى بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية ، ومحمد حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الـشهادة الثانويـة لدراسـة العلـوم الرياضـية وتوفيـق سـيدهم الطالـب بمدرسـة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أمـا الـذين ارسـلوا إلـى فرنـسا فقسموا إلـى قسمين قسم للدراسـة بجامعـة السربون ، وقسم للدراسة بجامعة ليون ، وقد درس بجامعة السربون سيد كامل أفندى من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ ومحمد توفيق الساوى المحامى بالقاهرة لدراسة الأدب ومحمود عزمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديويـة لدراسـة العلـوم القانونيـة والسياسية ومحمـود فهمـى الطالـب بمدرسـة الحقـوق الخديويـة لدراسة الفلسفة أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقى علم وظائف الأعضاء والدكتور محمد ولـى الدين الطبيب بالقاهرة لدراسـة التـاريخ الطبيعـى وقـانون علم الصحة والدكتور محمد كمـال الطبيـب بمـصلحة خفـر الـسواحل بالاسـكندرية لتلقـى علـم الطـب الشرعى والكيمياء.[2]

ومـن دراسـة أوضـاع هذه البعثـة يتضح أنهـا شـملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانويـة بل ضـمت أيضا بعض خريجى هذه المدارس ومع ان الجامعة فى أول أمرها اقتصرت علـى

([1])كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع طلبة انجلترا على جامعات لندن واكسفورد وكمبردج ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة فى انجلترا إلى جامعة واحدة هى جامعة لندن.
احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٨٦.

([2])احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٨٦.

الدراسات الأدبية فان أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية بل تخصص بعضهم فى العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوارد فى فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم(١)، وفى عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا. (٢)

واستمرت الجامعة فى إرسال بعثاتها إلى أوربا بغرض أعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودتهم إلى مصر للتدريس وكان الأهالى يودعون طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها أن اعدادا غفيرة من الأهالى تجمعت عند القطار وصاحت عدة مرات " لتحى ارسالية الجامعة، لتحى الجامعة الحرة... ليحى الحزب الوطنى حتى قيام القطار". (٣)

والجدير بالذكر أن نظام التدريس بالجامعة حتى عام ١٩١٠ كان عبارة عن القاء محاضرات فى علوم مختلفة لا رابطة بينها ، ولا تؤدى إلى غاية معلومة لذلك كان من الضرورى تعديل هذه الأوضاع وايجاد نظام مطابق للنظام المتبع فى الجامعات الأوربية فتقرر أن تنشأ عدة كليات تبدأ بكلية الآداب ويكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات والمواد التى تدرس تسعة الزامية(٤)، يجب على الطلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهى آداب اللغة العربية ، وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات السامية، وتاريخ الشرق القديم ،

---

(١)انظر : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراى المقطم ١٩٠٩، ص ٨٤.

(٢)تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩، من جورست إلى جراى المقطم ١٩١٠، ص ٨٢.

(٣)المؤيد : العدد ٢٧٥١ فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٨.

(٤)احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٢٤- ١٢٥ تحت عنوان حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة مستخرج من محضر اللجنة الفنية للجامعة المصرية جلسة ١٩ ابريل ١٩١٠.

وتاريخ الأمم الاسلامية ، والفلسفة العربية والأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية ، والجغرافيا وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الانجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية على أن تدرس الثمان مواد الأولى باللغة العربية أما عن دروس آداب اللغتين الانجليزية والفرنسية فيختار الطالب أحدهما[1]، وفى عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة قسم العلوم الاجتماعية والاقتصاد ليدرس به علوم الاقتصاد السياسى والزراعى والرى ونظام النيل ، ومدة الدراسة به سنتان ، كما قررت الجامعة إنشاء قسم للسيدات تلقى فيه محاضرات عن الفلسفة وعلم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء ومواضيع فى التربية، وكان يحاضر فى هذا القسم السيدة "نبوية موسى" ناظرة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضراتها على تاريخ مصر القديم والحديث وما يسود العالم من علوم عصرية والسيدة " لبيبة هاشم" صاحبة مجلة فتاة الشرق وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت رحمة صروف فى شئون التدبير المنزلى وحاضرت "ملك حفنى ناصف" فى حقوق المرأة وواجباتها وموقف الاسلام من ذلك واشترك فى القاء هذه المحاضرات بعض الأجنبيات مثل الآنسة كوفروير وتكلمت فى محاضراتها عن علم النفس والأخلاق[2]، كما كان يلقى بعض الأطباء من المصريين والأوربيين محاضرات فى حفظ الصحة والعناية بالأطفال. [3]

ومن المواظبات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوى وصفية زغلول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر[4] (شقيقة عبد العزيز فهمى)

---

(١) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، ١٩١٠ من جورست إلى جراى المقطم ١٩١١، ص ١٠٠.

(٢) د. اجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة – قضية المرأة العربية على أرض مصر – القاهرة ، المطبعة الحديثة ١٩٧٣، ص ١٢٢ وعن هذه المحاضرات انظر:

امين سامى : التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩١٧.

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٠، من جورست إلى جراى المقطم ١٩١١، ص ١٠١.

(٤) د. إجلال خليفة : المرجع السابق، ص ١٢٢.

والجدير بالذكر أن إنشاء هذا القسم قد أثار ثائرة بعض المحافظين فبالرغم من أن معظم المحاضرات كان تلقيها نساء فقد تجمع الرجال أمام الجامعة للتعرض للنساء ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من جهة نظرهم لخروجهن على الآداب ويرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة بالمنزل . وعندما أرسل الاستاذ عبد العزيز فهمى[1]، سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الواعية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الغيورين على الأخلاق العامة وجود أسماء نسائية على أظرف الخطابات ويراها رجل البريد معناها العار والفضائح الكبرى التى لا يمحوها إلا الدم فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمى إذا لم يكف عن هذا العمل. [2]

ومما سبق يمكن القول أن نظام التعليم فى الجامعة بين عامى ١٩١١-١٩١٢ كان مقسما إلى ثلاثة اقسام هى:

أ-قسم الآداب.

ب-فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ج-الفرع النسائى.

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألمانى ليتمان[3]، ووكيله الشيخ محمد المهدى[4]، وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى[5]، وكانت الكلية تضطر أحيانا لوقف تدريس بعض العلوم نظرا لغياب استاذها ، وفى العام الدراسى ١٩١٢- ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت ذلك.

---

(١)من رجال القضاء تعلم بالأزهر ثم بمدرسة الحقوق واحترف المحاماة من مؤسسى الوفد المصرى ١٩١٨ اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤.

خير الدين الزركلى : القاموس السابق ذكره، جـ ٤، ص ١٤٩.

(٢)د. إجلال خليفة : المرجع السابق، ص ٨٣.

(٣)كان يقوم بتدريس اللغات السامية والمقارنة بينها وبين اللغة العربية.

(٤)كان يدرس الأدب العربى بالجامعة.

(٥)كان يقوم بتدريس التاريخ الاسلامى.

وفى العام الدراسى ١٩١٣- ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية واعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم ومدة الدراسة فيه سنة واحدة واشتملت مواد التدريس به على:

١- قانون العقوبات المقارن.

٢- تحقيق قانون الجنايات المقارن.

٣- تحقيق الجنايات العملى.

٤- علم الاجتماع الجنائى.

٥- الطب الشرعى.

٦- امراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى.

كما قررت صرف مكافأة قدرها عشرون جنيها للشيخ طه حسين خريج قسم الآداب نظرا للدرجات العالية التى حصل عليها، وقد ارتفع عدد طلاب الجامعة هذا العام من ٧٥ إلى ٣٢١ وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حسين الطالب المنتسب ، وقد نوقش فى موضوعين هما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينى للخوارج فى اشعارهم وفى كتب المتكلمين.

اما عن موضوع رسالة الدكتوراه التى قدمها فهى (حياة أبى العلاء المعرى) وبعد المناقشة التى استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المكونة من الشيخ محمد المهدى ومحمود افندى فهمى المدرسين بالجامعة، واسماعيل رأفت بك والشيخ علام سلامة المنتدبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جدا فى الرسالة ، ودرجة فائق فى الجغرافيا عند العرب ودرجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.[1]

([1])الجامعة المصرية : تقرير مجلس الادارة عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٣- ١٩١٤ القاهرة مطبعة المعارف.

واستمرت الجامعة فى طريقها تتقدم حينا وتتعثر أحيانا نظرا لظروفها المالية ، وفى ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير احمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدى مكانه.

ولما كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكا لها ولذلك تنفق فى كل عام لإيجارها أموال هى فى أشد الحاجة إليها لانفاقها فى سبل أخرى كالبعثات والتعليم . كما أن هذه الدار لا تفى بحاجة الجامعة ولا تصلح لأن تكون مقرا ثابتا لها[١] ، فقد أقنع الدكتور محمد علوى الأميرة فاطمة اسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة فى النهوض بالجامعة والتبرع لها فأسدت الأميرة إلى الجامعة فى عام ١٩١٤ هبة كبيرة حيث وقفت عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها فى الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصتها لبناء دار جديدة للجامعة كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨,٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى[٢]، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فدان فى مديرية القليوبية للجامعة[٣]، وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤ وقد حضر حفل الافتتاح الخديو عباس الثانى ووضع الحجر الأساس، بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء وقناصل الدول ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحيثيات وأصحاب الصحف والأدباء فى مصر. [٤]

وبنشوب الحرب العالمية الأولى أوقف اتمام البناء ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة

---

(١) نفسه، ص ٤.
(٢) جرجى زيدان : المرجع السابق، جـ٤، ص ٤٥.
(٣) المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.
(٤) الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة السابق ذكره، ص ٥.

الأورمان بالجيزة[1]، كما كان لقيام الحرب أكبر الأثر فى إصابة الجامعة بأزمة مالية حيث فقدت مقداراً عظيما من الاعانات بسبب المصاعب الاقتصادية لم تحتمل صدمته فتوقفت عن أداء رسالتها واستدعت أعضاء البعثات الذين لم يتموا دروسهم فى الخارج كما عاشت الجامعة عيشة خمول وركود منذ عام ١٩١٤ وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الاضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى آخر السنة، ولم تتمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد. [2]

ونتيجة لقلة النجاح الذى لقيته الجامعة فى أعوامها الأولى بسبب ضآلة المعونة المادية التى قدمتها الحكومة وقدمها الأهالى فكر أساتذة الجامعة فى الأمر ورأى بعضهم ان من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. فى ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر فى إنشاء جامعة أميرية، ووافق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩١٧ وعين لجنة لوضع مشروع لها وقد أتمت اللجنة عملها وقدمت تقريرا عنه فى سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منذ ذلك التاريخ دون شروع فى انفاذه. [3]

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفى السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك فى إعدادها أساتذة الجامعة، وفى ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حسين رشدى باشا لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها، وفى ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفى السيد وكيلها ومراقبها العام وست أعضاء آخرون وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف.

---

(1) الرافعى : محمد فريد، ص ٣٤٠- ٣٤١.

(2) احمد عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ١٥٩.

(3) دار الوثائق : محافظ عابدين – محفظة بعنوان – تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية – مذكرة ايضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

أخذ رجال المعارف يدرسون المشروع كما بحث مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة وأسفر البحث عن وجود قصور فى المعدات اللازمة[١]، وفى ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكى بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة[٢]، لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٣]، وان يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية[٤]، ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فان رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب[٥]، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى " الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب ، وكلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة ، وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٦]، وان يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد كما يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضى ، ولها أن تقبل التبرعات التى ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة، وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها

---

(١) الدولة المصرية- مضابط مجلس النواب- الهيئة النيابية الثالثة – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول العادى – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦، ص ٩٣٩.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ " مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها".

(٣) دار الوثائق محافظ عابدين : تعليم عالى- مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة ايضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٤) المحفظة السابق ذكرها، لائحة الجامعة.

(٥) مضابط مجلس النواب : المضبطة السابقة، ص ٩٣٧.

(٦) الوقائع المصرية: العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ " مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها".

علـى أن تتبـع فـى حـساباتها القواعـد والتعليمـات التـى تجـرى عليهـا حـسابات الحكومة[1]، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها فى بناء المجتمع فقال "أن الجامعة المصرية خليقة حقا بمساعدة الحكومـة والبرلمـان إذ هـى أعدت لان تقوم بمهمة سامية". [2]

والواقع أن إنشاء الجامعة المصرية كان أول ضربة لتقويض النظـام الـذى فرض على المصريين بانه لا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم.

ومـع أن كليـات الجامعـة سـارت فـى طريقهـا وأصـبح مـستوى التعليم فيهـا يماثل مـستوى الجامعـات الأوربيـة فقد كـان يعوزهـا دائمـا الأموال لتقديمها حيث كانت ميزانية هذه الكليات قاصـرة علـى شـراء المراجـع والموسـوعات والمجـلات والرسـائل التـى ألفهـا المستـشرقون والعلمـاء أمـا عـن دور الجامعـة فـى المجتمـع المـصرى فانهـا أوجدت جـوا علميا لـم تكن تعهده مـصر مـن قبـل حيث أحـدثت صراعا بين القديم المتمثل فى الأزهر وبين حركات التجديد التى برزت فيها ومن هنـا ظهـر فـى مـصر تيـاران مختلفـان ، وهـذان التيـاران المتحاذيـان أحيانـا والمتعاكسان أحيانا قسما الناس فى مصر إلى أقسام ، ووجهاهم وجهات مختلفة ونـشأ عـن ذلك اختـلاف فـى الأفكـار والآراء وتنـازع فـى منـاهج البحـث وطـرق التفكير . وهذان التياران يتنازعان الشعراء والكتاب والمؤلفين ويتنازعـان منـاهج التعليم وطرق التفكير ، وكل مظهر من مظاهر الحركة العلمية، فمن الشعراء مـن مثله الأعلى امرؤ القيس ومـنهم مـن مثلـه الأعلـى شكسبير ومـن الكتـاب مـن مثلـه الأعلى ابن المقفع أو الجاحظ ، ومـنهم مـن مثلـه فيكتـور هوجـو أو فولتير ، ومـن القـانونين مـن يـرى خيـر مثـل هـو القـانون الفرنـسى أو الألمـانى ومـنهم مـن يـراه الـشريعة الاسـلامية ، ويمثـل هـذين التيـارين الجامعـة المـصرية ومثلهـا الأعلـى

---

[1] الجامعة المصرية – قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن اعادة تنظيم الجامعة المصرية.
القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ص ١-٢ .

[2] مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦، ص ٩٣٩.

التعليم الأوربى، والجامعة الأزهرية ومثلها الأعلى الآداب والعلوم الاسلامية مع العلم أن الجامعة الأزهرية بذلت بعض المحاولات فى ادخال عناصر التجديد.[١]

والجدير بالذكر أيضا أن الصراع بين الانجليز والفرنسيين قد ظهر على حقيقته فى مجال الفكر الجامعى ومن المفارقات ان الصراع بين الثقافة اللاتينية من ناحية والسكسونية من ناحية اخرى قد تمثل فى عقليات بعض المثقفين. [٢]

ومن الواضح أن اتصال الجامعة المصرية بالعالم الغربى عن طريق ارسال البعثات لمواصلة الدراسة فى الجامعات الأجنبية ودعوة بعض الأساتذة الأوربيين للافادة من علمهم قد ادى إلى إحداث نظام جديد من الدرس وأسلوب حديث فى البحث الحر. [٣]

ومما سبق يتضح أن الجامعة المصرية بدأت أهلية حيث تبرع لها الأهالى بالمال، وقامت بعد جهود ضخمة بذلها قادة الرأى فى مصر أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول وقاسم أمين واحمد لطفى السيد وغيرهم ورغم أنها وجدت معارضة شديدة من سلطات الاحتلال التى أدركت ان إنشاء جامعة يعنى ايجاد طبقة من المثقفين تفهم أن الاستقلال ليس مجرد تحرير الأرض ولكنه تحرير الشخصية وتحرير الفكر والإرادة فان جدية المصريين فى أتمام هذا العمل اخرجته من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ فأنشئت الجامعة لترتفع بالشباب المصريين عن التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف[٤]، ولترقى بهم إلى تعليم يهيئهم للسير فى مراقى المدنية والحضارة تعليم أساسه حرية الفكر والنقد القائم على التحقيق والتمحيص والتدريب القائم على البحث عن الحقيقة

---

(١)احمد امين : فيض الخاطر، الجزء العاشر- القاهرة- النهضة المصرية ، ١٩٥٦، ص ٢٦٩- ٢٧٠.

(٢)الكاتب العدد ٦٠ فى مارس ١٩٦٦ مقال للدكتور عبد الحميد يونس تحت عنوان " جامعاتنا فى مفرق الطرق، ص ٤٨.

(٣)المقتطف : الجزء الأول من المجلد التسعين – عدد يناير ١٩٣٧، ص ١٧ مقال لاسماعيل مظهر تحت عنوان " عمل الجامعة".

(٤)طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر، جـ٢، ص ٢٨٨.

المجردة[1]، وظلت الجامعة منظمة أهلية تسير حينا وتتعثر أحيانا تجد المال فى مرحلة وتوصد خزائنها فى مرحلة أخرى ولما تعثرت أمورها تسلمتها وزارة المعارف فكانت نواة لكلية الآداب الجامعة الحكومية.

لقد برهنت الجامعة على أن مهمتها لم تقتصر داخل جدرانها بل خرجت إلى المجتمع المصرى لمعاونته بالخبرة والابتكار ، وكان طلابها هم الطليعة فى الدعوة إلى تأصيل الاستقلال الوطنى.

٢-الجامعة المصرية الحكومية (جامعة القاهرة)

أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونا بإنشاء هذه الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى الجامعة المصرية وتتكون من الكليات الآتية : الآداب والعلوم والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التى يجوز ان تنشأ فيما بعد بقانون[2]، وان يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.

وفى ٧ فبراير ١٩٢٨ قام الملك فؤاد بوضع حجر الأساس لمبنى الجامعة الحالى فى الجيزة. وفى ٢٢ اغسطس ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥ بادماج مدارس الهندسة الملكية والزراعة العليا، والتجارة العليا ، والطب البيطرى فى الجامعة وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالى كليات الهندسة والزراعة والتجارة أما مدرسة الطب البيطرى فقد ألحقت بكلية الطب. [3]

---

(١)احمد لطفى السيد : رسالة الجامعة – القاهرة – المطبعة الأميرية ١٩٤١، ص ٦.
(٢)الوقائع المصرية، العدد ٣١، فى ١٩ مارس ١٩٢٥.
(٣)محافظ عابدين : تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية.

واستمرت الجامعة فى أداء رسالتها ، ولم يقتصر نشاطها على القاهرة بل امتد إلى الاسكندرية حيث أسس بها فرعا لكليات الآداب والحقوق والهندسة. وظلت الجامعة تؤدى دورها فى خدمة الوطن، وتفتح نوافذها بكل ما يتوصل إليه العالم من نظريات ومناهج حديثة، وتسهم بجهودها الخلاقة فى نهضة الوطن. وفى عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٢٧ بتغيير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر مرسوم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل اسم الجامعة من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة، خلال ذلك شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع فى التعليم الجامعى لم تشهدها فى أى وقت مضى، وساعد على ذلك إقبال جماهير الشعب المتعطشة إلى التعليم الجامعى وفتح الطريق أمام غير القادرين منهم للتعليم العالى خاصة بعد إعلان مجانية التعليم فقد كان جمال عبد الناصر يؤمن بأحقية التعليم العالى للفقراء.

وبمباركة الثورة تزايد أعداد الكليات والجامعات رغبة فى زيادة كفاءة الإنسان المصرى والارتفاع بمهاراته، فشهدت مصر طفرة كبيرة فى التوسع فى التعليم الجامعى لم تشهدها فى أى وقت مضى، خاصة وأنها فتحت أبواب التعليم العالى أمام غير القادرين وانطلقت الجامعات تواجه حاجات المجتمع ومشكلاته، وانتقلت الجامعات من أمكنة للصفوة إلى مراكز جماهيرية لا تعمل فى معزل عن المجتمع، ففى جامعة القاهرة انفصل قسما الصيدلة وطب الفم والأسنان عن كلية الطب فى عام ١٩٥٥ ليصبح كل منهما كلية مستقلة ، وفى العام نفسه أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ورفرفت أعلام الجامعة على جنوب الوادى وبذلك تكون الجامعة الأم قد رفرفت بجناحيها على وادى النيل شماله وجنوبه لتؤكد

مدى عمق التعاون الثقافى بين البلدين الشقيقين اللذين وحد بينهما النيل العظيم ، وربط بينهما على مر العصور بصلات القربى والدين والتقاليد. [١]

فتحقيقا لرغبة العديد من أبناء السودان سواء كانوا من خريجى المدارس الثانوية المصرية أو خريجى المدارس الثانوية السودانية رأت مصر ان توفر لهم فرصة التعليم الجامعى بين أهليهم وذويهم وفى وسط بيئتهم فقامت جامعة القاهرة بإنشاء فرع لها بالخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية فى عام ١٩٥٥.

وقد وافق مجلس الوزراء المصرى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ على إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم يتكون من فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة.

وافتتحت الدراسة بكليات الفرع فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ ونمت الكليات نموا طبيعيا واتسع نظام الدراسة بها حتى بدا للمسئولين ضرورة استقلال هذه الفروع عن أصولها بجامعة القاهرة فصدر قرار جمهورى فى مارس ١٩٥٩ باعتبار كل كلية من هذه الكليات وحدة مستقلة وتلبية لاحتياجات المجتمع السودانى تم افتتاح كلية للعلوم فى عام ١٩٧٥/٧٤.

ومع كل ذلك فإن تباين الظروف السياسية بين البلدين الشقيقين فى بعض الأحيان كثيرا ما يؤثر على مستقبل هذا الفرع فيوقفه أحيانا ويعيده فى أحيان أخرى.

وإلى جانب ذلك فقد توالى إنشاء الكليات، ففى العام الدراسى ١٩٦١/٦٠ بدأت الدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كاحدى كليات جامعة القاهرة، وفى عام ١٩٦٢ أنشئ معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، وكذلك أنشئ المعهد العالى القومى للأورام ، وصدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤٧ بإنشاء كلية للطب

---

[١] تقويم جامعة القاهرة بالخرطوم، العيد الفضى ١٩٥٦- ١٩٨١.

بالمنصورة تكون تابعة لجامعة القاهرة وفى عام ١٩٧٠ استقل قسم الصحافة عن كلية الآداب وأصبح معهدا مستقلا ثم تحول إلى كلية اطلق عليها كلية الأعلام ، وتأسست كلية الآثار التى ولدت فى أحضان كلية الآداب ثم انفصلت عنها بعد أن نمت وترعرعت فتحولت إلى كلية مستقلة عام ١٩٧٠، كما أنشئ فى نفس العام معهد البحوث والدراسات الأفريقية بهدف الاهتمام بشئون القارة السوداء . وفى عام ١٩٧٩ تم إنشاء معهد التخطيط الاقليمى والعمرانى وتحول إلى كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى فى عام ١٩٩١، وفى عام ١٩٨٧ تم إنشاء معهد البحوث والدراسات التربوية وفى ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ صدر القرار رقم ٢٨٧ بإنشاء المعهد القومى لعلوم الليزر الذى يعد أول معهد عال لعلوم الليزر وتطبيقاته فى العالم العربى.

ولم يقتصر دور جامعة القاهرة على خدمة البيئة المحيطة بها بل امتد إلى المحافظات القريبة منها فأنشأت الجامعة فرعا لها فى محافظة الفيوم ، كما أنشأت فرعا لها فى بنى سويف ، وما زالت مسيرة البناء والنماء ماضية فى طريقها لتظل جامعة القاهرة كما كانت دائما مصدر اعتزاز كل المصريين ، ومصدرا للاشعاع العلمى بين كافة طبقات المجتمع تؤدى دورها فى دفع عجلة التطور بكل ما فى وسعها من امكانيات وقدرات.

وهكذا كان إنشاء الجامعة أساسا لتحرير عقول المصريين ونفوسهم وغرسا لنهضة مصر الفكرية فى مجالات العلم المختلفة ، كما كانت أشبه شئ بالشعلة القوية الحرة التى انبعث نورها ، وانبعثت حرارتها فملأت العقول نورا والقلوب حرارة، وكانت بالنسبة للأمة مكان القلب فى الجسم تنبض بآمالها، وتقود نهضتها الفكرية والثقافية والاجتماعية وتعبر عن ضميرها وإرادتها، وتصل احقاب الماضى بالحاضر وتتطلع إلى آفاق المستقبل.

٣ـجامعة الإسكندرية (فاروق الأول)

بعد أن أشتد الاقبال على التعليم الجامعى فى مصر نتيجة الاتساع فى التعليم الثانوى وازدياد عدد مدارسه، وارتفاع أعداد الراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى ضاقت جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بطلابها ، ولم تعد كلياتها قادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الراغبين فى الالتحاق بها، ونتيجة لذلك اقترح لطفى السيد على مجلس الجامعة فى عام ١٩٣٧ إقامة جامعة جديدة موضحا أنها تخفف من الزحام الشديد فى القاهرة.

وبعد أن تولى محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين وصديق لطفى السيد رئاسة الوزارة فى نهاية عام ١٩٣٧ وتوليه محمد حسين هيكل وزارة المعارف تم دفع مشروع إنشاء جامعة جديدة إلى الأمام ، وقام طه حسين بحملة فى الصحافة لتأييده[١]، وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه الفكرة.

ولما كان أبناء الاسكندرية يتطلعون لانشاء جامعة فى بلدهم تعيد إلى مدينتهم العريقة مجدها القديم، فضلا عن حاجتهم إلى تعليم جامعى يكفيهم مشقة السفر إلى القاهرة وعناء الاغتراب فقد وافق مجلس جامعة فؤاد الأول فى جلستيه المنعقدتين فى ٢٤ و ٣١ مايو من عام ١٩٣٨ على إنشاء فرعين لكليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية ليكونا نواة لجامعة مستقلة فيما بعد وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك فى جلسته المنعقدة فى ٦ أغسطس ١٩٣٨ وبدأت الدراسة فى كليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية فى العام الجامعى ١٩٣٩/٣٨.

وعلى الرغم من قيام الحرب العالمية الثانية وتعرض الاسكندرية لمخاطرها فان المسيرة لم تتوقف ففى العام الجامعى ١٩٤٢/٤١ أنشأت جامعة فؤاد الأول فرعا لكلية الهندسة بالاسكندرية[٢]، وكانت هذه الفروع الثلاثة النواة الأولى للتفكير فى إنشاء جامعة بالاسكندرية وقد تحقق وذلك فى الثانى من

([١])دونالدريد: دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة – ترجمة إكرام يوسف ص، ص ٢٠٠- ٢٠١.

([٢])جامعة فاروق الأول: تقويم العام الجامعى ١٩٥٠- ١٩٥١، ص ٤٥.

اغسطس ١٩٤٢ حيث صدر المرسوم الملكى رقم ٣٢ بإنشاء جامعة بالاسكندرية تسمى جامعة فاروق الأول وتتكون من الكليات التالية : الآداب، والحقوق، والطب، والعلوم ، والهندسة ، والزراعة ، والتجارة، وغير ذلك من الكليات والمعاهد التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون ونصت المادة الثانية على ان مهمة الجامعة هى تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.

كما صدر قرار آخر بتعيين الدكتور طه حسين كأول مدير لهذه الجامعة، وفى بداية الأمر تحملت جامعة فؤاد الأول بصفتها الجامعة الوحيدة فى مصر وقتذاك الدور الأساسى فى اعداد الجامعة الناشئة بخبراتها وكوادرها من أعضاء هيئة التدريس ، نظرا لأن الجامعة الوليدة لم يكن قد توفر لها الامكانيات بعد، خاصة وأنها نشأت فى ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة صاحبت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تطورات ، ولكن ذلك لم يستمر طويلا فقد استطاعت هذه الجامعة التغلب على كافة المعوقات المالية والفنية والطبوغرافية ، فشهدت السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٧١ نمو الجامعة وتطورها بشكل ملحوظ فأنشئت كلية الطب فى عام ١٩٤٢ فى المستشفى الأمريكى ، واستطاعت أن تفرخ كليتين هما الصيدلة وطب الأسنان، فضلا عن المعهد العالى للتمريض ، ثم أنشئت كلية العلوم والتجارة والزراعة والتربية وتتابع إنشاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة وواصلت الجامعة نموها الأكاديمى فتحملت مسئولية توسيع دائرة انتشار التعليم الجامعى أفقيا فى محافظتى الغربية وكفر الشيخ فأنشأت كليات للطب والعلوم والتربية فى مدينة طنطا وكلية للزراعة فى مدينة كفر الشيخ لتصبح نواة لجامعة جديدة فى وسط الدلتا وفى عام ١٩٩١- ١٩٩٢ أنشئت كلية للتربية بمدينة مرسى مطروح ، كما تحملت مسئولية الكليات والمعاهد التابعة لجامعة حلوان بالاسكندرية وهى كلية التربية الرياضية للبنين ، وكلية التربية

الرياضية للبنات وكلية الفنون الجميلة، وكلية القطن (كلية الزراعة بسابا باشا حاليا).

وظلت جامعة الاسكندرية تحمل اسم " جامعة فاروق الأول" حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث صدر فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢٠٠ الذى تنص مادته الثانية على أن يطلق على جامعة فاروق الأول اسم " جامعة الاسكندرية". (١)

وقد دعا تاريخ الاسكندرية فى الحضارة الهلينية بالاضافة إلى موقعها على البحر المتوسط جامعة الاسكندرية إلى التركيز على دراسة الحضارة الأغريقية – الرومانية والتاريخ الأوربى الحديث واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر المحيطات(٢) مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية والاسلامية لجامعة القاهرة.

والآن تقف جامعة الاسكندرية على قدميها بعد أن خطت خطوات موفقة فى خدمة البحث العلمى ، كما أنها هيأت للثقافة العربية وللحضارة المصرية الرواد من الرقى والتقدم وأصبحت صرحا علميا وأكاديميا شامخا بفضل الرواد الأوائل ومن جاء بعدهم من علماء وأساتذة لم يدخروا وسعا فى إقامة هذا الصرح العلمى وتوطيد بنيانه وإعلاء شأنه وظلت الجامعة تنمو حتى أصبحت تضم فى الوقت الحالى ١١ كلية تقع فى مقر الجامعة بالاسكندرية وواحدة للطب البيطرى فى مدينة أدفينا، ومعهدين للدراسات العليا. (٣)

هذا بالإضافة إلى تبنى الجامعة لإنشاء جامعة بيروت العربية منذ عام ١٩٦٠، فقد ارتبطت جامعة بيروت العربية مع جامعة الاسكندرية برابطة أكاديمية ويمثل ذلك فى تزويد جامعة الاسكندرية جامعة بيروت العربية بأعضاء

---

(١) انظر جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ١٩٤٢- ١٩٩٢، ص ٤٨- ٥٢.
(٢) المقتطف العدد ١٠٢ السنة ١٩٤٣.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية، ١٩٧٩، ص ٨.

هيئة التدريس ، ومنحها الدرجات العلمية لخريجي هذه الجامعة، واعتمادها للوائحها الداخلية والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية، والمشاركة في لجان وضع وتصحيح امتحاناتها. (١)

وعلى هذا النحو واصلت جامعة الاسكندرية القيام بدورها الحضارى فى نشر التعليم العالى داخل الاسكندرية وخارجها حتى وصل بها الأمر إلى تعدى حدود الوطن إلى دولة لبنان الشقيق حيث لعبت الجامعة دورها الريادى فى الحفاظ على عروبتها وثقافتها.

٤ـجامعة أسيوط (محمد على سابقا)

بعد أن ضاقت جامعة القاهرة بطلابها ، وظهرت حاجة البلاد إلى التوسع فى ميدان التعليم الجامعى كان من الطبيعى التفكير فى طريقة لمواجهة ذلك الاضطراد المتزايد فى التعليم الجامعى ومن هنا طالب نواب الصعيد فى البرلمان بإنشاء جامعة يكون مقرها مدينة اسيوط ، ففى دور الانعقاد الثانى للبرلمان عام ١٩٣٧ تحدث النائب " عبد المجيد صالح " عن ضرورة إنشاء جامعة بأسيوط لتخفيف الضغط عن الجامعة المصرية. (٢)

وفى دور الانعقاد الثانى للبرلمان فى عام ١٩٣٩ أحال مجلس النواب اقتراحا مقدم من النائب "أحمد عمرو" بإنشاء جامعة فى مدينة أسيوط على لجنة المعارف فنظرته بجلستيها المنعقدتين فى ٢٣ و ٣١ مايو ١٩٣٩ ثم رأت حفظ الاقتراح.

وعلى الرغم من ذلك فإن نواب الصعيد لم يتوقفوا عن المطالبة بإنشاء جامعة لتعليم أبناء الصعيد تعليما عاليا فقد تقدم النائب " احمد عبد الكريم أبو شقة" باقتراح مشفوعا بمذكرة إيضاحية لإنشاء جامعة علمية فى مدينة اسيوط

---

(١) جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ص ١٤٤ـ ١٤٥.

(٢) مضابط مجلس النواب فى ٨ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٥٦ـ ١١٥٧.

فأحاله المجلس على اللجنة المختصة التى رأت فى حضور " أحمد نجيب الهلالى " وزير المعارف أن إنشاء جامعة اسيوط يخفف الضغط على جامعة فؤاد الأول ويقلل نفقات الاغتراب وتكاليف العيش عن أبناء الصعيد.

ونتيجة لذلك صرح وزير المعارف بانه ينبغى أن تنشأ جامعة فى الصعيد ولكن المسألة تتوقف على أمرين:

الأول: وجود أعضاء هيئة التدريس.

ثانيا : ضرورة تخصيص ميزانية لذلك.

وفى تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨- ١٩٤٩ أوضح التقرير انه وقع اختيار جامعة فؤاد الأول على مبنى مدرسة اسيوط الثانوية للبنين لتكون مقرا لفرع جامعة اسيوط، وقد وافقت وزارة المعارف على ذلك مما جعل فكرة إبراز الجامعة الجديدة تتجه إلى حيز التنفيذ خاصة وأنه قد أدرج اعتمادا ماليا لايفاد ثلاثين مبعوثا فى الطب والهندسة والآداب ليكونوا نواة للتدريس بهذه الجامعة. (١)

وخلال ذلك تقدمت لجنة الاحتفالات القومية بوزارة المعارف بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على وفاة محمد على الكبير بمشروع لإنشاء جامعة بمديرية اسيوط يطلق عليها "جامعة محمد على " وأقر مجلس الوزراء هذا المشروع وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٤٩ وقد نص ذلك المرسوم على فترة تحضير تتراوح بين أربع وسبع سنوات لاعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة كما نص على أن تتكون الجامعة من الكليات التالية: الآداب والتجارة ، والحقوق ، والزراعة، والطب ، والعلوم، والهندسة".

وعلى الرغم من صدور قرار إنشاء هذه الجامعة فإن المشروع لم يتعد حدود الفكرة دون أن تخرج إلى حيز التنفيذ، وظلت الجامعة أملا يتطلع إليه أبناء

---

(١)عبد الرحيم ابو طالب : قضية التعليم فى البرلمان المصرى ١٩٣٦- ١٩٥٢، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ١٩٩٩، ص ص ٧١٣- ٧١٤.

الصعيد ، ثم تقرر بعد ذلك إنشاء جامعة اخرى بمدينة القاهرة وهى جامعة ابراهيم باشا الكبير (عين شمس حاليا) فتعثر مشروع إنشاء جامعة اسيوط بل أهمل التفكير فى تنفيذ، وفى عام ١٩٥٥ أعادت حكومة الثورة الأمل فى هذا المشروع وبعثه من جديد، فأوفدت له البعثات العلمية ، ووضعت الخطط لتنفيذه حتى بدأت الدراسة فى بداية الأمر بكليتى الهندسة والعلوم.

ثم صار التوسع فى هذه الجامعة فأنشئت كلية الزراعة عام ١٩٥٩ وكلية الطب عام ١٩٦٠ وظلت الجامعة تستكمل مقوماتها كجامعة اقليمية تسد حاجة أبناء صعيد مصر فى التعليم العالى حتى أصبحت تضم ١٧ كلية[1]، ومعهد فنى بالاضافة إلى معهدين للأورام وتكنولوجيا صناعة السكر وعشرات الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص الذى تشكل مجتمعة منظومة متعددة الأهداف والتخصصات تسهم فى إثراء الحياة التعليمية والبحثية فى المنطقة وأصبحت الجامعة بفضلها بيت الخبرة الأول ، وقاطرة التنمية ومقياس النهضة فى هذه البقعة الغالية من أرض مصر ، وكانت الجامعة تضم فروعا لها بالمنيا وسوهاج وقنا واسوان ، ثم استقلت الكليات الموجودة بالمنيا عن الجامعة فى عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ حيث أنشئت جامعة المنيا طبقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ كما استقلت الكليات التابعة للجامعة فى فروع سوهاج وقنا واسوان واصبحت تكون جامعة جنوب الوادى بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥.[2] وإلى جانب ذلك فقد صدر القرار الجمهورى فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعة سوهاج.

٥ـ جامعة عين شمس (ابراهيم باشا الكبير)

تعد جامعة عين شمس ثالث الجامعات المصرية من حيث النشأة ففى شهر يوليو ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٣ الذى يقضى بإنشاء وتنظيم جامعة ابراهيم

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية، ١٩٧٩، ص ٩.
(٢) دليل جامعة اسيوط ، ٢٠٠٣، ص ٥ ، ٢١.

باشا الكبير بمدينة القاهرة لتشارك شقيقيتها جامعة فؤاد الأول ، وجامعة فاروق الأول فى تأدية رسالة التعليم الجامعى ومواجهة الاقبال المتزايد على التعليم العالى.

وقد أنشئت هذه الجامعة فى بداية أمرها من بعض المعاهد العالية المتفرقة آنذاك ، والتى كانت وزارة المعارف تتولى الإشراف عليها وهى المعهد العالى للمعلمين ، والمعهد العالى للهندسة بالعباسية، والمعهد الزراعى العالى بشبين الكوم والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية ، ومعهد التربية العالى للمعلمين ، وكانت الفكرة أساسا من إنشاء هذه المعاهد بجانب الجامعات المصرية التركيز على الدراسات العلمية المهنية ولكنها تحولت عندما ثار طلابها يطالبون بمساواتهم بخريجى الجامعة إلى جامعة عين شمس، وقد اختار الدكتور طه حسين وكان وزيرا للمعارف وقتذاك الدكتور الطبيب محمد كامل حسين ليكون مديرا لهذه الجامعة ونظرا لعدم وجود حرم جامعى فى أول الأمر استقرت إدارة الجامعة فى المنيرة ، وتناثرت كلياتها على النحو التالى:

١- كلية الطب بمستشفى الدمرداش بالعباسية وكانت فرعا من كلية طب القصر العينى.
٢- كلية العلوم وتكونت من القسم العلمى من المعهد العالى للمعلمين.
٣- كلية الزراعة وتكونت من كوادر المعهد الزراعى العالى بشبين الكوم.
٤- كلية الآداب وتألفت من القسم الأدبى من المعهد العالى للمعلمين.
٥- كلية التجارة وتأسست من المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية بالمنيرة.
٦- كلية التربية وتكونت من معهد التربية للبنين بالمنيرة.
٧- كلية الهندسة وتكونت من المعهد العالى للهندسة التطبيقية بالعباسية.
٨- كلية البنات وشملت معهد التربية العالى للبنات بالزمالك.
٩- كلية الحقوق وقد أنشئت استكمالا لمقومات هذه الجامعة الوليدة.

وقد أشار القانون إلى جواز إنشاء كليات أخرى تابعة لهذه الجامعة، وإلى جواز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد فى غير مدينة القاهرة وأن يعين المقر بمرسوم. [١]

وقد حفلت الفترة الأولى من حياة هذه الجامعة بمشكلات متعددة فى النواحى المالية والإدارية المختلفة المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، وكان لجهود الدكتور محمد كامل حسين الفضل فى تكوين كيان هذه الجامعة ومنشئاتها وكلياتها حتى صار لها خط واضح تتميز به. [٢]

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ رؤى أنه من الأفضل الا تسمى الجامعات باسم أفراد ، وإنما بأسماء ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن ومعالمه التاريخية، ونتيجة لذلك فقد عدل فى ٢١ فبراير ١٩٥٤ اسم الجامعة من "جامعة ابراهيم باشا الكبير" إلى جامعة هليوبولس وهى التسمية الاغريقية لمدينة (أون) أول عاصمة عرفها التاريخ لمصر الفرعونية . ثم استقر الرأى على أن يكون الاسم مألوفا لدى المواطنين فتم تغيير الاسم من جامعة هليوبوليس إلى جامعة عين شمس وقد تم ذلك فى سبتمبر ١٩٥٤.

كما أتفق ان يكون شعار الجامعة هو المسلة والصقران وهما من مقدسات الشمس عند المصريين ، وذلك حتى يكون هناك صلة بين اسم الجامعة وشعارها. [٣]

وفى جانب ذلك فقد قررت حكومة الثورة إقامة الحرم الجامعى فى العباسية حول قصر الزعفران وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعد أن

---

(١)مضابط مجلس النواب : الجلسة الرابعة عشرة فى ٢٧ مارس ص ٢٣- ٢٤.

(٢)محمد الجوادى : محمد كامل حسين عالما ومفكرا وأديبا ، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٨-٢٩.

(٣)جامعة عين شمس ، دليل الجامعة، ص ٨.

أخلته كلية العلوم التابعة لجامعة فؤاد الأول والجدير بالذكر أن جامعة عين شمس كانت أول جامعة مصرية ينشأ بها كلية مستقلة للتربية وكلية منفصلة للبنات. [1]

٦ -الجامعات الاقليمية:

تغيرت صورة الجامعات المصرية تماما بعد قيام ثورة يوليو وأصبح العلم متاحا لكل مواطن بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المالية خاصة بعد أن تقرر فى يوليو ١٩٦٢ مجانية التعليم العالى أسوة بالتعليم قبل الجامعى وتزايد اعداد الكليات والمعاهد العليا كما تكاثر عدد الجامعات فى السبعينيات ، وحدث تطور ملحوظ فى خريطة انتشار رقعة التعليم العالى على محافظات الجمهورية حيث بلغ اجمالى اعداد الكليات والمعاهد الجامعية لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ٢٠١ كلية كما بلغ عدد الجامعات المصرية ١٢ جامعة[2]، ففى عام ١٩٧٢ أنشئت جامعتى طنطا والمنصورة ، وفى عام ١٩٧٤ أنشئت جامعة الزقازيق ، وفى عام ١٩٧٥ أنشئت جامعة حلوان لتضم المدارس العليا الفنية فى جامعة جديدة وفى عام ١٩٧٦ أنشئت جامعات المنيا والمنوفية وقناة السويس وفى عام ١٩٩٥ أنشئت جامعة جنوب الوادى وفيما يلى نعرض لتطور إنشاء هذه الجامعات.

١ -جامعة طنطا ١٩٧٢ :

فى السادس من مارس ١٩٥٠ أحال مجلس النواب على لجنة شئون التربية والتعليم بالمجلس الاقتراح المقدم من النائب "محمد محمود الزيات" بشأن ضرورة إنشاء جامعة بمدينة طنطا لتخفيف ازدحام الطلاب عن جامعة فؤاد الأول ولتسهيل الأمر لطلاب الوجه البحرى الراغبين فى التزود من التعليم

(١) ريد : مرجع سابق، ص ٢٠٥- ٢٠٦.
(٢) موسوعة مصر الحديثة، جـ٤، التعليم، ص ١٠٣.

العالى وقد قامت اللجنة ببحث هذا الاقتراح فى الأول من مايو ١٩٥٠ ورأت رفع هذه الرغبة إلى البرلمان آملة الموافقة عليه، على أن تبدأ هذه الجامعة بكلية الطب.

وفى ١٩ فبراير ١٩٥١ قرر البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب بأن ينشأ فى جامعة فؤاد الأول كلية طب باسم كلية طب طنطا ، ويكون مقرها مدينة طنطا[1]، كما صدر قرارا بإنشاء كلية للعلوم وأخرى للمعلمين بطنطا وفى عام ١٩٦٢ انتقلت تبعية الكليات الموجودة بطنطا إلى جامعة الاسكندرية بدلا من القاهرة وفى أكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار رقم ٤٩ باستقلال هذه الكليات عن جامعة الاسكندرية[2]، وأصبحت تضمها جامعة وسط الدلتا إلى أن تعدل هذا الاسم إلى جامعة طنطا فى عام ١٩٧٣ والتى أصبحت تضم ٩ كليات منها كليتان فى كفر الشيخ وباقى الكليات تقع بمقر الجامعة بطنطا. [3]

وقد بدأت الدراسة فى هذه الجامعة بكليات التجارة وطب الأسنان والصيدلة، وفى العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بدأت الدراسة بكلية الآداب ، ومع بداية العام الدراسى ١٩٧٧/ ١٩٧٨ كان افتتاح كلية التربية بكفر الشيخ وفى عام ٨١- ١٩٨٢ بدأت الدراسة بكلية الحقوق . وغيرها حتى أصبحت تلك الجامعة تضم اثنتا عشر كلية ومعهدا. [4]

٢ـ جامعة المنصورة ١٩٧٢:

فى عام ١٩٦٠ تبنت جامعة القاهرة فكرة إنشاء جامعة المنصورة ، وكانت كلية الطب هى نواة الجامعة حيث صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤٧ فى عام ١٩٦٢ بإنشاء كلية الطب بالمنصورة التابعة لجامعة القاهرة عام ١٩٦٢.

([1])عبد الرحيم أبو طالب : مرجع سابق، ص ٧١٥.
([2])جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ، ص ١٣٣.
([3])المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٦، ص ٩.
([4])جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما، ص ١٣٣- ١٣٤.

وفى عام ١٩٧٢ صدر قرار بإنشاء جامعة شرق الدلتا بمدينة المنصورة لتشارك شقيقاتها جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط وطنطا ثم تعدل الاسم إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣ وأصبحت تضم الان ١٢ كلية تقع كلها بمقر الجامعة بالمنصورة عدا التربية بدمياط[١]، وهى كلية الآداب والحقوق والتجارة، والعلوم ، والطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة، والزراعة ، والهندسة ، والتربية هذا بالإضافة إلى كليتى العلوم والتربية بدمياط.

٣-جامعة الزقازيق ١٩٧٤:

بدأت عام ١٩٦٩ كفرع لجامعة عين شمس بالزقازيق حيث تم إنشاء كليات الزراعة والتجارة والطب البيطرى ثم استقلت هذه الكليات عن جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ حين صدر قرار إنشاء جامعة الزقازيق ، وظلت تنشأ الكليات تباعا حتى أصبحت تضم الآن ٢١ كلية ومعهد من بينها ٨ كليات ببنها وباقى الكليات تقع بمقر الجامعة بالزقازيق.

كما تضم الجامعة معهدا للدراسات العليا هو المعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم.

٤-جامعة حلوان ١٩٧٥:

إذا كان عام ١٩٧٥ يعد من الناحية الرسمية بداية إنشاء جامعة حلوان فإن التاريخ الفعلى لهذه الجامعة يعود أساسا إلى عصر محمد على الذى اهتم اهتماما بالغا بإنشاء المدارس العليا التى تختص بالفنون والصنائع والتى كانت أقسامها وشعبها أساسا لمعظم المدارس والمعاهد التى تكونت منها هذه الجامعة التى يمثل تاريخها تاريخ العلم التطبيقى وتعليمه فعلى الرغم من إنشاء الجامعة المصرية

([١])المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٩، ص ٩.

الأهلية فى عام ١٩٠٨ والجامعة المصرية الحكومية فى عام ١٩٢٥ وما تبع ذلك من جامعات فقد ظلت مجالات الفنون والصناعات الحرفية والمهنية التى تقدم خدمات ذات طابع خاص للمجتمع خارج أسوار هذه الجامعات التى ظلت تمثل برجا عاجيا يطل منه ساكنوه على الآخرين بنظرة استعلانية حتى استطاع أولو العزم من الرجال تحطيم أسطورة طبقية العلم وانشطاره بين طبقة الأساتذة وطبقة أهل الحرف والصناعات فأوصى المجلس القومى للتعليم بإنشاء جامعة حلوان حيث تضم خمسة عشر معهدا وهذه المعاهد هى المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان ، كلية التكنولوجيا بالمطرية ، المعهد العالى للتجارة الخارجية ، المعهد العالى التجارى للسكرتارية ، المعهد العالى التجارى للبريد ، كلية الفنون الجميلة بالقاهرة ، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة ، المعهد العالى للتربية الرياضية بالهرم (بنين) المعهد العالى للتربية الرياضية بالجزيرة (بنات) ، المعهد العالى للتربية الموسيقية بالقاهرة، المعهد العالى للتربية الفنية بالقاهرة ، المعهد العالى للخدمات الاجتماعية بالقاهرة، المعهد العالى للاقتصاد المنزلى ، المعهد العالى للسياحة، المعهد العالى للفنادق. [1]

وهكذا أنشئت جامعة حلوان فى يوليو ١٩٧٥ فضمت عند إنشائها ٢١ كلية بدأت فى العام الدراسى ١٩٧٥/ ١٩٧٦ منها ١٤ كلية بالقاهرة ، ٤ بالاسكندرية، ٣ ببورسعيد والسويس كما ياتى:

كليات القاهرة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان الحمامات.
- كلية التجارة وادارة الأعمال – الزمالك.
- كلية الهندسة والتكنولوجيا – المطرية.
- كلية التربية الفنية – الزمالك.

---

(١) د. عاصم الدسوقى : جامعة حلوان ، التاريخ وآفاق المستقبل - القاهرة العيد العشرون لجامعة حلوان ١٩٧٥-١٩٩٥ ، ص ٩ ، ٣٣، ٢١٦

- كلية التربية الموسيقية – الزمالك.
- كلية الفنون الجميلة – الزمالك.
- كلية التربية الرياضية للبنات – الجزيرة.
- كلية التربية الرياضية للبنين – الهرم .
- كلية الخدمة الاجتماعية – جاردن سيتى.
- كلية الاقتصاد المنزلى – بولاق.
- كلية الفنون التطبيقية – الجيزة .
- كلية السياحة والفنادق – القاهرة.
- كلية البريد (الزمالك – وقد ضمت إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال).
- كلية الزراعة (مشتهر).

كليات فرع الاسكندرية:

- كلية علوم القطن.
- كلية الفنون الجميلة.
- كلية التربية الرياضية للبنين.
- كلية التربية الرياضية للبنات.

كليات فرع القناة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – بورسعيد.
- كلية البترول والتعدين – السويس.
- كلية التجارة – بورسعيد.

وفى العام الجامعى ١٩٧٧/١٩٧٦ أنشئت جامعة قناة السويس وضمت إليها كليات فرع القناة ، كما ضمت كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق، وضمت كلية البريد كشعبة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك فأصبحت كليات جامعة حلوان ستة عشر كلية منها اثنتا عشرة بالقاهرة وأربع بالاسكندرية، وفى العام الجامعى ٨٩/ ١٩٩٠ ضمت كليات فرع الاسكندرية إلى جامعة الاسكندرية وأصبحت جامعة حلوان تتكون من اثنا عشر كلية.

ولما كان قرار الإنشاء يسمح بإنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعات الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فقد أنشئت كلية التربية فى العام ٨٢/ ١٩٨٣ وكلية العلوم فى عام ٨٣/ ١٩٨٤ وأعقب ذلك إنشاء كليات الآداب والحقوق والصيدلة عام ١٩٩٥ والحاسبات والمعلومات فى عام ١٩٩٦ وبذلك أصبح عدد كليات الجامعة ثمانية عشر كلية.

٥ـ جامعة المنيا:

يرجع تاريخ استقلال جامعة المنيا عن جامعة اسيوط إلى عام ١٩٧٦ وذلك بصدور القرار الجمهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ حيث كانت تضم وقتها خمس كليات هى : الزراعة ، والهندسة ، والتكنولوجيا ، والآداب ، والتربية والعلوم، أما الآن فهى تضم ١٤ كلية هى : التربية، والزراعة ، والآداب، والهندسة وتكنولوجيا والعلوم ، والفنون الجميلة، والطب ، والتربية الرياضية، والدراسات العربية، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق ، والتمريض والصيدلة، واللغات والترجمة.

٦ـجامعة المنوفية:

أنشئت فى عام ١٩٧٦ من الكليات التى كانت تتبع جامعة طنطا بشبين الكوم ومنوف وتضم حاليا ١١ كلية ومعهدا.

٧ـجامعة قناة السويس:

فى ١٤ أغسطس ١٩٧٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جامعة قناة السويس ويكون مقرها مدينة الاسماعيلية ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧٦ محددا الكليات التى تشملها الجامعة، وكان عددها تسع كليات وهى: كلية التكنولوجيا ببورسعيد ، وكلية هندسة البترول والتعدين بالسويس وكلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد ، وكلية الطب ، وكلية الصيدلة ، وكلية طب الفم والأسنان ، وكلية العلوم ، وكلية الطب البيطرى، وكلية الزراعة وفى ١٥ يونيو ١٩٩٧ قرر مجلس الجامعة إضافة كلية للتربية لهذه الكليات وذلك لدعم رسالة التعليم فى هذه المنطقة ، ثم أخذت كليات هذه الجامعة فى التزايد حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ كلية منها احدى عشر كلية بالاسماعيلية وهى: كليات الصيدلة، والطب، والتجارة، والعلوم، والتربية، والهندسة، والحاسبات والمعلومات، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق ، والطب البيطرى، والزراعة ، وست كليات ببورسعيد وهى : الهندسة، والتجارة، والتربية ، والتربية النوعية ، والتربية الرياضية، وكلية التمريض، واربع كليات بالسويس وهى: البترول والتعدين ، والتجارة، والتربية، والتعليم الصناعى . هذا إلى جانب كليتين بالعريش هما: كلية التربية، وكلية العلوم البيئية.

والجدير بالذكر أن الهدف من هذه الكليات هو إجراء الأبحاث التطبيقية والعلمية التى تهتم بمشكلات محافظات القناة وسيناء والعمل على تنمية البيئة المحيطة بها.

٨ـجامعة جنوب الوادى:

صدر القرار الجمهورى بإنشاء جامعة جنوب الوادى ومقرها قنا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ حيث ضم ستة عشر كلية وهى: كليات التربية والعلوم والآداب والطب البيطرى بقنا، وكليات التربية والعلوم والتجارة والآداب والطب والزراعة بسوهاج ، وكليات التربية والعلوم والخدمة الاجتماعية والهندسة بمحافظة أسوان وكلية الفنون الجميلة بمدينة الاقصر ، بالإضافة إلى فرع التربية بالبحر الأحمر.

ونظرا للدور الهام الذى يمكن ان تؤديه هذه الجامعة فى تنمية جنوب مصر الذى كان مهدا للحضارات التى أضاءت النور أمام البشرية التى كانت تعانى من القهر والتخلف ، فقد تم اتخاذ مجموعة من القرارات بهدف ربط الجامعة بالبيئة، والعمل على تنمية المجتمع والنهوض به ، فتم الموافقة على إنشاء كليات الصيدلة والتربية الرياضية للبنات ، وكلية التعليم الصناعى ، وكلية التمريض بسوهاج، وكلية الزراعة والثروة الحيوانية، وكلية طب الفم والأسنان ، والحقوق، والتربية الرياضية للبنين بقنا، بالإضافة إلى كليات السياحة والفنادق واللغات والترجمة والآثار والتربية الموسيقية بالأقصر، كما تم إنشاء مراكز وبحوث علمية لخدمة البيئة بمناطق سوهاج وقنا وأسوان والأقصر والبحر الأحمر ، وهى المناطق التى تتمركز كليات الجامعة بها. [١]

٩ـجامعة الفيوم:

بدأت بإنشاء كلية التربية فى عام ١٩٧٥ وتبعتها كليات الزراعة والهندسة، وفى عام ١٩٨٧ صدر القرار الجمهورى باعتبار هذه الكليات فرعا لجامعة القاهرة فرع الفيوم وبنى سويف، وفى عام ١٩٨٣ صدر القرار

---

(١) دليل جامعة جنوب الوادى ١٩٩٨، ص ٧ وانظر ايضا القرار الجمهورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ فى الجريدة الرسمية – العدد ٤ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٥.

الجمهورى الذى جعل الفيوم فرعا مستقلا، وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة الفيوم، وتضم هذه الجامعة حاليا كليات الآداب، والتربية ، والزراعة ، والهندسة ، والخدمة الاجتماعية، ودار العلوم، والعلوم ، والسياحة والفنادق، والآثار، والتربية النوعية، والطب، وكلية التمريض هذا بالإضافة إلى معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل.

١٠ـ جامعة بنى سويف:

بدأت بإنشاء فرع جامعة القاهرة (الفيوم وبنى سويف) بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨١، ثم استقل فرع بنى سويف عن الفيوم بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ ويضم ثمان كليات وهى التجارة ، والحقوق ، والطب البيطرى، والعلوم ، والآداب ، والتربية ، والصيدلة والطب.[١] وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة بنى سويف.

١١ـ جامعة بنها:

كانت فرعا لجامعة الزقازيق من عام ١٩٧٦ يضم خمس كليات وهى الهندسة بشبرا ، والزراعة بمشتهر والتجارة ، والطب البشرى ، والتربية ببنها ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ بإنشاء كليات العلوم ، والآداب ببنها ، والطب البيطرى بمشتهر ، وفى عام ١٩٩٤ ضمت كلية الحقوق لفرع بنها، كما أصبح المعهد العالى للتمريض كلية فى عام ١٩٩٦، وأعقب ذلك انشاء كلية التربية الرياضية، وضم كلية التربية النوعية، وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ تم تحويل فرع جامعة الزقازيق ببنها إلى جامعة بنها ، كما تم

---

(١) للتفاصيل انظر:
تقويم جامعة القاهرة ١٩٩٥: ص ٣٩٥ – ٤٣٢.

ضم المعهد العالى للتكنولوجيا لهذه الجامعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧.

وإلى جانب ذلك فقد صدر قرارا جمهوريا فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعتى سوهاج وكفر الشيخ، كما أصدر المجلس الأعلى للجامعات فى الفترة الأخيرة قرارا بإنشاء جامعة أسوان وبدء الدراسة بها ابتداء من العام الدراسى ٢٠١٣/٢٠١٢، وبذلك يصبح فى مصر ١٩ جامعة حكومية.

سابعا: المعاهد العليا التى ضمت للجامعات:

تمشيا مع برنامج الرئيس عبد الناصر التكنوقراطى أنشئت المعاهد العليا المكملة للجامعات لاعداد المتخصصين فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها وبعد ان كثرت المعاهد العالية خارج نطاق الجامعات أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالى فى نوفمبر ١٩٦١ للاشراف على جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية، وأصبح ضمن مسئولياتها توثيق العلاقات بين هذه المعاهد والبيئة للعمل على تحقيق الخدمة العامة للمجتمع[١]، كما صدر قرار جمهورى فى ابريل ١٩٦٣ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ لتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة حيث حدد القانون الجديد أن مهمة هذه المعاهد تزويد البلاد بحاجتها من المتخصصين والفنيين اللازمين لخدمة المجتمع ويكون لكل مجموعة من المعاهد ذات الأهداف المتقاربة مجلس أعلى وتحددت مجموعات المعاهد نوعيا فى خمسة هى : المعاهد التجارية، والزراعية، والصناعية ، والفنية العالية ، والمعاهد العالية للمعلمين والدراسات العامة.[٢]

وفى محاولة للقضاء على الازدواجية فى التعليم العالى وتحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم العام والتعليم الفنى وبين سياسة التعليم العالى والتعليم

([١])عاصم الدسوقى : مرجع سابق، ص ٢٣.
([٢])قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ولائحته التنفيذية.

الجامعى والتنسيق بينها فى إطار السياسة التعليمية الشاملة للبلاد فى ارتباطها بخطط التنمية للدولة انتهى الأمر إلى إنشاء جامعة جديدة تتكون من المعاهد العليا القائمة خارج الجامعات، حيث أوصى المجلس القومى للتعليم بجلسته فى ٢٩ ابريل ١٩٧٥ بضم معاهد الأقاليم ككليات إلى الجامعات القائمة بالأقاليم او المجاورة لها حيث يضم إلى جامعة الاسكندرية معهد القطن والتربية الرياضية للبنين والبنات، وكلية الفنون الجميلة ، وينضم إلى جامعة طنطا المعهد الصناعى بشبين الكوم ، ومعهد الالكترونيات بمنوف وينضم إلى جامعة الزقازيق المعهد العالى للتعدين والبترول والسويس وكذا المعهد العالى للتجارة والتربية ببورسعيد ، والمعهد العالى الصناعى ببورسعيد إلى حين إنشاء جامعة القناة ، وأن ينضم المعهد العالى الصناعى بالمنيا إلى جامعة اسيوط ، والمعهد العالى للعلاج الطبيعى لكلية الطب جامعة القاهرة وان ينضم إلى جامعة عين شمس المعهد العالى الفنى بشبرا (صناعى – تجارى – زراعى) والمعهد العالى للزراعة بمشتهر . أما المعاهد الأخرى فقد أنشئت بها جامعة جديدة وهى جامعة حلوان. [١]

ثامنا : أكاديميات ومعاهد عليا تابعة للجامعات:

وإلى جانب التعليم العالى بالجامعات فقد أنشأت العديد من الوزارات عددا من الأكاديميات والمعاهد بهدف إعداد متخصصين فى مجالات اهتمامها فانشأت وزارة الثقافة اكاديمية الفنون وتشمل المعهد العالى للموسيقى (الكونسرفتوار) والذى يهدف إلى إعداد موسيقيين متخصصين فى العزف على مختلف الالات الموسيقية واعداد مغنيين ومؤلفين موسيقيين، وتكوين أوركسترا سيمفونية وفنيين قادرين على القيام بعمليات التسجيل الموسيقى إلخ .. والمعهد العالى للفنون

( )عاصم الدسوقى : مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

المسرحية بهدف تنمية الوعى الفنى المسرحى وترقية فنون المسرح وآدابه ونشرها فى مجالات الحياة العامة والأوساط التعليمية وذلك بتخريج فئة مثقفة من الفنانين والنقاد ، والمعهد العالى للسينما بهدف العمل على تخريج فئة مثقفة ثقافة فنية للعمل فى مختلف فروع السينما، وتنظيم محاضرات عامة لبث الوعى السينمائى(١)، والمعهد العالى للباليه بهدف تكوين جيل من الشباب يمارس هذا الفن على أسس اكاديمية مدروسة ، ولتكوين فرق بالية مصرية ، والمعهد العالى للفنون الشعبية بهدف اعداد المتخصصين فى هذا المجال ، وجمع المادة العلمية وتصنيفها ودراستها واتاحتها للمهتمين.

وأنشأت وزارة النقل الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين ، وانشأت وزارة الدفاع بجانب كلياتها العسكرية أكاديمية ناصر العسكرية العليا لتضم كليتى الدفاع الوطنى وكلية الحرب العليا وأنشأت وزارة الداخلية اكاديمية الشرطة، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء معهد الدراسات العربية العالية ويتبع جامعة الدول العربية بهدف دراسة الأحوال الراهنة فى مختلف الأقطار العربية دراسة علمية ، وتنمية الوعى القومى فى العالم العربى ، كما أنشأت اكاديمية السادات للعلوم الإدارية كهيئة علمية تابعة لمجلس الوزراء بهدف تنمية الإدارة فى جميع المجالات(٢)، هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الاسلامية بهدف دراسة أحوال البلاد الاسلامية المعاصرة ، وتفهم نظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعناية بأحوال الأقليات الاسلامية فى العالم.

---

(١) محمد خيرى حربى وزينب محرز : نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ، مركز الوثائق والبحوث التربوية ، ١٩٦١، ص ٣٠٧- ٣٢٤.
(٢) للتفاصيل انظر : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الرابع ، التعليم ص ١١٠- ١١٤.

الفصل الثالث

مشاكل التعليم واقتراح الحلول الكفيلة بإصلاحه

إن قضية التعليم فى مصر لم تعد قضية إصلاح هذا المنهج أو ذاك ، أو إنشاء مدرسة هنا أو جامعة هناك وإنما المطلوب حاليا هو تطوير التعليم بشكل شامل وكامل بحيث يشمل بناء المواطن المصرى كعضو فى مجتمع يسعى للتطور ويرفع من شأنه ، ويزيد معرفته وقدرته على التفكير المنطقى ، وان تتجه العملية التعليمية إلى الإنسان من حيث هو إنسان، وان يكون التعليم هدف ووسيلة فى وقت واحد ، وان ينمى فى الطلاب روح الانتماء لبلدهم عن طريق إرساء قواعد الثقافة المصرية الأصيلة فى نفوسهم منذ الطفولة ، وأن يتم إعدادهم لمواجهة مسئولياتهم تجاه مجتمعهم، فنظامنا التعليمى لم يعد متجاوبا مع احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه لم يعد متمشيا مع التطورات العلمية والفكرية الحديثة فى العالم. (١)

وفيما يلى نعرض لمشاكل التعليم بشقيه والطرق الملائمة لإصلاحه:

أولا: كيف السبيل إلى إصلاح التعليم العام:

إن إصلاح السياسة التعليمية يبدأ بالتوجه الواعى إلى وجود مشكلة حقيقية فى مجال التعليم ، مشكلة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية والبداية الحقيقية لإصلاحه تحتم علينا أن نعى أنه رغم الانجازات المتعددة، فإن التعليم فى مصر لا يزال متخلفا بالنسبة للعصر الذى نعيشه ويحتاج إلى إصلاح جذرى يتمثل فى عمل استراتيجية ثقافية طويلة المدى ، والقيام بإعادة النظر فى الأهداف والوسائل بما يتلاءم مع روح العصر ، وبما يتسق مع أهمية الترابط والتوازن بين اجزاء النظام التعليمى المختلفة سواء بين التعليم العام والتعليم الفنى ، أو بين

---

(١) نزيه الأيوبى : سياسة التعليم فى مصر- دراسة سياسية إدارية القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٧٨، ص ٤-٧.

التعليم العام والتعليم العالى ، أو بين الدراسات العليا ومراكز البحوث والتدريب ، وذلك كله فى إطار متناسق لقيام مشروع نهضوى جديد يطرح عملية تعليمية قومية شاملة ترتبط إرتباطا عضويا بسياسة البحث العلمى والتطور التكنولوجى والقوى العاملة. [1] ويقوم بتوجيه المناهج التعليمية لخدمة أغراض التنمية والتطوير وبما يتفق مع الأوضاع التى يمر بها العالم ، والانفجار المعرفى الذى نعيشه:

- ضرورة إعادة النظر فى الكتب المدرسية فى مختلف مراحل التعليم ، بحيث تكون متكاملة ومتلائمة مع البرامج الحديثة ولمستويات الطلاب واحتياجات المجتمع وأن تخلو المناهج والكتب من الحشو أو الإفاضة فى غير حاجة إليها.
- إعادة النظر فى القوانين واللوائح والتشريعات المتصلة بالتعليم بما يحقق السياسة التعليمية الحديثة، ويتفق مع إعلاء قيمة الحرية باعتبارها حجر الزاوية فى بناء الشخصية الثقافية المصرية .
- الحاجة إلى فكر ينتمى إلى ثقافة الابتكار، فكر جديد متجدد، وألا ينظر إلى العملية التعليمية كمجموعة مقررات تلقى فى الحصص او المحاضرات ثم يقاس قدرة الطلاب فيها على الحفظ ، بل يجب تنمية قدرات الطلاب على التفكير والنقد والتحليل ، والقدرة على التعبير عن أفكارهم.
- ألا يصبح هدف المدرسة ان يحفظ الطالب مجموعة من المعلومات يمتحن فيها ، بل يجب ان تتحول المدرسة إلى مكان لتنمية العقول وتكون أداة لنقل المعرفة وتهيئة الظروف والخبرات للانسان المصرى كى يواجه تحديات العصر، ويستطيع اتباع الأسلوب

([1])سعيد اسماعيل : مرجع سابق، ص ١٢٣.

العلمى فى التفكير الذى يعتمد على حل المشكلات وليس طرحها فحسب.

- أن تهدف العملية التعليمية إلى ترسيخ القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية بين الطلاب ، ولعل أهم هذه القيم آداب السلوك وتأصيل روح الديمقراطية كنظام سياسى واجتماعى داخل الفصل الدراسى أو خارجه ، والتاكيد على قيم الأسرة التى تبجل الكبار .
- الحاجة إلى نظام تعليمى يسهم فى مواجهة التحديات التى يمر بها الوطن، وإلى تعليم الطلاب القيم المرتبطة بالعمل وما يرتبط بها من سلوكيات احترام العمل وتقدير الوقت وغير ذلك من قيم يحتاج الطلاب إلى تعلمها.
- الحاجة إلى تجديد للفكر وإعادة صياغة الأهداف فى العملية التعليمية وإحداث تغييرات شاملة فى مكونات المنظومة التعليمية، والانفتاح الحر على الفكر العالمى بما لا يتعارض مع أسس الثقافة المصرية ، وقيمنا الثقافية والروحية وفى صورة يتم فيها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- الاهتمام بدراسة التاريخ فى جميع مراحل التعليم، بهدف عقد المقارنات بين الماضى والحاضر واستخلاص الدروس المستفادة والعبرة من الأحداث فى تتابعها وتطورها بما يساعد على دعم مشاعر الانتماء والولاء ، ومعرفة رصيد مصر من التراث دون أن يتعارض ذلك مع السعى للتخلص من السلبيات التى حدثت، وان يحتل تاريخ العلوم عند العرب مكانته الجديرة به فى المناهج الدراسية جنبا إلى جنب مع تاريخ الحضارات العالمية وتطورها.

- الاهتمام بنظام الامتحانات العملية والشفوية وكذلك إحياء الاهتمام بالنشاط المدرسى المتمثل فى التمثيل والخطابة والألعاب الرياضية والأنشطة الفنية ، والرحلات ، وإضافة مقررات وأنشطة تعليمية حديثة مثل الكمبيوتر ونظم الحاسبات وغيرها ليتعرف الطلاب على التطورات العالمية.
- السعى الجاد لاعادة اليوم المدرسى الكامل بكافة أنشطته فى جميع المدارس .
- إدخال المواد الدراسية التى تهتم بتنمية الذوق والتربية الجمالية مثل الموسيقى ، والفنون الزخرفية ، والرسم ، والنحت ، والتصوير ، وغيره من ألوان الفنون الجميلة.
- تحديث نظام القبول فى مراحل التعليم المختلفة بحيث تقوم على الميول المتباينة للدارسين ، وعلى القدرات ، واحتياجات التنمية الشاملة فى البيئة والمجتمع وليس على مجرد مجموعة الدرجات فى الامتحان فقط.
- الإنفتاح على العالم الخارجى لتبادل الخبرات ، والتعرف على أحدث الممارسات فى تخطيط التعليم وإدارته مع استئناف البعثات الخارجية لكبار المسئولين عن التعليم لمتابعة كل جديد فى أساليب التعليم حتى يمكن مواصلة التطور والتحديث. [١]
- تخليص المناهج من نمطيتها كى تعمل على تنمية القدرات وتيسيرها تيسيرا محسوسا ، وعدم اغفال الطرق القويمة فى التدريس وتخفيف وطأة الامتحانات والرهبة منها، وبث روح النقد والابتكار بين التلاميذ وتهيئة الفرص الكافية لنمو شخصية الطلاب

---

(١) للتفاصيل انظر : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الدورة الثالثة عشر ، سبتمبر ١٩٨٥، يونيو ١٩٨٦.

وبث المثل العليا فى نفوسهم ومسايرة الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر بما يمكن من إعداد النشئ للحياة السليمة.

- إتاحة الحرية التى تتيح التوفيق بين أغراض الطلاب وحقوقهم ، وتقوية الشعور الاجتماعى وروح التعاون والتضامن فى نفوسهم وتنويرهم.
- غرس الميل إلى القراءة والاطلاع فى نفوس الطلاب كى يستمروا على مزاولتها بعد تركهم المدرسة.
- تعويد الطلاب على بعض العادات الخلقية النافعة كالأدب فى المعاملة وضبط النفس والصدق والصراحة فى القول واعلاء قيمة العمل والاجتهاد والمثابرة ، والاخلاص للصالح العام، وغير ذلك من الصفات التى يمكن غرسها بالقدوة الحسنة والجو المدرسى الصالح.
- تشجيع الطلاب على الابداع والخيال والتساؤل والبحث ، وبلورة قدراتهم على الابتكار والفكر المبدع الخلاق وتشجيعهم على اكتساب العلم والمعرفة وولوج عصر التكنولوجيا وتكوين المهارات اللازمة للانتاج وتنميتها والتدريب عليها على مختلف المستويات.
- الحد من ازدحام المدارس، وتحديد عدد التلاميذ فى الفصول خاصة وأن حشدهم بها أضر بالعملية التعليمية، وبالحياة المدرسية ضررا بليغا ، وضرورة اخضاع الكم للكيف ، وعدم الاندفاع فى افتتاح المدارس قبل ان يتوافر بها الاستعداد اللازم لها من حيث المبانى الصالحة ، والمدرسين ، حقيقة ان التوسع الكمى فى فرص التعليم من حق قطاعات متزايدة من التلاميذ، ولكن يجب الا يؤثر

هذا الكم على الخطط والمناهج، وان يكون هناك علاقة واقعية بين هذه الزيادة فى أعداد الملتحقين بالمدارس وبين الموارد المتاحة والامكانات اللازمة.

- الموازنة بين مخرجات النظام التعليمى، وبين احتياجات الانتاج والتنمية فى البلاد.
- ان تكون هناك استراتيجية جادة للقضاء على الأمية، مع الاستفادة من تجارب الأمم التى نجحت فى ذلك.
- الارتفاع بمستوى معلم المرحلة الابتدائية واعداده فى اطار الجامعة بعد المرحلة الثانوية، ومراجعة أسلوب وإعداد المعلمين والقيادات التربوية ، واتباع نظام التجريب والتقويم.
- النهوض بمستوى النظار والمشرفين على التعليم الابتدائى عن طريق دراسات تربوية منظمة تؤهلهم للقيام بوظائفهم.
- اشتراك وزارة التربية والتعليم مع الجامعة فى وضع برنامج لاعداد معلمى المرحلة الأولى وتوجيهها بما يجعلها وثيقة الصلة بمشكلات التعليم الابتدائى.
- ان تقوم الجامعة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم بتقديم برامج تجديدية وتدريبية للمعلمين القائمين بالتعليم فى المدارس الابتدائية وذلك لرفع كفايتهم بما يوصلهم إلى المستوى العلمى والمهنى المطلوب ، كما تقوم بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم بتقديم برامج دراسية للنظار والمشرفين وغيرهم من المرشحين للوظائف العليا فى التعليم الابتدائى لاستكمال تعليمهم والنهوض بمستوى كفايتهم العلمية والمهنية.

- ان يشكل المجلس الأعلى للجامعات بالاتفاق مع وزارة التربية لجنة من المتخصصين باعداد المعلم فى الجامعات ومن ممثلين من وزارة التربية لبحث كيفية تنفيذ هذه المقترحات ووضع البرامج اللازمة لاعداد المعلم ونموه المهنى.
- تحديد أهداف الخطة الثقافية حتى لا يكون هناك ارتجال او عشوائية فى العمل سواء فى ذلك الأهداف بعيدة المدى، أو الأهداف قصيرة الأجل ، مع مراعاة وضوح الهدف وتكامله مع غيره من الأهداف .

ثانيا: اقتراح النظم والوسائل الكفيلة بإصلاح التعليم الجامعى والنهوض به:

عقب قيام ثورة ١٩٥٢ نشرت دراستان مهمتان حول الجامعات المصرية الأولى للدكتور عثمان أمين بعنوان " نحو جامعات أفضل" والثانية "تقرير لجنة التعليم الجامعى" للدكتور على ماهر.[١]

وفى دراسة الدكتور عثمان أمين تم توضيح وظيفة الجامعة وهى تكوين صفوة ممتازة من شباب الأمة وإعدادها لقيادة البلاد والعمل على تقدم المعارف الإنسانية بتشجيع البحث العلمى كما طالبت هذه الدراسة بتحسين أحوال الجامعة، بعد أن أصبحت تفتقر إلى الطابع العقلى والحرية الأكاديمية اللازمين لقيادة حركة تنوير الرأى العام وقد اتفق تقرير على ماهر مع رأى عثمان امين، وركز على قضية استقلال الجامعة من ناحية إدارتها المالية وشئون ميزانيتها واقترح ان ينتخب كبار الأساتذة العمداء الذين يشغلون المنصب لمدة عامين غير قابلين للتجديد ، وان يتغير لقب مدير الجامعة الذى يبدو مثل موظف الحكومة إلى رئيس[٢]، وألا يتم حشو أدمغة الطلاب بالمعلومات من أجل الامتحانات فقط بينما يبيع الأساتذة نسخا من محاضراتهم ، وطالب ألا يقوم الأساتذة بأى عمل خارجى دون موافقة رسمية، وايجاد منصب أستاذ بلا كرسى لفتح طريق الترقية أمام المدرسين والأساتذة المساعدين، وإقامة مجلس لتنسيق السياسات بين الجامعات ثم إنشاء لجنة للتنسيق بين الجامعات تقوم بتوزيع الطلاب على الكليات الجامعية والتى أصبحت بعد ذلك مكتب التنسيق . وقد استجاب رجالات ثورة يوليو للعديد من هذه المطالب ومع ذلك فقد طرأت العديد من التغيرات التى تحتاج إلى إعادة النظر فى أمور التعليم الجامعى وهى: [٣]

---

(١) انظر عثمان امين : نحو جامعات افضل ، ٢١ – ٢٧.
(٢) تقرير على ماهر ، ص ٣٠- ٣٥، وهذا ما تم الأخذ به حاليا.
(٣) التقرير، ص ٤٥- ٤٧.

إن الوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعي تقتضي أن تقوم على أساس دراسة حاجة البلاد من المتخصصين بأسلوب علمي ، وان يتم ذلك على أساس ترجمة سليمة لاتجاهات المجتمع واحتياجاته، فالمشكلة هي قيام الجامعة بتخريج عشرات الألوف من الجامعيين كل عام دون احتياج المجتمع لتخصصاتهم، لذلك ينبغي ان تراعى مؤسساتنا التعليمية انواع التخصصات التى يحتاج إليها المجتمع فى المرحلة الراهنة، فعلى الرغم من ان المجتمع المصرى يحتاج إلى الخبراء ذوى المهارات التطبيقية المتطورة نجد معظم جامعاتنا تسير فى اتجاه آخر ، فهى تقوم بتخريج عشرات الألوف من الجامعيين المتلهفين إلى احتلال الوظائف الإدارية والفنية المختلفة التى لا تتوفر لهم باعداد كافية من الوظائف، مما يؤدى إلى ظهور مشكلة الخريجين العاطلين الذين لم يؤهلوا بشئ سوى الوظائف الحكومية وإلى البطالة المتزايدة للجامعيين ، والاختلال بين مخرجات النظام التعليمى وبين احتياجات الإنتاج والتنمية فى البلاد وعلى الرغم من أن المعاهد العليا التى أنشأتها الثورة كان يمكنها تخريج المهارات الفنية التى تتطلبها حاجات المجتمع فإن هذه المعاهد تحولت فى معظمها إلى جامعات اقليمية على الرغم من ان الغرض من إنشائها يتنافى بالكامل مع ما حدث. (١)

ضرورة أن يتكامل تخطيط التعليم العالى مع تخطيط وزارة التربية والتعليم، خاصة وأن التعليم بمراحله المختلفة يؤثر بكمه وكيفه فى مرحلة التعليم العالى ، والأمر يقتضى تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بينهما فيما يختص بسياسة القبول المرتبطة بالسياسية التعليمية. (٢)

إن التخطيط للتعليم العالى لابد أن يضع فى حسابه الكيف وليس الكم ، وضرورة المواءمة بين طاقة الكليات واعداد الطلاب حتى لا يؤدى ضيق الأمكنة

---

(١) نزيه الأيوبى : مرجع سابق، ص ٤٥.
(٢) سعيد اسماعيل : مرجع سابق، ص ١١٣ وما بعدها.

إلى قصور فى التعليم الجامعي وان يعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال أعضاء هيئة التدريس والمعدات والمبانى بالكليات والمعاهد القائمة.

إن تخطيط التعليم العالى يقتضى مراعاة صياغة الاستراتيجية الثقافية بصورة ديناميكية حتى تكون قادرة على مواكبة الايقاع السريع للتغير فى عالم الغد.

إن تخطيط التعليم العالى يقتضى اعادة النظر فى سياسة الأجور والمرتبات، والترقيات ، وفى المناهج ، وفى نظم القبول والدراسة والامتحان، وفى الخدمات التعليمية الاضافية ، وفى إدارة المعاهد العالية ولوائحها ، وكل ما يساعد على جودة التعليم.

إن اصلاح التعليم العالى يقتضى تكافؤ الفرص فى التعليم، وكذلك فى الحياة العامة وعدم قصر القبول فى الجامعات على مجرد درجات امتحان الثانوية العامة .

ضرورة التوسع فى ايفاد البعثات وان توضع خطة تحدد أولويات التخصصات التى تعانى نقصا بهيئات التدريس.

- ضرورة وضع الخطط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتعليم وأنشطته المختلفة، والتخطيط التعليمى بعيد المدى وربطه بالتوقعات الاقتصادية والاجتماعية.
- التقليل من هيمنة الحكومة ، والتخفيف من المركزية الشديدة التى تؤدى إلى الجمود والنمطية وعدم التجاوب، والتشجيع على مشاركة القطاع الخاص فى التعليم العالى والإشراف على التطبيق العملى للخطط والبرامج والمشروعات فى مجال التعليم.

- توفر أركان ضمان الجودة والاعتماد للوصول إلى أفضل الطرق لإصلاح التعليم الجامعى ، والعمل على ايجاد ترابط بين الجودة والنزاهة من خلال عمليات المراقبة.
- بناء أنظمة لتمويل الطلاب بحيث لا يحرم المتفوقون الذين لا يملكون القدرة المالية من التعليم.
- ضرورة ايجاد منظمات غير حكومية ، وغير هادفة للربح تقوم بإنشاء مؤسسات تعليم عالى ، والكف عن تحميل الدولة كل اعباء العمل الثقافى الذى يجب ان يضطلع به المؤسسات الخاصة.
- مضاعفة التمويل الحكومى والاجتماعى الموجه للتعليم العالى الحكومى وربط البحوث باحتياجات الانتاج والتنمية والتركيز على التكنولوجيا الحديثة.
- الاهتمام بالجامعات التى تباشر أنشطة بحثية على مستوى عالمى ومضاعفة موازناتها وتقييم أدائها فى ضوء الانجازات ونتائج التطبيق.
- رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة داخل مؤسسات التعليم العالى.
- تقوية روابط المؤسسات العلمية مع المؤسسات والشبكات الاقليمية والدولية[1]، والعمل على ادماجها بمظاهر التنمية القومية وبخاصة فى مجالات الاقتصاد والإدارة والبحث العلمى والثقافة والاعلام.
- حتمية المتابعة العلمية الدقيقة والسريعة والمباشرة لاتجاهات التعليم الجامعى والبحث العلمى فى كافة المجالات خاصة التجريبية والالتزام بالأسلوب العلمى فى التخطيط والتصميم والأداء.

([1])د. حسام بدراوى : اصلاح التعليم العالى فى مصر ، ص ٥-٦.

- العمل بكل الوسائل والأساليب على دعم المعرفة العلمية، ونشر منهج التفكير الموضوعى، وتوسيع قاعدته بحيث يكون الاهتمام بالعلم والاشتغال بمظاهره وتطبيقاته والأخذ بمنهجه وأساليبه ركيزة اساسية لمواصلة البحث فيه وسندا للعاملين به.
- تضمين المقررات الدراسية جرعة كافية من المقومات الأساسية للذات الوطنية ، والخصائص المميزة للهوية القومية بهدف المحافظة عليها وإفادتها والافادة منها وذلك عن طريق الاهتمام بالتاريخ القومى والدراسات الاجتماعية، وتدريب الطلاب على تفهم مشاكل بلادهم.
- العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى بعض الكليات التى تتناسب امكانياتها مع هذا النظام بما يتيح للطالب فرصة اختيار بعض المواد التى تدخل فى نطاق اهتماماته.
- تحقيق التواصل بين أجيال المثقفين بما يكفل تراكم الخبرات وتنمية الانتاج الثقافى مع مراعاة أصول الدقة والاجادة والاتقان.
- تحديد نطاق اختصاص الجامعات من ناحية والمعاهد الفنية العليا من ناحية أخرى، ونقاط التركيز والتشديد فى كل منها باعتبار أن الأولى هى فى الأساس مؤسسات للدراسات النظرية التجريدية وان الثانية هى فى الأساس مؤسسات للدراسات العملية التطبيقية.[1]
- استكمال المقومات الأساسية للأقسام العلمية التخصصية والارتباط المباشر بينها وبين مواقع الانتاج للافادة من إمكاناتها وإفادتها فى نفس الوقت.

([1]) نزيه الايوبى : سياسة التعليم فى مصر، ص ٢٥.

- التنسيق مع مراكز البحوث المناظرة فى الداخل والخارج وبخاصة المراكز الأكثر تطورا فى التخصصات المختلفة لتبادل المعلومات والخبرات من خلال اتفاقيات للتوأمة.
- تعميق الالتحام العلمى بين الجامعات والكليات والمراكز والأقسام المناظرة سواء عن طريق البعثات الداخلية أو الخارجية، والمهمات العلمية أو المؤتمرات أو الندوات او عن طريق الاتصال المباشر بها بتمكين الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من الاشتراك فى شبكات الاتصال الدولية، وشبكات المعلومات ، وتوفير الحواسب وأنظمة البريد الالكترونى .
- إنشاء كلية متخصصة للدراسات العليا تجمع فى رحابها أحدث التخصصات وتضم أكثر المتخصصين خبرة فى الداخل والعلماء المصريين فى المهجر، مع تزويد هذه الكليات بمكتبات ومعامل مركزية تضم أحدث المراجع والأجهزة العلمية التى تمكن الباحثين فيها من الاسهام بدور نشط فى البحث العلمى وتطويره.
- تطوير المناهج الدراسية فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى حتى تلبى احتياجات سوق العمل، وحتى تستطيع التواؤم مع التطور البحثى فى التخصصات المختلفة.
- التأهيل العلمى الرفيع لكوادر البحث العلمى عن طريق البعثات الخارجية والمنح المقدمة والاشراف المشترك واستقدام الخبرات العلمية رفيعة المستوى عالميا فى زيارات علمية مخططة للاستفاد من امكاناتها فى مراجعة البرامج الدراسية والتجهيزات المعملية والمعلوماتية واتجاهات البحث العلمى والتعرف على أولوياته، والاسهام فى تقديم الحلول المناسبة لمشكلاته، والوقوف المباشر

على أسلوب التفكير للقيادات العلمية الموجهة له ويمكن تحقيق ذلك من خلال منح منظمة اليونسكو أو الاتحاد الأوربى أو غيرها.

- الاهتمام بالترجمة لنشر الثقافة العلمية، وتكوين قاعدة واسعة من المهتمين بقضايا العلم وظواهره. [1]
- تطبيق نظام اللامركزية ووضع ميزانيات خاصة بكل جامعة، والعمل على تطوير النظام التعلميى والارتفاع بمستوى كفاءته وفاعليته.
- إقرار مبدأ المنافسة فى شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس واختيار أفضلهم لشغل المناصب الأكاديمية.
- تشجيع إنشاء منظمات علمية للأكاديميين والباحثين .
- تصميم امتحانات تلبى احتياجات كل مؤسسة تعليمية.
- تأسيس نظام تعليمى يتسم بالتعددية والمرونة ويتفق مع احتياجات التنمية.
- التدرب على الطلاقة فى التحدث بلغات مختلفة والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة.
- ان تتسم عمليتى اجراء البحوث والتدريس بالاستقلالية الفكرية بعيدا عن السلطة السياسية، خاصة وان الحرية الاكاديمية تكون دائما الركيزة الفكرية والابداعية للجامعات. [2]
- الحفاظ على حرية تكوين وجهات النظر فى القضايا المثيرة للجدل، واحترام آراء الآخرين، وحماية الحرية الاكاديمية للطلاب وحقوقهم.

([1])ندوة جامة القاهرة وآفاق المستقبل بمناسبة الاحتفال بمرور تسعين عاما على انشائها، ص ١٠- ١٢.
([2])د. نزية الأيوبى : سياسة التعليم فى مصر، ص ٢٥.

- ان تساعد الجامعة المجتمع كى يكون مجتمع للانتماء الوطنى وتجعل من العلم والمعرفة والمهارات الفنية أمرا ملائما ومناسبا.
- ان ترتبط موازنات الجامعات بالبحث العلمى وبقدرتها على القيام ببحوث علمية على مستوى عالمى حسب المعايير الدولية.
- تكامل العمل التثقيفى والعمل التعليمى، بحيث لا تتجه النظم التعليمية وجهة تخالف المؤسسات الثقافية ووسائل الاتصال الجماهيرى.
- العمل على تحقيق قدر معقول من مقومات الثقافة الوطنية والقومية لايجاد نوع من التجانس الثقافى بين أبناء الوطن.
- زيادة الاهتمام بالمكتبات والمعامل والأجهزة والادوات اللازمة للبحوث العلمية والفنية والصناعية، حتى تتمكن المعامل ومراكز البحوث بالجامعة من تهيئة الفرص للدارسين للبحث والكشف.
- ضرورة العناية بالبحوث فى المواد الدراسية المختلفة، وتخصيص جزء من درجات آخر العام لذلك.
- تزويد الطلاب فى كليات الطب والهندسة والزراعة بثقافة جامعية تمكنهم من فهم الأسس العلمية الحديثة لهذه الفنون.
- ضرورة مراجعة برامج الدراسة بصفة دورية ، والملائمة بينها وبين التطور العالمى ومطالب البلاد، ومساهمة الكليات الجامعية فى المشروعات العامة الثقافية والاجتماعية والعمرانية، والمساهمة فى حلها.
- مراعاة الاهتمام بالمقررات الدراسية التمهيدية التى تهيئ الطالب للتحضير للدرجة العلمية التى يرغب فى الحصول عليها

وضـرورة تدريبـه علـى البحـث والكتابـة العلميـة حتـى يـتمكن مـن مواصلة طريق البحث العلمى.

وبالنـسبة لاعـضاء هيئـة التـدريس ينبغـى العمـل علـى إزالـة المعوقـات المادية والأدبية المتعلقة بهم ، وضـرورة ان يتناسب الجهد الـذى يبذلـه الاستاذ فـى الاشراف على البحوث وأوجه الأنشطة الأخرى مـع العائـد المـادى أو الأدبـى هذا بالإضافة إلـى ضـرورة التـوازن بين أعبـاء أعضـاء هيئـة التـدريس فـى الاشـراف على الرسائل الجامعية وبين المسئوليات التى يتحملهـا المشرفون سـواء كـان ذلـك على مستوى الجامعة او فيما بين الكليـات المختلفـة او علـى مستوى التخصصات العلميـة المتعددة.

أما بالنسبة لرفع كفاية ومقومات اعضاء هيئة التدريس فيجب التأكيد علـى زيادة نسبة التحـاقهم فـى المهمـات العلميـة والمؤتمرات بالـدول الأجنبيـة، يضـاف إلـى ذلـك ضـرورة الاسـتزادة مـن دعـوة أسـاتذة الجامعـات الأجنبيـة المعـروفين، والمساهمة فى المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجيـة علـى نطـاق واسـع وذلـك لتمكينهم من المتابعة والتفاعل مع التطورات العالمية فى تخصصـاتهم.

ثالثا: تطوير الدراسات العليا:

يرتبط التقدم الحضارى بين الدول بمستوى التعليم العـالى وتخلـف التعليم وعدم مسايرته لروح العصر ومواكبة التقدم السريع فـى الابتكـارات التكنولوجيـة يؤدى إلى تخلف المجتمع ويخلق مشاكل لا حصر لها تعود به إلى الوراء.

ولما كانت الجامعات تقف على قمة المؤسسات الجامعية وقطاع الدراسـات العليا يعتبر من أبرز المواقع التى تجرى فيها البحوث العلمية فان عليها يقع عبء تجديـد حيويـة العمليـة التعليميـة وامـدادها بمقومـات التطـور والاسـتمرار ، ورفـع مستوى الكفاءات الفنية العالية ، وتكوين العلماء والمفكرين والخبراء المدربين.

والمعروف ان مقومات الدراسات العليا يشمل عدة مكونات أبرزها الطلاب واعضاء هيئة التدريس ، والإمكانات المادية فشروط قبول الطلاب يقتضى ضرورة إنتقائهم من بين الجموع الكبيرة من خريجى المرحلة الجامعية الأولى الراغبين فى استكمال الدراسات العليا، والتدقيق فى اختيارهم بغرض المحافظة على المستوى العالى للدراسات العليا لذلك يشترط التعرف على مقدرة الطالب البحثية والفكرية وان يجتاز بعض المقررات الدراسية المتقدمة، وحضور جلسات المناقشة المفتوحة Seminars وأداء البحث المطلوب كما يجب ان يكون الطالب متقنا للغة او لغتين من اللغات الأجنبية الحديثة، وان يعقد له امتحان يقيس معلوماته ومهاراته فى مجال تخصصه.

وحول الامكانات المادية فتتضمن المكتبات والمعامل والتجهيزات والمرافق الجامعية بالاضافة إلى الموارد المالية الخاصة بالبحث العلمى سواء من موازنة الجامعات أو من المصادر الأخرى، ومن البديهى ان هذه الامكانات تمثل دعامة الدراسات العليا والبحوث بالجامعات، وإذا استعرضنا حالة المعامل والتجهيزات فى معظم جامعاتنا نجد انها تعانى الكثير من النقص ، والمتوفر منها يعوزه التنسيق والتخطيط مع المعامل الأخرى بنفس الجامعة، فالمعامل مثلا تفتقر إلى التجهيزات الحديثة كما ينقصها قطع الغيار والاجهزة والكميات الاحتياطية من المواد المستهلكة ، كما لا يوجد توضيح كاف عما هو موجود من أجهزة بحيث يسمح لأى باحث بمعرفة معلومات كافية عن تجهيزات المعامل الأخرى فى الجامعات المختلفة أو حتى فى نفس جامعته.

اما بالنسبة للمكتبات الجامعية العلمية المتخصصة فتعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، فالذى يحاول أن يبحث وأن يتعمق وينمى نفسه فى مجال تخصصه فى ظل التطور العلمى الهائل على مستوى العالم ، والانفجار المعرفى الذى لا يتوقف يجب ان يتوفر له

المراجع العلمية الحديثة والدوريات المسلسلة المرتبة فى مكتبة علمية منظمة متخصصة يتوفر فيها الخدمة المكتبية المتطورة سواء عن طريق تيسير الاطلاع والتصوير، أو توفير نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية، والأمر يقتضى الاهتمام بحصر المراجع والدوريات العلمية بمكتبات الجامعات والكليات والعمل على توفير الحديث منها والاعلام عنها بصفة دورية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس مع العناية بتقديم الخدمات المكتبية المتطورة.

واما بالنسبة للنشر العلمى فانه فى حد ذاته حافز لمزيد من البحث والتجريب والانتاج العلمى، خاصة إذا اقترن بتحديات علمية على نفس المستوى ، تفند عمله وتبين تقدمه فى دائرة من التفاعل العلمى البناء ، يتقدم من خلالها الباحث والاستاذ ، وتتقدم الجامعة ويستفيد المجتمع من حولهما. فالمجلات والدوريات العلمية تعتبر بمثابة المتنفس العلمى الطبيعى للبحوث ، والواضح فى جامعاتنا عدم كفاية القدر المناسب من هذه الدوريات العلمية والمجلات التى يمكن أن تستوعب بحوث الآلاف من أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

إن الضرورة تحتم العمل على وجود خطة للبحث العلمى بشكل عام على مستوى الدولة تهدف إلى حل مشاكل المجتمع، وايجاد الإطار التنظيمى المتكامل الذى يحقق ربط البحث العلمى بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه البحوث على مستوى الجامعات والمراكز البحثية القائمة.

إذ أنه من الملاحظ أن تحديد موضوعات الرسائل الجامعية على وجه الخصوص يتم بواسطة مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات ، ولا يوجد تنسيق بين هذه الموضوعات حتى على مستوى الجامعة الواحدة، وفى غياب الإطار التنظيمى الذى يربط بين موضوعات هذه الرسائل وقضايا التنمية فى المجتمع.

وتمشيا مع الاتجاهات العالمية الحديثة فان الهدف الرئيسى لانشطة البحوث العلمية والتكنولوجية لا ينبغى لها ان تقتصر على حفز الابداع والابتكار العلمى بل يجب ان تصبح من أدوات المجتمع الأساسية التى تعنى بتطوير العلم والمعرفة من أجل النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وتحقيق حياة أفضل لابناء الوطن.

وفضلا عن ذلك فهناك حاجة ماسة لايجاد قنوات اتصال عضوية ذات اتجاهين بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين المؤسسات والشركات والهيئات من جهة أخرى، على أساس ان تتوفر المعلومات الوافية من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتخصصاتهم وخبراتهم، وكذلك البيانات الكافية عن حاجات تلك المؤسسات، ومن خلال هذه القنوات يمكن تنظيم البحوث الموجهة لخدمة هذه المؤسسات والتى تسهم فى تمويلها ، وبذلك تستطيع هذه المؤسسات ان تساعد الأساتذة على اعطاء أفضل ما عندهم نظرا لتامين كثير من متطلبات البحث العلمى المادية والبشرية، كما انها تفيد هذه الشركات والمؤسسات بحصولها على ناتج عمل الأساتذة وجهودهم ، واخيرا فان المستفيد النهائى من كل ذلك هو المجتمع.

بالاضافة إلى ذلك فانه من الضرورى تشجيع التعاون العلمى بين جامعاتنا وبين مراكز البحوث والجامعات المتقدمة فى الدول الأخرى لما فى ذلك من عائد كبير على البحث والدراسات العليا حيث ان التفكير العلمى يعتمد فى نموه على المبادلات التى درج العلماء والباحثون على اجرائها عبر الحدود الوطنية ، وليس من الممكن لأى نشاطات وطنية للبحث العلمى ان تنطوى على نفسها.

ومن هذا المنطلق فان الجامعات فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة تمثل عقل المجتمع، والبحث العلمى هو عقل الجامعات والدراسات العليا هى أداته الأساسية التى تقود حركة التقدم العلمى وترشد مسار

التنمية فيه، ومن ثم فإن الأمر يقتضى تضافر الجهود من أجل تطوير جذرى للدراسات العليا والبحوث حتى يمكن الوفاء باحتياجات التقدم والتنمية.[1]

أما عن قبول وأعداد طلاب الدراسات العليا فينبغى اتباع ما يلى:

١- اتباع سياسة قبول طلاب الدراسات العليا لدرجة الماجستير من صفوة الخريجين فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس على ان يكون من بين معايير الاختيار اتقان الطالب للغة أجنبية تناسب المجال الذى يرغب أن يتخصص فيه، وعدم الاكتفاء بالتقدير العام للسنة النهائية فى المرحلة الجامعية الأولى، واستخدام اختبارات قياس تكشف عن مهارات الطالب الفكرية وقدراته البحثية وذلك لفترة معينة قبل قيده للدرجة بصفة نهائية.

٢- العمل على اتاحة الفرصة لتفرغ طلاب الدراسات العليا.

٣- احلال نظام المنح البحثية بعقود مجزية ومحددة المدة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بدلا من نظام التعيين فى وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين الذى يقترح الغاوه على ان تعلن الجامعات عن المنح المطلوبة فى التخصصات المختلفة لاختيار أفضل المتقدمين – وتجدد هذه المنح سنويا وفقا لصلاحية وقدرات الطلاب- وبعد حصول الطالب على درجة الدكتوراه يتم الاختيار من بينهم للتعيين فى وظائف المدرسين حسب كفايتهم وصلاحيتهم للبحث والتدريس.

٤- ان تشمل برامج الماجستير فى مختلف التخصصات مقررات دراسية متقدمة بهدف تكوين الخلفية العلمية اللازمة والتدريب على وسائل البحث وتحليل واستقراء النتائج، مع الاهتمام بمقررات قاعة البحث أو المقال واستخدامها كوسيلة لاختبار قدرة الطالب على البحث والكتابة العلمية

([1])المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ص ١٨٩، وما بعدها.

وان يعطى الطالب حق الاختيار من بين المقررات الدراسية وفق نظام الساعات المعتمدة.

٥- تعميم نظام عقد جلسات المناقشة المفتوحة التى تعقد بصفة دورية على مستوى القسم العلمى ، ويشترك فيها المتخصصون من الجامعات ومراكز البحث العلمى حيث تعرض خلالها نتائج البحوث للدراسات العليا الجارية بالقسم ، وذلك ضمانا وتأكيدا لجدية الدراسة، وللاستفادة بآراء المتخصصين من المدارس العلمية المختلفة.

٦- استحداث برامج مشتركة بين اقسام الجامعة وإثراء الدراسات البينية ، ووضع اللوائح المرنة التى تسمح بذلك تمشيا مع تكامل العلوم وتبادلها وتداخلها.

٧- التوسع فى دبلومات الدراسات العليا باعتبارها دراسات تطبيقية مهنية تهدف إلى تنمية قدرات الفنيين والمهنيين وتكسبهم دراية اكبر ومهارة وخبرة اوسع بمجال تخصصهم ، ووضع القواعد التى تضمن جدية القيد بهذه الدبلومات حيث تشير الاحصائيات إلى قلة عدد الخريجين بالنسبة للمقيدين والذى يرجع أساسا لعدم انتظامهم فى الدراسة، وبالتالى إلى عدم حضورهم الامتحان ، مما يسبب هدرا فى الوقت والجهد والمال العام هذا إلى جانب تطور نظام شغل الوظائف بحيث يشجع ويلزم بضرورة التأهيل العالى والمستمر.

٨- الاهتمام بالتطبيقات العملية والتدريبات المعملية والميدانية التى تشتمل عليها برامج دبلومات الدراسات العليا.

٩- وضع المعايير المناسبة لقياس الأداء فى التعليم الجامعى وتقويم مستوى الدرجات العلمية فى الجامعات المختلفة.

وعن الايفاد للدراسات العليا ينبغى عمل الاتى:

١- العودة إلى نظام الاعلان العام عن فرص الايفاد المختلفة، بما يتيح التقدم للجميع على مستوى الدولة ، واختيار العناصر الافضل علميا.

٢- قصر الايفاد فى بعثات خارجية للحصول على الدكتوراه من بين الحاصلين على درجة الماجستير الا فى التخصصات التى يتعذر فيها منح الماجستير فى الجامعات المصرية ويتم تحديد موضوعات الايفاد بواسطة لجان فنية من أساتذة متخصصين ، والتى تقوم بتحديد الجهة التى يوفد إليها الطالب وأسماء الأساتذة المتخصصين، ومدة البعثة على ان تشمل فترة محددة منها بعد الحصول على درجة الدكتوراه للتدريب العملى او التطبيقى فى بعض التخصصات.

٣- تخصيص حصة من موازنة البعثات بالعملة الأجنبية والمحلية لتدعيم الاقسام العلمية بالجامعات المصرية التى تستقبل البعثات الداخلية.

٤- ان يكون ايفاد طلاب البعثات الداخلية إلى جامعات اخرى تتوافر فيها الامكانات المناسبة للبحث والدراسة وليس فى نفس الجامعات التى يعملون بها.

٥- تقويم نظام الاشراف المشترك وتدعيمه وإزالة سلبياته بما يخدم الدراسات العليا.

٦- **بالنسبة لكل أنواع الايفاد يجب اعداد تقرير سنوى جاد يتضمن التقدم العلمى للمبعوث ، ويتقرر على ضوئه أحقيته فى الاستمرار فى بعثته، هذا مع إصدار التشريعات والقوانين اللازمة التى تتضمن التعويض المناسب للدولة ممن يتخلف عن العودة إلى الوطن.**

٧- **إزالة معوقات الاجراءات المالية فى موازنة البعثات.**

وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيتحتم الالتزام بما يلى:

١- رفع المستوى العلمى والبحثى لاعضاء هيئة التدريس باستمرار عن طريق قاعات المناقشة وورش العمل ، والتوسع فى حضور المؤتمرات، والايفاد فى مهمات علمية ، والاسهام فى البحوث المتعلقة بقطاعات الإنتاج والخدمات.

٢- إتاحة الفرصة لتفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للتأليف على ان يصرف لكل منهم مستحقاته خلال فترة التفرغ ، ثم يتم تقييم الأعمال التى قاموا بها خلال هذه الفترة ، وبناء عليه يتم منحهم مكافأة مجزية إذا كانت هذه الأعمال متميزة.

٣- تحديد عدد الرسائل العلمية التى يشرف عليها الاستاذ الواحد فى الجامعات المختلفة ، وذلك فى ضوء فهم كامل للامكانات والنظم الزمنية للدرجات العلمية ، ونظم التفرغ ولطبيعة البحوث داخل الاقسام العلمية المختلفة.

٤- دراسة نظم إعارات أعضاء هيئة التدريس إلى البلاد العربية والافريقية واحكام قواعد هذه النظم بحيث لا يتأثر مستوى العملية التعليمية والبحثية بالوطن وللحد من النتائج السلبية للاعارات.

٥- التأكيد على تحديد الهياكل الوظيفية للاقسام العلمية وفقا للتخصصات المطلوبة وبما يتناسب مع أعباء كل قسم ، وبحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات فى القسم المعنى.

٦- يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالاعلان، مع احكام اسس تقييم الاعمال العلمية.

٧- تعد كل جامعة خطة مستقبلية لأعداد أعضاء هيئة التدريس بها بما يهدف إلى تحسين نسب أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، وبالتالى رفع كفاءة أداء العملية التعليمية والبحثية.

٨- اجراء دراسة تحليلية عن ساعات العمل الفعلية لاعضاء هيئة التدريس بحسب تخصصاتهم، وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الأولى وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتحضير للمحاضرات، وبين ساعات العمل المخصصة للاشراف على الرسائل الجامعية والبحث العلمى ، والاعمال الادارية المنوطة به، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الريادية، وذلك بهدف التعرف على أوجه العجز أو الفائض فى التخصصات المختلفة.

وعن الكوادر الفنية والإدارية المعاونة وينبغى اتباع ما يلى:

١- توفير المساعدين الفنيين المدربين اللازمين لتشغيل وصيانة الأجهزة العلمية وعمل التحاليل وذلك عن طريق تدعيم وتطوير المعاهد التى تؤهلهم ، وإعداد الدورات التدريبية باستمرار لرفع مستواهم الفنى.

٢- توفير الأفراد والخبرات المؤهلة لتقديم الخدمات المكتبية المستحدثة وتدريب العاملين منهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة فى المكتبات.

٣- التاكيد على اعداد الكوادر الفنية اللازمة لانشاء مراكز المعلومات المتطورة بالجامعات باستخدام الكمبيوتر والاجهزة الحديثة.

٤- تدريب الجهاز الادارى المسئول عن معلومات الدراسات العليا وبياناتها الاحصائية ووضع النظم الملائمة لتسجيل وتحليل هذه البيانات والاستفادة منها.

وإلى جانب ذلك ينبغى توفير الامكانات المادية بالشكل الاتى:

١- تحديد ميزانية كل جامعة وفقا لظروفها ومتطلباها وحداثتها أو قدمها وبما يعكس ايضا مسئولية الجامعات ودورها فى التنمية.

٢- تشجيع مساهمة الشركات والبنوك والمؤسسات والهيئات المختلفة فى تمويل البحث العلمى بالجامعات تأكيدا لربط الجامعات بالبيئة ودورها فى التنمية.

٣- تحميل الهيئات التى توفد طلابا للدراسات العليا بالجامعات الرسوم التى تناسب الخدمات التى تقدم لهؤلاء الطلاب، على أن تكون موضوعات دراستهم تهدف إلى تنمية هذه الهيئات.

٤- وضع خطة عاجلة لحصر الأجهزة المعملية البحثية بالجامعات والعمل على صيانة واصلاح الاعطال بها، لتعميم الاستفادة منها ورفع كفاءة تشغيلها.

٥- تحديث المعامل والأجهزة الأساسية والأجهزة المساعدة مثل الحاسب الآلى والالات الحاسبة وآلات التصوير، مع ادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطويرها وانشاء أجهزة مركزية بكل جامعة للمعايرة والقياسات وصيانة الاجهزة.

٦- النهوض بالنشر العلمى ، والاعلام عن نتائج البحوث فى كتيبات علمية واصدار الببليوجرافات الخاصة بذلك.

٧- الاهتمام بتنفيذ نظم المعلومات بكل جامعة واتاحة تداولها.

٨- المساهمة فى نشر الثقافة العلمية والوعى العلمى بين أبناء الشعب عن طريق دعم الروابط مع أجهزة الاعلام ودور النشر ، والعمل على تبسيط المعلومات العلمية والتكنولوجية ووصولها إلى الجماهير.

أما عن الجوانب التنظيمية والإدارية فتشمل:

١- العمل على الربط العضوى الوثيق بين سياسات التعليم العالى وأهداف التنمية الشاملة وخططها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال خطة بحثية قومية تشارك فيها الجامعات وأكاديمية البحث العلمى والمراكز البحثية المختلفة.

٢- إحداث التطوير اللازم للهياكل التنظيمية القائمة بالجامعات بحيث تكون أكثر وظيفية، وأكثر مراعاة لاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية ، وتوفير جهة مركزية تتولى تخطيط سياسة البحوث والدراسات العليا بالجامعة.

٣- ايجاد صيغ جديدة للتعاون الفعال بين الجامعات عامة، وبين المراكز البحثية فى المؤسسات المختلفة ، بحيث تتيح امتزاج الخبرات والثروات الفكرية المتاحة.

٤- تشجيع التعاون العلمى والأبحاث المشتركة مع الجامعات ومراكز البحوث المتقدمة فى الدول الأخرى.

٥- ضرورة مشاركة الجامعات عن طريق المجلس الأعلى للجامعات مع وزارة الخارجية فى إجراءات عقد الاتفاقيات الثقافية مع الدول الأخرى، وتحديد أوجه أنشطة هذه الاتفاقيات ومدة سريانها. [١]

وأخيرا يمكن القول ان الغد لم يعد ملائما لمن يتقاعسون عن اللحاق بركب التقدم وجامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية قادرة بما لها من قدرات علمية وثقافية وما بها من كفاءات ترقى إلى المستوى العالمى على المساهمة فى قيادة التنمية الثقافية فى مصر.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة عشر ، سبتمبر ١٩٨٥- يونيو ١٩٨٦، ص ١٩٨ وما بعدها.

ملخص دراسة التعليم فى مصر- المشكلة والحلول

د. عبد المنعم ابراهيم الجميعى

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب- جامعة الفيوم

الأمين العام للجمعية المصرية للدراسات التاريخية

تتناول هذه الدراسة تاريخ التعليم فى مصر بشقيه العام والعالى منذ بناء الدولة الحديثة فى مصر فى عصر محمد على، وحتى الوقت الحالى، كما تتناول المشاكل التى تعرض لها النظام التعليمى والحلول المقترحة لها. فقد شغل هذا الموضوع الرأى العام والمسئولين المصريين فى كل مرحلة فى مراحل التاريخ المصرى الحديث والمعاصر، وأحدث تباينا كبيرا من عهد إلى عهد ، ومن حكومة إلى اخرى وقد تنبهت الحركة الوطنية المصرية لذلك منذ وقت مبكر، فكان التعليم هو أحد ركائزها الأساسية فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وفى عملية الانطلاق بالمجتمع المصرى إلى الأمام والتى تقتضى ضرورة تطوير التعليم تطويرا شاملا حتى يمكن مسايرة تطورات العصر والانطلاق إلى عصر التكنولوجيا والفضاء.

وعلى الرغم من اهتمام محمد على بالتعليم فى مصر بكافة مراحله وإرساله البعثات إلى الخارج فانه لم يقصد به نشر التعليم بين المصريين عموما بل كان هدفه إعداد الفنيين والموظفين والإداريين اللازمين لمشروعه النهضوى، كما ربطه بحاجة الجيش إلى التخصصات المختلفة ومن هنا بدأ السلم التعليمى من رأسه ، فلم يبدأ من القاعدة الشعبية وهى التعليم الأولى وإنما بدأ بالمدارس العالية ، وبالرغم من نجاح محمد على فى تحقيق أهدافه وتمكنه من إخراج البلاد من الحالة البدائية التى وجدها عليها إلى دولة حديثة، فإن معظم من تولوا الحكم بعده لم يرغبوا السير على منواله فقد أنهار النظام التعليمى على يد عباس الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤) فألغى معظم المدارس ، وأهمل ارسال البعثات إلى أوربا ، ونقل رفاعة

الطهطاوى رائد التنوير إلى السودان وسار سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣) على منوال سلفه فألغى ديوان المدارس، كما عاشت المدارس الموجودة فى عهده حياة مضطربة وسارت على ذلك المنوال حتى جاء عصر اسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) فأعاد بعث النظام التعليمى على اعتبار أنه أداة للإصلاح والنهوض القومى للأمة، كما وجه عنايته لإنشاء المدارس فأسس عدة مدارس عالية متخصصة منها، الإدارة والالسن، والفنون والصنايع ، ومدرسة اللسان المصرى القديم ومدرسة دار العلوم، كما أخذ فى إعادة إرسال البعثات إلى أوربا واستعان فى ذلك بعلى باشا مبارك الذى يرتبط اسمه بهذه النهضة العلمية كما ينفرد عصره بإنشاء أول مدرسة للبنات فى مصر ولكن الأزمة المالية التى تعرضت لها البلاد فى عهده لم تساعده على استكمال مشواره الذى كان يبتغيه.

وبالنسبة للتعليم فى عصر توفيق (١٨٧٩- ١٨٩٢) فيمكن تقسيمه إلى فترتين فترة ما قبل الاحتلال وبعث الوعى الوطنى خلال الثورة العرابية ، وفترة الاحتلال وسياسته تجاه التعليم ، ففى الفترة الأولى رأت الحكومة ان تخطو بالتعليم خطوات إلى الأمام ، أما فى فترة الاحتلال فقد تم اهماله وتوقفت الجهود المبذولة لتطويره ، واستمرت الأمور كذلك حتى تولى عباس الثانى أريكة الحكم (١٨٩٢ – ١٩١٤) وازدهرت أمور الحركة الوطنية خلال عهده فتم تشكيل مجلس أعلى للمعارف ، كما تم تطوير التعليم والدعوة إلى إنشاء جامعة فى مصر تقوم على تدريس العلوم الحديثة وتساهم فى تجديد الحضارة العربية، وتحرير الفكر المصرى من قيود التقليد وخلال هذا العهد تم تطوير الأزهر وافتتاح مدرسة القضاء الشرعى.

وبعد حصول مصر على استقلالها طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وصدور دستور ١٩٢٣ تغييرت الأمور إلى حد كبير فأصبح التعليم الأولى الزاميا لجميع المصريين، ومع ذلك ظل التعليم بالمرحلة الأولى يمثل انعكاسا واضحا للأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى خاصة وان كبار الملاك حاولوا عدم تطبيقه. كما تم تنظيم التعليم بادخال تعديلات على أنظمة التعليم الابتدائى والثانوى والفنى وإلى جانب ذلك فقد تم افتتاح الجامعة المصرية فى عام

١٩٢٥م وإصلاح أمور المدارس العليا ، والتوسع فى إرسال البعثات العلمية إلى أوربا، يضاف إلى ذلك قيام وزارة المعارف بتطبيق مجانية التعليم الثانوى بعد أن تولى الدكتور طه حسين امور هذه الوزارة (١٢ يناير ١٩٥٠- ٢٧ يناير ١٩٥٢) عملا بما نادى به من أن التعليم حق لكل فرد كالماء والهواء.

وفى أعقاب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع فى التعليم بشكل غير مسبوق حيث تم اعادة صياغة المجتمع المصرى بسياستها التى حاولت بها تهيئة الفرصة لكل فرد من أبناء مصر للحصول على قسط من المعرفة والعلم يستطيع به أن يشق طريقه فى الحياة، ولتأكيد ذلك تضمن الباب الثالث من دستور ١٩٥٦ حق المصرين فى التعليم . وبجانب اهتمام الثورة بالتعليم العام فقد اهتمت بالتعليم الفنى يضاف إلى ذلك انها مدت فترة الالزام فشمل بجانب الحلقة الابتدائية المرحلة الاعدادية ، كما تم إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعى، ووضع سياسة لربط التعليم بخطة التنمية.

هذا عن مراحل تطور التعليم العام أما عن التعليم العالى والجامعى فمن المعروف ان الجامعة هى الأمينة على التراث الثقافى والعلمى للأمة، ومع أنها تعد احدى القلاع المهمة للتطور العلمى الهادف إلى تطور المجتمع فقد رفضت سلطات الاحتلال إقامة جامعة فى مصر، لذلك بدأت الجامعة المصرية اهلية حيث تبرع لها الأهالى بالمال وأقيمت بعد جهود ضخمة بذلها قادة الرأى فى مصر أمثال مصطفى كامل ، وسعد زغلول، وقاسم امين ، ولطفى السيد وغيرهم . ورغم أنها وجدت معارضة شديدة من سلطات الاحتلال التى أدركت ان إنشاء جامعة يعنى إيجاد طبقة من المثقفين تفهم ان الاستقلال ليس مجرد تحرير الأرض ، ولكنه تحرير الفكر والارادة ، فان جدية المصريين فى اتمام هذا العمل اخرجته من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ فأنشئت الجامعة فى عام ١٩٠٨ لترتفع بالشباب المصريين عن التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف ولترقى بهم إلى تعليم يهينهم للسير فى مراقى المدينة، تعليم أساسه حرية الفكر والنقد

القائم على التحقيق والتمحيص والتدريب القائم على البحث عن الحقيقة المجردة، وظلت الجامعة منظمة أهلية حتى إنضمت على الجامعة الرسمية لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الحكومية التى أقر مجلسا الشيوخ والنواب بإنشائها تحت اسم الجامعة المصرية فى عام ١٩٢٥م ثم تحول أسمها بعد ذلك إلى جامعة فؤاد الأول ثم إلى جامعة القاهرة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وهذا ما تعرضنا له بالتفصيل فى ثنايا هذه الدراسة وفى أعقاب ذلك شهدت مصر طفرة كبيرة فى التوسع فى التعليم الجامعى فأنشئت جامعة فاروق الأول (الأسكندرية) وجامعة محمد على (أسيوط) وجامعة ابراهيم باشا الكبير (عين شمس) وأعقب ذلك تزايد عدد الكليات والجامعات رغبة فى زيادة كفاءة الانسان المصرى والانتفاع بمهاراته فتم انشاء الجامعات الاقليمية فى طنطا (١٩٧٢) وفى المنصورة (١٩٧٢) وفى الزقازيق (١٩٧٤) وفى حلوان (١٩٧٥) ، وفى المنيا (١٩٧٦) ، وفى المنوفية (١٩٧٦) ، وجامعة قناة السويس (١٩٧٦) وجامعة جنوب الوادى (١٩٩٥) ، وجامعة الفيوم (٢٠٠٥) وجامعة بنى سويف (٢٠٠٥)، وجامعة بنها (٢٠٠٦) وجامعتى سوهاج وكفر الشيخ (٢٠٠٦)، كما أصدر المجلس الأعلى للجامعات فى الفترة الأخيرة قرارا بإنشاء جامعة اسوان على أن تبدأ الدراسة بها ابتداء من العام الدراسى (٢٠١٢/ ٢٠١٣) وبذلك أصبح عدد الجامعات المصرية ١٩ جامعة وانطلقت الجامعات تواجه حاجات المجتمع ومشكلاته، وأصبح التعليم متاحا لكل مواطن بصرف النظر عن قدراته المالية أو مكانته الاجتماعية. هذا عن تطور تاريخ التعليم فى مصر الحديثة بشقيه العام والعالى أما عن مشاكل التعليم والحلول الكفيلة بإصلاحه فهى عديدة فلم تعد قضية إصلاح هذا المنهج أو ذاك، أو إنشاء مدرسة هنا، أو جامعة هناك وإنما المطلوب حاليا هو تطوير التعليم بشكل شامل وكامل بحيث يشمل بناء المواطن المصرى كعضو فى مجتمع يسعى للتطور، ويرفع من شأنه، ويزيد معرفته وقدرته على التفكير المنطقى وان تتجه العملية التعليمية إلى الإنسان من حيث هو إنسان وان يكون التعليم هدف وسيلة فى وقت واحد ، وأن ينمى فى الطلاب روح الانتماء لبلدهم عن طريق إرساء قواعد الثقافة المصرية الأصيلة فى نفوسهم، وأن يتم إعدادهم لمواجهة مسئولياتهم تجاه مجتمعهم . فنظامنا التعليمى لم يعد متجاوبا مع احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية

، كما انه لم يعد متمشيا مع التطورات العلمية والفكرية الحديثة فى العالم ، ونتيجة لذلك فقد عرضنا من الجزء الأخير من هذه الدراسة لمشاكل التعليم بشقيه العام والعالى والطرق الملائمة لاصلاحه.

إن الغد لم يعد ملائما لمن يتقاعسون عن اللحاق بركب التقدم ومؤسساتنا الثقافية وجامعاتنا قادرة بما لها من قدرات علمية ، وما بها من كفاءات ترقى إلى المستوى العالمى على المساهمة فى قيادة التنمية الثقافية فى مصر شرط التخطيط والإعداد اللازم لذلك.

A manuscript under the title of Education In Egypt

By Dr. Abdel Moneim El GEMAIEY

Professor in Modern History, faculty of Arts – El Fayoum University

General Secretary in the Egyptian Associate for Historical Studies

This study is about the history of education in Egypt, general and higher education, since the establishment of modern Egypt in Mohamed's Ali regime until the present day. I will also discuss the issues that the educational system faced during its modern history and the solutions that officials and leaders put to use. For Egypt's modern leaders like Saad Zaghoul and Moustafa Kamel, education has been a central focus in the development of Egyptian society and a bulkhead its defense against internal and external challenges. However, the state's interest in education has fluctuated throughout modern history.

Despite Mohamed's Ali concern about education in Egypt in all its stages and the educational missions that he sent abroad, spreading education between Egyptians was not his main concern .Instead, his goal was preparing technicians, state bureaucrats, and the administrators required for his project of renaissance and his project of specializing the military. Therefore, his main interest was building the education system from the top down, starting with universities and technical training, instead of the development of primary and secondary education for Egyptian citizens. Unfortunately after Mohamed's Ali success in sending educational missions to Europe,

training a new class of educated officials and technocrats and ultimately modernizing Egyptian institutions, rulers who followed him were not necessarily concerned with the project of education.

Abbas the First, Ali's successor, (١٨٤٨-١٨٥٤) closed all schools, ended the program of sending educational missions to Europe, and transferred Rafaa al-Tahtawi, Mohamed Ali's Leader of Enlightenment, to Sudan. Education continued to be neglected by Abbas's successor, Saeed Basha, who closed Diwan el-Medares, Mohamed Ali's educational ministry.

The Khedive Ismail regime (١٨٦٣-١٨٧٩) made the first steps towards educational reform as part of his project of national advancement and modernization. He was also assisted by Ali Basha Mubarak, a figure in the scientific renaissance. Ismail established new schools, both for higher education and specialized institutes, such as Medrasa al-Alson, a language faculty, Medrasa al-ELsan al-Masry al-Qadeem, an institute for the study of Ancient Egyptian, and Medrasa Dar al-'Aloum, an institute for the study of Arabic. As well, he founded schools and institutes for the study of fine arts and craftwork. Ismail also returned the practice of sending educational missions to Europe and established the first school for girls in Egypt. Unfortunately the economic crisis at the end of his rule cut short his goal of national development.

Education in Tawfeek's regime(١٨٧٩-١٨٩٢) could be divided into two periods, before occupation, the risen of national awareness during the Orabian revolution andthe occupation period and its policy towards education.In the first period, the government considered up the development of education, but during the occupation period it been

neglected and the efforts for its developing have stopped. The Conditions of education kept this way until Abbass the Second came in power(١٨٩٢-١٩١٤) and the national movement flourished during his ruling, El Mgles El Aa'la Llm'aref been formed, also developing education and the call for establishing university in Egypt. The call for establishing a university in Egypt was on a solid grounds, which is teaching modern sciences and contributes in the Arabian civilization renovation, liberalizing the Egyptian thought from traditions restrictions. During this period EL Azhar been developed and the opening of Mdrst El KDAa' El Shara'e.

After Egypt gained independence according to the statement of February ٢٨th, ١٩٢٢ and the issuance of ١٩٢٣ constitution, conditions of education have changed in a bigger scale, primary education became mandatory for every Egyptian. Primary education stayed a clear reflection for the conditions of the layers of the society, especially after big owners tried not to apply it. Education been organized by entering adjustments on its systems, like reforming primary technical secondary and high schools, opening the Egyptian University in ١٩٢٥, expansion in sending scientific missions to Europe, in addition to the implementation of free secondary education by Wezaret El Ma'aref (ministry of education) after Dr. Taha Hussien became a minister of education(January ١٢th ١٩٥٠ – January ٢٧th ١٩٥٢) which was an enforcement for his cause(education is a basic right for every one as water and air).

After the July Revolution of ١٩٥٢, Egypt witnessed a big rebound of education in an unprecedented way, which is rebuilding the Egyptian society by its policy, which meant to give the opportunity to every individual in Egypt to obtain a quantity of knowledge and science to

enable him to find his way in life, this point been covered in the third amendment of ١٩٥٦ constitution (Egyptian's right for education). Beside the revolution's interest in general education, it was interested in technical education as well, in addition to extending the mandatory period of education to include middle school beside primary school, as well as the establishment of higher counsel for(Pre- University education) and applying the policy to connect education to the plan of development, by this will wrap up the subject of general education.

Regarding higher education, it is well known that The University is the entrusted element to the cultural and scientific heritage for any nation and a fort for scientific development which is a pillar for the society's sublimity, despite that the authority of occupation has refused the establishment of university in Egypt, Therefore the Egyptian University established by the donation of the people, beside major efforts from opinion leaders in Egypt like Mostafa Kamel, Saad Zaghloul, Khasem Amean, Lotfy El Sayed and others, despite the opposition from the occupation's authority, establishing a university meant finding a layer of intellectuals that understand independence and know it is more than liberation of the land, it is liberation of thought and well.

The seriousness of Egyptians in accomplishing this goal is what transformed the will to a fact. The Egyptian university established in ١٩٠٨to transcend and elevate the Egyptian youth to a proper education, based on the liberty of thought, constant criticism based on investigation, scrutiny and training.

The Egyptian university kept as a civil organization till it joined the official university to be the nucleus for faculty of arts in the state university that been recognized by the senate and House of

Representatives under the name of the Egyptian university in ١٩٢٥, this name has changed later to Foad El Awal University then to Cairo University after the Revolution of July ١٩٥٢. Thereafter Egypt witnessed a big leap and expansion in establishing new universities like, Farouk the First University (Alexandria University), Mohamed's Ali University (Asyout University)Ibrahim Basha El Kbear University (Ain Shams University). Followed by a big increase in faculties and regional universities, for example, in Tanta (١٩٧٢),El Mansoura (١٩٧٢), El Zkakeak(١٩٧٤), Helwan(١٩٧٥), El Menya(١٩٧٦), El Mnofeya(١٩٧٦), Knat El Suez University (١٩٧٦), Ganoub El Wady University (١٩٩٥), El Fayoum (٢٠٠٥), Bane Suef (٢٠٠٥), Banha(٢٠٠٦), Sohag and Kafr El Sheik (٢٠٠٦), willingness to increase the capabilities and qualifications of Egyptians and benefiting from their skills.

The Higher Counsel of universities issued in the recent period a ruling to establish Aswan University, as the study been set to start in (٢٠١٢/٢٠١٣). Thus the number of Egyptian universities became ١٩, which started to face the society's needs and its problems. Education became available to every citizen regardless his financial abilities or social status.

That is about the evolution of education in modern Egypt, General and Higher. Regarding problems of education and its proper solutions, fixing education is not about changing a curriculum, building a new school or establishing one more university, but rather developing education fully and completely, which includes rebuilding the Egyptian citizen status inside the society seeking development, elevating his status and increase his knowledge and ability on rational thinking. The education process should tend to the individual, beside it should be a goal and a mean in the same time, it should nurture patriotism in

student's minds, by establishing the rules of the Egyptian culture, beside preparing them to face their responsibilities towards their community.

Our educational system can't meet with the political and economic needs of the society, nor the scientific and intellectual modern developments in the world. As a result we dedicated the last part of this study for education's problems both general and higher and the proper ways to fix it. Our educational institutions and universities are capable and have a lot of scientific potentials that live up to international level, but contributing in the cultural development in Egypt will only be with proper planning and preparation.

ثبت المصادر

أولا: الوثائق :

١ ـوثائق غير منشورة

دار الوثائق القومية:

- ديوان المدارس ، دفتر ٢٠٢١ جلسة ٢١ القعدة ١٢٥٢هـ.
- محافظ الأبحاث ، تعليم ، محفظة ٦١.
- محافظ مجلس الوزراء محفظة (٣) شركات وجمعيات.
- محافظ عابدين – تعليم عالى – مذكرة إيضاحية بشأن إنشاء الجامعة المصرية.
- محفظة بعنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.

ب ـوثائق منشورة:

- تقرير الدكتور على ماهر عن أعمال لجنة التعليم الجامعى، القاهرة، ١٩٥٣.
- تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٤، القاهرة مطبعة المقتطف د.ت.
- الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية، وتاريخ مشروعها واسماء المكتتبين فيه ومقدار ما اكتتبوا به لغاية ١٥ ابريل ١٩٠٨، القاهرة، مطبعة الجماميز
- متحف التعليم : الكتاب الذهبى لمدرسة المعلمين العليا، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

- المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة عشر سبتمبر ١٩٨٥- يونيو ١٩٨٦.
- مجلس شورى القوانين : ديسمبر ١٨٩٤.
- مجلس النواب : مضابط مجلس النواب يونيو ١٩٢٤ ، اغسطس ١٩٢٦ سبتمبر ١٩٢٦ يونيو ١٩٢٧ ، يناير ١٩٣٢ ، يونيو ١٩٣٧، ومارس ١٩٥٠.

ج-المذكرات:

- مذكرات سعد زغلول كراسات ارقام ٦، ٩، ٢٠ دار الوثائق القومية، القاهرة.
- مذكرات قلينى فهمى، جـ٢، القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٣٤

ثانيا: المصادر والمراجع العربية:

- ابو الفتوح رضوان : منهج المدرسة الابتدائية، الكويت، دار القلم، ١٩٧٣.
- إجلال خليفة : الحركة النسانية الحديثة – قضية المرأة العربية على ارض مصر، القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٧٣.
- احمد أمين – زعماء الاصلاح فى العصر الحديث، القاهرة، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة د.ت.
- فيض الخاطر : الجزء العاشر، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٦.

- احمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٠.
- احمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٣٨، تاريخ التعليم فى عصر خلفاء محمد على ، عصر عباس الأول، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٣٨.
- احمد لطفى السيد: رسالة الجامعة، القاهرة، المطبعة الاميرية، ١٩٤١.
- اسماعيل القبانى: دراسات فى تنظيم التعليم بمصر، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٨.

  سياسة التعليم فى مصر ، القاهرة، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤.
- أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ ، القاهرة، مطبعة المعارف ، ١٩١٧.
- تشارلز آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر، ترجمة عباس محمود، القاهرة ١٩٣٥.
- تحية أبو شعشيع : قضايا التعليم فى مجلس النواب المصرى ١٩٢٤ـ ١٩٤٥ ، القاهرة، د.ت.
- تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة عشر ، سبتمبر ١٩٨٥.
- جاك تاجر: مشكلة التعليم الحديث فى مصر، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٢.

- جامعة الاسكندرية : جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ١٩٤٢-١٩٩٢.
- جامعة القاهرة : تقويم جامعة القاهرة ١٩٧٨، ١٩٩٥.
تقويم جامعة القاهرة بالخرطوم – العيد الفضى ١٩٥٦- ١٩٨١.
- الجامعة المصرية: تقارير مجلس الإدارة عن حالة الجامعة، القاهرة، مطبعة المعارف ، قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون لسنة ١٩٣٣ بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية.
- جامعة فاروق الأول : تقويم العام الجامعى ١٩٥٠- ١٩٥١.
- جرجس سلامة: التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، ١٩٦٢.
- جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤، القاهرة، مطبعة الهلال ، ١٩١٤.
تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٠٣.
- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر فى عصر محمد على ، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٥١.
- حافظ ابراهيم : ليالى سطيح ، القاهرة، دار الهلال، العدد (١٠٠)
- حسام بدراوى : إصلاح التعليم العالى فى مصر، لجنة التعليم والبحث العلمى بالحزب الوطنى، د.ت.
- خير الدين الزركلى : الاعلام، جـ١، جـ ٧ ، بيروت، دار العلم للملايين.
- دليل جامعة اسيوط ٢٠٠٣.
- دليل جامعة جنوب الوادى ١٩٩٨.

- دونالد ريد : دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة، ترجمة اكرام يوسف، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٧م.
- زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية، جـ١، القاهرة، ١٩٤٩.
- رفاعة الطهطاوى:
  - تخليص الابريز فى تلخيص باريز ، القاهرة، وزارة الثقافة والارشاد القومى ١٩٥٨.
  - المرشد الأمين للبنات والبنين ، القاهرة، مطبعة المدارس الملكية، ١٢٨٩هـ.
  - مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، القاهرة، مطبعة الرغائب ١٢٣٠هـ.
- سعيد اسماعيل على:
  - الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر ١٨٨٢- ١٩٢٣.
  - التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥.
- سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣- ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤.
- طه حسين : الأيام ، جـ ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

مستقبل الثقافة فى مصر ، جـ٢، القاهرة، مطبعة المعارف، ١٩٣٨.
- عاصم الدسوقى :

- جامعة حلوان، التاريخ وآفاق المستقبل، القاهرة العيد العشرون لجامعة حلوان ١٩٧٥- ١٩٩٥.
- مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥- ١٩٦١، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.

- عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، ١٩٣٦.
- عثمان أمين : محمد عبده ، القاهرة، لجنة دائرة المعارف الاسلامية، د.ت.
- عبد الرحمن الرافعى :
  - عصر اسماعيل، جـ١، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨.
  - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، النهضة المصرية ، ١٩٦٢.
  - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣.
  - ثورة يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢- ١٩٥٩ ، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٩.
- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ ، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٧١.

- عبد المنعم الجميعى:
  - البعثات العلمية المصرية إلى أوربا، القاهرة، ٢٠٠٧.
  - تاريخ الجامعات المصرية ١٩٠٨ حتى ٢٠٠٨ ، القاهرة، ٢٠٠٨.
  - الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨ـ ١٩٢٥ ، القاهرة، ٢٠٠١.
  - مدارس عليا ساهمت فى إنشاء الجامعات المصرية، دراسة فى الوثائق ، القاهرة، ٢٠٠٧.
  - مدرسة الحقوق الخديوية ، وتكوين الزعامات المصرية ١٨٦٨ـ ١٩٢٥، القاهرة، د.ت.
  - وثائق التعليم العالى فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤.
- عبد المتعال الصعيدى :
  - تاريخ الاصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ١٩٤٣.
  - المجددون فى الاسلام، القاهرة، مكتبة الجماميز ، د.ت.
- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ ١٣، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٥.
- كريم ثابت : الملك فؤاد ملك النهضة، القاهرة، مطبعة المعارف ١٩٤٤.
- المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية، ١٩٧٩.

- محمد أبو الاسعاد : سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢- ١٩٢٢، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٣.
- محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية ، القاهرة، كتاب روزاليوسف.
- محمد الجوادى : محمد كامل حسين ، عالما ومفكرا وأديبا ، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٩.
- محمد خيرى حربى وزينب محرز : نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، مركز الوثائق والبحوث التربوية، ١٩٦١.
- محمد رشيد رضا: تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده، القاهرة، مطبعة المنار ، ١٣٥٠هـ.
- محمد شفيق غربال : خبير سويسرى فى خدمة التعليم المصرى فى عهد اسماعيل ، القاهرة، ١٩٣٧.
- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية فى عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥.
- موسوعة مصر الحديثة : المجلد الرابع ، التعليم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- نزيه الايوبى : سياسة التعليم فى مصر – دراسة سياسية إدارية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٧٨.
- يوسف اليان سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة، القاهرة، ١٩٢٨.

ثالثا : الندوات:

- جامعة القاهرة وآفاق المستقبل بمناسبة الاحتفال بمرور تسعين عاما على إنشائها.

رابعا: المراجع الأجنبية:

- Chirol , valentine : The Egyptian problem , London , ١٩٢٠.
- Cromer : Modern Egypt vol II, London , ١٩٠٨.

خامسا: الدوريات:

الأخبار نوفمبر ١٩٠٨.

الجريدة اكتوبر ١٩٠٦.

الكاتب مارس ١٩٦٦

اللواء اكتوبر ١٩٠٤ ، ويناير ١٩٠٥.

المصرى : مايو ١٩٥١.

المقتطف : العدد ١٠٢ فى ١٩٤٣.

المقطم : اكتوبر ١٩٠٦.

المؤيد : ديسمبر ١٨٩٤ ، فبراير ١٩٠٦ ، سبتمبر ١٩٠٨.

المنار : المجلدان التاسع والعاشر فى ١٩٠٦.

الوقائع المصرية مارس ١٩٢٥.

الهلال : ١٩٠٧.

فهرست

رقم الإيداع

٢٠١٢ / ١٥٠٩٨

دار الهانى للطباعة والنشر

٠٢٤٤٤٤٢٠٥٥